



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم التسيير

التخصص : تدقيق محاسبي

دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية - دراسة حالة " إستبيان " -

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور :

ضيف الله محمد الهادي

إعداد الطلبة:

* بوزيان يوسف

* مصطفىاوي حياة

* بوعمرة سمية

لجنة المناقشة

رئيساً

الرتبة العلمية بجامعة الوادي : أستاذ محاضر ب

تي أحمد

مشرفا ومقررا

الرتبة العلمية بجامعة الوادي : أستاذ محاضر أ

ضيف الله محمد الهادي

مناقشا

الرتبة العلمية بجامعة الوادي : أستاذ مساعد أ

بكوش لطيفة

مناقشا

الرتبة العلمية بجامعة الوادي : أستاذ مساعد أ

مرغني وليد

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء



إلى التي حملتني وهنا على وهن تسعة أشهر وغمرتني بحنانها وكانت سنداً لي في دربي
وعانت الحلو والمر حتى أوصلتني إلى ما أبغى إلى أعلى ما أملك في الوجود . . . أمي
إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يخل علي بشيء إلى الذي رباني وأمراني أن أبلغ المعالي
إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر والطاعة لله
إلى أعز ما عندي أبي
إلى من ساندني وأمرني في دربي، إلى رفيق دربي ورفيق عمري ومصدر ابتسامتي،
شريك حياتي - نروحي العزيز كرمادي العيد - .
إلى من أتناقش معهم حلول الحياة ومرها إخوتي الأعزاء
إلى كل من قاسموني مرارة العيش وحلاوتها وحب الوالدين وطاعتها .
إلى كافة أفراد عائلتي كبيراً وصغيراً
وإلى كل الأصدقاء بالجامعة .
وإلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلبي
أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع .

حياة

الإهداء



الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لنعمة العلم، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ثم الصلاة

والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلي:

من أوصاني بهما القرآن الكريم (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً) .

إلى من أنجبتني وربتني إلى من سهرت علي الليالي، إلى من كانت تسقيني الدعاء حتى وصلت

إلى أسمى المراتب، إلى من ضمتني إلى أحضانها، إلى أُمي الغالية أطال الله في عمرها .

إلى معلمي الأول أبي علمني العطاء دون انتظار أطال الله في عمره ومرضقه الصحة والعافية .

إلى مصدر فخري واعتزائي أخي: عبد المجيد وخليفة وأخواتي: هدى ومباركة و

عايدة وابتسام حفظهم الله لي جميعاً .

إلى من أضاء لي الدرب في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة معلميني وأساتذتي

الكرام .

إلى رفقاء دربي الذين كانوا بمثابة إخوة زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل من هؤلاء وبأسمى المعاني والوفاء أهدي هذا العمل .

سمية

الإهداء



أقل ما يمكن أن أقدمه كإعتراف بالجميل للوالدين الكريمين هو ثمرة هذا الجهد المتواضع .

كما لا يفوتني أن أهديه إلى نزوجتي الغالية التي كانت المساند الأول والأخير والتي تعبت
معي كثيرا وإلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا إبني الغالي سراج الرحمان وإلى كل إخوتي
وأخواتي ونزوجاتهم وأنزواجهم وأولادهم .

وإلى كل الزملاء وأصدقاء الصبي والجامعة وكل من جمعني بهم أواصر الحب والصداقة
ومن جمعني بهم ذكريات جميلة .

وإلى طلبة وطالبات هذه الدفعة .

يوسف

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى﴾

إليك وحيه وقل رب زدني علما ﴿

«سورة طه آية 114» .

الخاتمة

1. تذكير بالمشكلة

إن توالي الإنهيارات و الأزمات المالية للشركات الكبرى والتي أتبعها إنخيار بورصات العالم في أمريكا وأوروبا وآسيا والتي كانت مثالا للإنضباط المالي والصمود، أدى الى ضرورة التمسك بضوابط وآليات حوكمة المؤسسات . ولقد زاد الإهتمام في بداية القرن الحالي في بيئة ممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة بموضوع لجان المراجعة، خاصة بعد ظهور حالات الفشل والإفلاس للعديد من المؤسسات وتزايد حالات الغش والتلاعب بها، لذلك أتجه الإهتمام إليها بإعتبارها إحدى الآليات الهامة والمحورية لحوكمة المؤسسات والتي تحد من تلك المشاكل وتساعد في تحسين مستوى أداء تلك المؤسسات .

لذلك ينظر المجتمع المالي الى لجنة المراجعة بإهتمام كبير بإعتبارها صمام أمان لحماية مصالح المستثمرين وباقي الأطراف ذات المصالح، وزاد الإهتمام بها من جانب البورصات وهيئات سوق المال والمنظمات المهنية في معظم الدول.

وتعد المخاطر التي تواجهها المؤسسات من أهم القضايا التي تبحث فيها أدبيات المحاسبة، لما يترتب عليها من خسائر جسيمة تلحق بأصحاب المؤسسات والمتعاملين معها، خاصة في الوقت الراهن نظرا للظروف التي يمر بها الإقتصاد العالمي، ومما يدعم هذه الأهمية أن المخاطر إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم سيؤدي الى عدم إستمرار المؤسسة، وزيادة على هذا الأداء المالي الذي تسعى المؤسسة الى تحسينه وزيادة فاعليته بهدف زيادة حركة تداول الأسهم وإضفاء الثقة لدى المستثمرين من أجل بقاء المؤسسة وإستمرارية نشاطها .

لذا، يهدف هذا البحث الى دراسة دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة، من أجل هذا سعينا من خلال دراستنا هذه إلى الإحاطة بمدخل من المداخل الإدارية الحديثة والمسماة ب: "لجان المراجعة"، والتركيز على مهامها ومسئولياتها، والتي بإمكانها إحداث مساهمة فعالة في إضفاء الثقة والمصداقية في القوائم المالية وبالتالي حماية المؤسسة من المخاطر والفشل والإفلاس.

2. إختبار صحة الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي تم إقتراحها في بداية هذا البحث، فقد تم الوصول إلى نتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية لبحثنا كما يلي:

■ الفرضية الأولى والتي تنص على أن : " تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية"،

ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني، حيث من خلال دراستنا لواقع تشكيل لجان المراجعة في المؤسسات لوحظ وجود إختلاف حول هذا، فهناك مؤسسات لديها لجان مراجعة بمجالسها على سبيل المثال المؤسسات المدرجة بالبورصة، لكن السبب في عدم وجود او تشكيل لجان في المؤسسات الأخرى راجع لعدم وجود شرح دقيق ومفصل في كيفية اعدادها وتركيبتها ومهامها، وكذلك لعدم توافق ميثاق الحكم الراشد بالجزائر مع المبادئ الدولية، كما يعد وجود لجنة المراجعة في المؤسسة دليل على إستقلالية ونزاهة المؤسسة، وهي ضرورة لحل النزعات بين المراجع والعميل، كل هذا يظهر لنا أهمية لجنة المراجعة ومكانتها في المؤسسات الجزائرية بالرغم من ضعف فاعليتها .

■ الفرضية الثانية والتي تنص على أن: "تأثير خصائص لجان المراجعة وأدائها داخل المؤسسات الجزائرية"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الاول حيث اثبت أن نجاح اللجنة في القيام بمسؤولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص او المعايير الأساسية لتحقيق الفاعلية في أداء أعمالهم بكفاءة، ومن هذه الخصائص الإستقلالية والخبرة المالية و المحاسبية اللذان يمثلان البنية الأساسية في تشكيلها، زيادة على حجم اعضاء اللجنة وعدد إجتماعاتها حسب كل مؤسسة وهذا لتحقيق الفاعلية في عمل لجان المراجعة، وهذا ما تم اثباته ايضا من خلال الفصل الثاني .

■ الفرضية الثالثة والتي تنص على أن: "فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الاول و الثاني الذي من خلالهما توصلنا الى أن لجان المراجعة تعتبر احد الدعائم الأساسية في إدارة المخاطر و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في متابعة التوصيات التي يرفعها كل من المراجع الداخلي و الخارجي حول مخاطر التي تنشأ نتيجة الضغوط المفرطة للإدارة والعمل على تقييمها و حل القضايا و المشكلات المتعلقة بها من أجل تخفيض الخطر الممكن حدوثه الى المستوى المقبول.

■ الفرضية الرابعة والتي تنص على أن: "دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات"، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الاول و الثاني، اين تقوم لجان المراجعة بالإشراف و المتابعة للقوائم المالية بهدف ضمان نزاهة البيانات المالية وشفافية الافصاح عن المعلومات المالية، وكذا تحليل التغيرات الهامة في السياسات المحاسبية والاجتهادات المحاسبية التي استخدمت في اعداد القوائم المالية، وبالتالي حماية حقوق المساهمين و زيادة ثقة المجتمع المالي، الأمر الذي يؤدي الى رفع الأداء المالي للمؤسسة.

3. النتائج :

- خلص الطلبة من خلال هذه الدراسة النظرية والتحليلية إلى مجموعة من النتائج، لعل من أهمها :
- صدور ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعات التقليدية وهو بذلك موجه إلى هذه الفئة من المؤسسات بالدرجة الأولى وهي في غالبيتها مؤسسات عائلية تعتمد على التمويل الذاتي والبنكي وهي بذلك ذات طابع وتركيبية خاصة هذا ما أدى إلى إختلافها عن مبادئ الحوكمة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والموجه إلى المؤسسات المدرجة في البورصة بالدرجة الأولى.
 - وجود العديد من متطلبات مبادئ الحوكمة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية مدرجة بشكل سطحي كإشارات فقط رغم أهميتها كعدم تضمينه وصفا وافيا لمواصفات ومؤهلات عضو مجلس الإدارة حيث اكتفى بالإشارة إلى أعضاء ذوي خبرة ومهارات، بالإضافة إلى عدم وجود شرح دقيق ومفصل للجان مجلس الإدارة، عددها وكيفية إعدادها وتركيباتها ومهامها.
 - أهمية وجود لجان مراجعة ذات فعالية وجودة وتمتلك معايير فعالة وحقيقية، لأنها ستؤثر بالتأكيد على أداء المؤسسة ككل، فضلا عن أنها تجعل عناصر التنظيم المهني والإداري بالمؤسسة ذو فعالية (والمتمثل في: مجلس الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي).
 - إن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية ومراقبة الوضع المالي للمؤسسة .
 - تقييم مدى ملائمة الأساليب المحاسبية المتبعة بالمؤسسة.
 - ان الإختصاصات والمهام التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية الى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم، وكذلك دعم مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما تسعى اليه حوكمة المؤسسات.
 - إن فقدان أو انخفاض ثقة مستخدمي القوائم و التقارير المالية في تلك القوائم والتقارير المالية وما تحتويه من معلومات مالية يعتبر من أهم أسباب تدهور الأداء المالي في كثير من الأحيان .
 - وجود لجان المراجعة ذات معايير فعالة داخل المؤسسات تعطى مصداقية أكبر وثقة أكثر في التقارير والقوائم المالية والمعلومات المالية المنشورة .
 - تساعد لجان المراجعة ذات المعايير الفعالة في ضبط الفساد الداخلي وحماية حقوق المساهمين بإعتبارها أحد الجهات الرقابية والإدارية والمحاسبية داخل المؤسسات .
 - للجان المراجعة دور هام في تقوية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة ، فضلا عن أنها تجنبها المخاطر .

- وجود علاقة ما بين المراجعة الخارجية والمخاطر بالمؤسسة، وأقترح بأن التعاون ما بين المراجع الخارجي ولجان المراجعة ومجلس الإدارة يساعد في تحسين فعالية آليات عملية أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تحديد مدى قابلية الشركة للتعرض للمخاطر والتي قد يواجهها النشاط وتقييمها والتحقق من وجود نظام مناسب لإدارتها.
- كما أظهرت النتائج أيضا، ان معايير لجان المراجعة قد تمكنت من تقليل أخطاء المراجع الخارجي، نتيجة لعمل إجتماعات دورية معه.
- أثبتت الدراسة الميدانية على وجود تشكيل للجان المراجعة داخل بعض المؤسسات الجزائرية، وقد اختلفت آراء عينة الدراسة حول ذلك .
- أثبتت الدراسة الميدانية وجود تأثير لخصائص أعضاء لجنة المراجعة على أداء لجنة المراجعة وهذا التأثير معنوي إيجابي مرتفع لخاصتي الإستقلالية و الخبرة المالية والمحاسبية، فضلا عن وجود إتفاق بين آراء عينة الدراسة لها.
- أثبتت الدراسات الميدانية وجود تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها و هذا التأثير معنوي إيجابي، فضلا عن وجود إتفاق بين آراء عينة الدراسة حول ذلك.
- أثبتت الدراسات الميدانية وجود تأثير معنوي لأداء لجان المراجعة و معاييرها على تحسين الأداء المالي للمؤسسات و هذا التأثير معنوي إيجابي، فضلا عن وجود إتفاق بين آراء عينة الدراسة حول ذلك.

4 . التوصيات :

- في ضوء نتائج البحث للجوانب المتعددة لآلية لجان المراجعة، وواقع ممارستها في الجزائر، وكذا من خلال دراسة علاقتها بالمخاطر التي تواجهها المؤسسة وتأثيرها على الأداء المالي، وجد أن هذه المهنة لازالت تحتاج الى مزيد من التطوير حتى يرقى أدائها الى المستوى المقبول، الأمر الذي يجعلنا نقدم بعض التوصيات التي نراها مهمة في تطوير نظم وإجراءات العمل بالتحكم المؤسسي وبالأخص لجان المراجعة في الجزائر، ومن أهمها ما يلي:
- ضرورة إعادة صياغة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات من حيث الإسم والمحتوى ليتوافق مع المبادئ الدولية .
- تشكيل جمعية لأعضاء مجالس إدارات المؤسسات بحيث تقدم النصيح، المعلومات، إقتراح مستويات أداء أعضائه، إصدار قواعد إرشادية لعمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه مع تبين طريقة تفاعله مع باقي أطراف الحكومة والتي تعتبر كمعايير لقياس فعالية أدائهم.
- ضرورة صياغة وصودر دستور من الهيئات الجزائرية لعمل لجنة المراجعة مكتوب يتضمن طبيعة دورها ومسئوليتها وسلطاتها وكيفية تكوينها والمؤهلات الواجب توافرها في أعضائها، مع ضرورة التأكيد على نشر تقريرها، وضرورة تفعيل تطبيق هذا الدستور.

- ضرورة قيام المؤسسات بالإفصاح في تقرير لجنة المراجعة عن معلومات كافية للمستثمرين وأصحاب الأسهم بما يمكن من إتخاذ قرارات رشيدة .
- ضرورة تعاون كل المنظمات والهيئات المهنية المعنية، على تنمية الوعي لدى المساهمين و المراجعين، والمحاسبين والمستثمرين، حول الأهمية الكبيرة لوجود لجنة المراجعة في المؤسسة.
- ضرورة وجود ثقافة مالية على مستوى الصحافة، تسهم في زيادة وعي أفراد المجتمع بصفة عامة، ومستخدمي القوائم المالية بصفة خاصة، حول عمل المراجع وهذا لأن معظم أفراد المجتمع يطلعون على الصحف.
- ضرورة أن تكون تبعية المراجعين الداخليين والإشراف على عمل المراجعين الخارجيين للجنة المراجعة، وذلك لضمان دعم إستقلاليتهم وعلى أن تكون لجنة المراجعة حلقة الإتصال الفعال بينهما .
- من خلال دراستنا لواقع العمل لآلية لجنة المراجعة في الجزائر وجد أن هذه الآلية لازالت تحتاج الى مزيد من التطوير بما يخدم الحوكمة المؤسسية، حيث أن القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه الآلية لا تستجيب لمتطلبات حوكمة المؤسسات في الجزائر، بالإضافة إلى أن مختلف الهيئات والمؤسسات والنقابات لا تقوم بدورها كما يجب.
- ونأمل في الأخير أن يساهم بحثنا هذا لو بشيء قليل في تدعيم البحث العلمي، خاصة أن الجامعات الجزائرية تفتقد إلى هذا النوع من البحوث، ولهذا عاجلت دراستنا هذه الجوانب المتعددة لآلية لجنة المراجعة ودورها في متابعة وتقييم المخاطر وأثرها في تحسين الأداء المالي، على أمل أن يفتح المجال لبحوث أخرى من هذا النوع بأفكار ومستجدات جديدة، وأن يلقي هذا المجال من قبل الباحثين مزيدا من الإهتمام والإنتاج فيما يتعلق بالكتب والمنشورات والمقالات والدوريات وخاصة من قبل الجامعات الجزائرية، لأن مكتبنا مازالت تفتقر لهذا النوع من المراجع بما يفيد الباحثين والطلبة الخرجين في هذا المجال، وفي الأخير نرجو من الله أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع.

5 . آفاق الدراسة :

من المعلوم أن البحث العلمي بناء تراكمي، وإستكمالا لهذا البناء من خلال ما درسناه يقترح الباحثين بعض الموضوعات البحثية مثل :

- إجراء أبحاث مستقبلية في دراسة ضوابط تشكيل لجان المراجعة وآليات عملها في الشركات المساهمة الجزائرية.
- إجراء أبحاث مستقبلية حول دراسة تحليلية للشركات التي يوجد لديها لجان مراجعة والشركات التي لا يوجد لديها لجان مراجعة.

تمهيد:

إهتمت مهنة المحاسبة والمراجعة وأسواق رأس المال في السنوات القليلة الماضية بالإختيارات المفاجئة التي تعرضت لها شركات كبرى. وقد نتج عن هذا الإهتمام زيادة الدراسات في مجال حوكمة المؤسسات والتي يعتقد بأنها السبيل لحماية وضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في المؤسسة، وعلى الرغم من أن أي مؤسسة لكي تدخل في مشاكل حادة لابد وأن تمر بالعديد من المراحل وتأخذ وقتا لكي تتحول المشاكل المالية إلى الشكل الضخم بما يعوق إستمرارها، إلا أن المحللين الماليين ومقدمي الإئتمان وغيرهم ممن لهم مصلحة فيها يفشلون في التنبؤ بتعرض المؤسسة للمخاطر قبل إنفجارها المفاجئ. ويمكن إرجاع ذلك الى قدرة إدارة المؤسسة في إخفاء حقيقة مركزها المالي بطرق محاسبية متقنة مما جعل النتائج التي تتوصل إليها نماذج التنبؤ بالخطر المالي نتائج غير دقيقة على إعتبار أن مدخلات النماذج (البيانات المستمدة من القوائم والتقارير المالية) كانت في الأصل غير دقيقة ولا تعبر عن حقيقة الموقف المالي بها.

هذا، ويتوقع الباحثون أن تعيد آليات الحوكمة المصدقية إلى القوائم والتقارير المالية، حيث أن عدم الممارسة الجيدة لآليات الحوكمة قد تؤدي إلى الوصول للكثير من حالات الإختيار وفشل وإفلاس الشركات مثل : أنرون وورلدكوم وغيرهما، وتعتبر لجان المراجعة قلب حوكمة المؤسسات ومؤشر على تطبيق آليات حوكمة المؤسسات بصورة دقيقة. ويتوقع الباحثين أن تضمين متغيرات الحوكمة ومنها درجة الإعتمادية وقوة لجان المراجعة بهذه النماذج قد يعطي لأصحاب المصالح رؤية أوسع ويوفر إشارات تحذيرية مبكرة عن إحتمال تعرض المؤسسات للمخاطر حتى ولو كانت النسب المالية تشير إلى عكس ذلك، بما يؤدي في النهاية إلى تحسين وضع تلك المؤسسات والحد من المخاطر بها.

من هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية لجان المراجعة وعلاقتها بحوكمة المؤسسات .

المبحث الثاني: إسهامات لجان المراجعة في إدارة المخاطر.

المبحث الثالث: مساهمة لجان المراجعة في تحسين الإداء المالي .

المبحث الأول : ماهية لجان المراجعة وعلاقتها بحوكمة المؤسسات

إن التطورات المتتالية التي شهدتها معظم مجالات الحياة، ونخص بالذكر المجالات الاقتصادية الكلية منها والجزئية، ومجالات الإدارة، أدت الى ظهور المؤسسات المتعددة الجنسيات وزيادة المؤسسات كبيرة الحجم، الشيء الذي أدى الى تنامي حاجات هذه المؤسسات في جميع الميادين، وكان يتطلب منها للوصول الى أهدافها تحديد أولويات هذه الحاجات من جهة، والوقوف على الطرق التي تتم بها أداء تلك الحاجات بما يتوفر لديها من إمكانيات مادية وبشرية، فتولدت لديها الحاجة للإستعانة بجهاز إداري محكم داخليا وخارجيا، فأدى تطور هذه الحاجة الى ظهور ما يعرف بلجنة المراجعة .

المطلب الأول : نشأة ومفهوم لجان المراجعة

الفرع الأول : دوافع تشكيل لجان المراجعة

ظهرت فكرة تشكيل لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Robbins & McKesson والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE):

وهيئة تداول الأوراق المالية : Securities and Exchange Commission (SEC) بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة ودعم استقلاليتها في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وفي عام 1967 أوصى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي Accountants Institute of Certified Public American (AICPA) جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تكون من ضمن مسؤولياتها حل المشكلات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة فيما يتعلق بالأمور المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، وفي عام 1972 أوصت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) شركات المساهمة بإنشاء لجان المراجعة تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة¹.

وفي عام 1974 أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) نشرتها رقم (165) التي تطلب فيها ضرورة الإفصاح عن وجود لجنة المراجعة في الشركات المدرجة في البورصات، وفي عام 1978 أصدرت بورصة نيويورك (NYSE) قرار يلزم فيه الشركات الأمريكية التي تتداول أوراقها بالسوق المالي بإنشاء لجان المراجعة مكونة من

1 - سليمان محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر، 2006 ص:139.

أعضاء مجلس إدارتها غير التنفيذيين، وفي عام 1979 قررت بورصة نيويورك استخدام لجان المراجعة، وهو ما شجعت عليه هيئة تداول الأوراق المالية وكذلك معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي¹.

وفي عام 1987 تم تشكيل الهيئة الوطنية لحماية البيانات المالية من الغش، والتي أوصت أن تقوم جميع الشركات العامة بتشكيل لجان المراجعة مكونة بالكامل من أعضاء مستقلين، وقد أصدرت اللجنة في تقريرها توصيات بهدف زيادة فعالية لجان المراجعة ومن أهمها²:

- ضرورة قيام هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بإلزام الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان المراجعة مكونة من أعضاء مستقلين عن الإدارة.

- يجب أن تمتلك لجان المراجعة الموارد والسلطة الملائمة لتنفيذ مسؤولياتها.

- يجب أن تتمتع لجان المراجعة بالمعرفة واليقظة والفاعلية وتراقب عمليات الإبلاغ المالي ونظم الرقابة الداخلية في الشركة.

- ينبغي أن تقوم لجان المراجعة بإعداد ميثاق مكتوب يحدد واجباتها ومسؤولياتها.

- ضرورة قيام لجان المراجعة بمراجعة تقييم الإدارة حول مدى إستقلالية المراجع الخارجي.

هذا ورغم تلك المحاولات الجادة لتعزيز دور لجان المراجعة، إلا أن تقوية أداء تلك اللجان وتحسين فاعليتها وتعزيز إستقلاليته يعود الفضل فيه إلى لجنة : Blue Ribbon Committee (BRC) التي تشكلت في :

28 سبتمبر 1998، من خلال توصياتها العشرة التي أصدرتها في تقريرها في 14 ديسمبر 1999 من أجل تقوية وتعزيز دور لجان المراجعة³.

ولقد ساعدت كثيراً من العوامل على زيادة الاهتمام بموضوع لجان المراجعة واتجاه معظم الشركات والبنوك نحو تشكيل تلك اللجان، وأهم هذه العوامل ما يلي⁴:

1. تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك وتزايد حالات الغش والتلاعب بها.

2. زيادة رغبة الشركات والبنوك في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

1 - علي عبد الوهاب وشحاته شحاته، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 197-198.

2-Treadway, J.C., Jr. " Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting" . Washington, D.C., 1987.p:12.

3- السويطي موسى سلامة، "تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006، ص: 93.

4- اياد سعيد محمود الصوص، "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2012، ص: 35.

3. زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات والبنوك لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.

4. التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة وبخاصة في مجال المحافظة على استقلال المراجع الخارجي لإبداء الرأي الفني المحايد، ومن ثم فإن وجود لجنة المراجعة في أي مؤسسة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مراجع الحسابات.

5. وجود لجنة المراجعة يحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، خاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة.

6. حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.

7. الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

8. مواعيد تقديم التقارير المالية والتي تتطلب في بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية ربع سنوية إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد، وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هذه العملية أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

الفرع الثاني : مفهوم لجان المراجعة

لا يوجد تعريف موحد للجان المراجعة وذلك نظراً لأن مسؤوليات لجان المراجعة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى ، بحسب الهدف من تشكيلها، إلا أنه يمكننا استعراض بعض المفاهيم على النحو الآتي :

عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (1992) The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) لجنة المراجعة بأنها " لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة .وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي، ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر".¹

و عرفها حماد بأنها : "لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين،و ذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة المؤسسات، و يجب أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير

1- عوض بن سلامة الرحيلي، " لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات -دراسة حالة السعودية -" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والإدارة ، المجلد 22، العدد 1، 2008، ص:193.

السنوي، و تسعى كذلك اللجنة إلى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين و ذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية و أوجه رقابة سليمة في المنظمة، و لابد أن يكون أعضاء اللجنة من الافراد الأكفاء ذوي الخبرة لضمان قدرتهم على الالتزام بتخصيص وقت كاف و جهد لمهمة الرقابة و المراجعة و المساءلة و متابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية و ترتيبات الحوكمة"¹.

وعرفها سليمان : بأنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة، وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤوليتها الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية و مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات"². هذا وقد عرفها الذنيبات: " بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساسي من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفته المراجعة وزيادة مساءلة الإدارة"³.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنه توجد أربعة خصائص للجنة المراجعة وهي:

- 1- لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة.
- 2- عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المالية و المحاسبة.
- 3- مسؤولية لجنة المراجعة تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وأيضاً مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات داخل المؤسسة.
- 4- هي أداة مفيدة في مراقبة أداء المؤسسة وتسيير نشاطها.
- 4- تعمل لجان المراجعة كحلقة وصل بين الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

المطلب الثاني: أهداف لجان المراجعة وأهميتها

الفرع الأول : أهداف لجان المراجعة

تهدف لجان المراجعة إلى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بينه وبين كل من المراجع الخارجي والداخلي⁴.

ويرى Persaud and Mason أن الهدف من تشكيل لجان المراجعة تتمثل في أربعة عناصر رئيسية:¹

- 2- طارق عبد العال حماد ، " حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص: 201.
- 2- سليمان محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص: 142.
- 3- الذنيبات علي، " تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: نظرية وتطبيق"، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 181.
- 4- توماس وهنكي، " المراجعة بين النظرية والتطبيق"، تعريب ومراجعة: أحمد حجاج وكمال سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر، 1989، ص: 195.

- مساعدة المراجع الخارجي في إتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.
- الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة.
- مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملائمة.
- التوصية إلى الهيئة العامة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي وتحديد أتعابه.
- كما جاء أيضاً بأن لجان المراجعة تؤدي دوراً مهماً من حيث :²
- منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية، وخلق إنطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة المؤسسة تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.
- ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة.
- التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
- التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.
- التكامل بين أنشطة المراجعة والتأكدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة.
- العمل على حل القضايا والإشكاليات التي تعود لأسباب مختلفة من خلال استخدام اللجنة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تضرر أو شكاوي تؤثر في أعمال المؤسسة بشكل عام.
- الاهتمام بسمعة المؤسسة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.
- التأكد من صحة السلوكيات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

الفرع الثاني : أهمية لجان المراجعة

- تظهر أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة التي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف وهي مجلس الإدارة و المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية والمساهمين وأصحاب المصالح.
- ويمكن توضيح الأهمية التي تقدمها لجان المراجعة للأطراف السابقة على النحو التالي:³
- أولاً- أهميتها بالنسبة لمجلس الإدارة : أن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين

1-Persaud, S. and Mason, A. "Finance and Audit Committees Can Play a Key Role Both in Detecting Fraud and in Preventing it", Canadian Fundraiser, 2000.p:07. <http://www.vancouver.volunteer.ca>.

2- السويطي موسى سلامة، مرجع سابق، ص: 58-59.

3- سليمان محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص: 144-148.

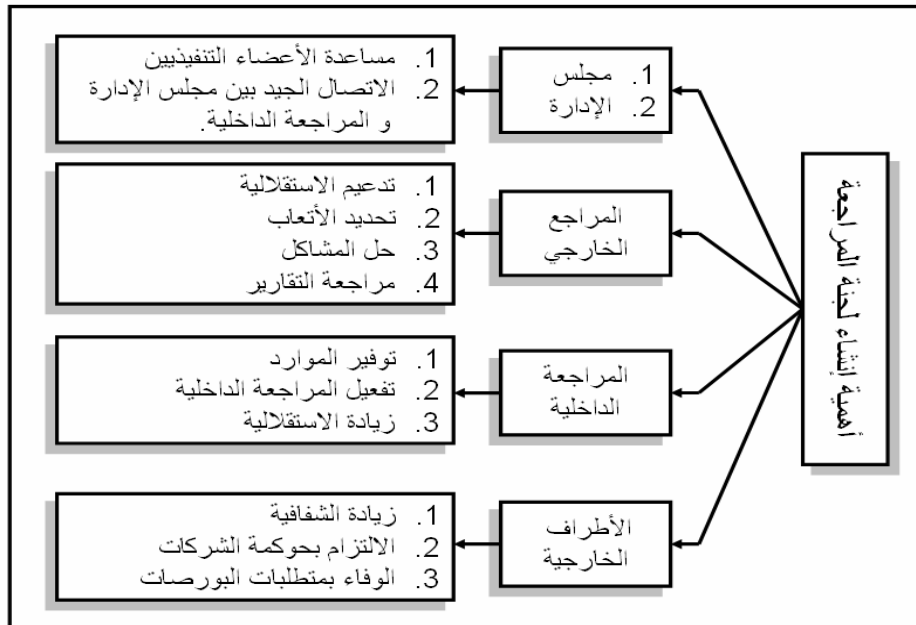
الإتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الإجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الإجتماعات إلى مجلس الإدارة و المساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المراجع مع إدارة المؤسسة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

ثانيا- أهميتها بالنسبة للمراجع الخارجي : لعل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي إهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المراجع الخارجي والداخلي.

ثالثا- أهميتها بالنسبة للمراجعة الداخلية : تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والإجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم المراجعة الداخلية.

رابعا- أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية : إن إنشاء لجان المراجعة داخل المؤسسات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

شكل رقم (01): أهمية إنشاء لجنة المراجعة



المصدر : سليمان محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، مرجع سابق ، ص : 145

المطلب الثالث : العناصر اللازمة للجنة المراجعة الفعالة

لكي تنجح لجان المراجعة في تحقيق الأهداف المتوقعة من تشكيلها، لابد من توفر بعض العناصر اللازمة التي في حالة افتقار لجان المراجعة لها فسيكون أداء هذه اللجان غير فعال، وان هذه العناصر قد تختلف باختلاف طبيعة المؤسسات وحجمها، ولكن بشكل عام يمكن تحديد أهم الخصائص والصلاحيات الأساسية لتحقيق الفاعلية في عمل لجان المراجعة فيما يلي :

الفرع الأول : معايير فاعلية أداء لجان المراجعة

أن نجاح اللجنة في القيام بمسؤولياتها ومهامها يتطلب توافر مجموعة من المعايير الأساسية لتحقيق الفاعلية في أداء أعمالهم بكفاءة وهي:

أولاً- إستقلالية اعضاء لجان المراجعة: يعتبر معيار الإستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي تركز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة المؤسسة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين¹.

وذلك لضمان مقدرة اعضاء لجنة المراجعة من تقييم موضوعية كل من جودة الافصاح في القوائم المالية، ومدى وملائمة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، حيث ان أداء هذه المهام تتأثر بدرجة الاستقلالية المتوفرة في هؤلاء الأعضاء، ويكون الأداء أقرب الى الموضوعية عند تحليل النتائج المالية وتقييم الأداء الاداري وأداء المؤسسة، لذلك فإن تحقيق الإستقلال الكافي للجنة المراجعة فينبغي عدم قيام اعضاء لجنة المراجعة بأي عمل من اعمال الإدارة التنفيذية².

وقد حددت الإستقلالية بوجوب تحقيق ما يلي³:

- أن لا يكون عضو لجنة المراجعة من موظفي المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها.
- أن لا يحصل العضو على أية مكافأة مالية من المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها بخلاف المكافآت التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.

1 - المنيف عبد الله علي و الحميد عبد الرحمن إبراهيم، " مهام لجان مراجعة ومعايير اختيار أعضائها، دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 11، 1998، ص:46.

2 - دحدوح حسين أحمد، " دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص: 258.259.

3 - نفس المرجع السابق، ص:259.

- أن لا يكون أحد أقرابه موظفاً تنفيذياً داخل المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها.
 - أن لا يكون العضو مديراً تنفيذياً في إحدى المؤسسات التي لها علاقات تجارية مع المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها، وفي حال توافر أحد هذه الأمثلة في عضو لجنة المراجعة لا يعد مستقلاً، وفي هذه الحالة ينبغي أن تفصح المؤسسات عن هذه العلاقة، بشرط أن انضمام هذا العضو إلى لجنة المراجعة سوف يحقق منافع ومزايا من شأنها تفعيل دور اللجنة في الوفاء بمسؤوليتها.
- ثانياً- الخبرة والمعرفة لدى اعضاء لجان المراجعة:
- ان الخبرة والمعرفة العلمية تدعم خاصيتي الإستقلالية والموضوعية لأعضاء لجان المراجعة، حيث ان امتلاك اعضاء لجان المراجعة مهارات الخبرة والمعرفة، وتنوع هذه المهارات لديهم، يساهم في زيادة فاعلية لجان المراجعة، حيث ان امتلاك أعضاء لجان المراجعة للخبرة والمعرفة والمهارة يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم، بالإضافة الى القدرة على فهم الأمور المحاسبية والمراجعة والإدارة المالية، ويكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط المؤسسة او المجال التي تعمل فيه، حيث ان تعقد الأدوات المالية الحالية وتعقد هياكل رأس مال المؤسسات، وظهور صناعات جديدة والتطبيق الابداعي للمعايير المحاسبية، كلها معا تعزز من أهمية ان يكلف أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل في لجنة المراجعة¹.
- كما اوضح قانون Sarbanes-Oxley (SOX) في عام 2002 في الفقرة 407 الخصائص التي يجب توافرها في الشخص الذي يمكن وصفه بأنه خبير محاسبي يعين كعضو في لجنة المراجعة، وهي كما يلي :
- القدرة على فهم وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
 - الخبرة في مراجعة وتحليل وتقييم القوائم المالية.
 - الفهم الواضح لإجراءات الرقابة الداخلية وعمليات التقرير المالي.
 - الدراية بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة المراجعة القيام بها .
- كما يوضح الجدول رقم (01) التالي قواعد تشكيل لجان المراجعة فيما يتعلق بالخبرة المالية والمحاسبية للأعضاء في كل من الدول التالية :

1 - فاطمة جاسم وثامر الصقر، " تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية "، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد، بجامعة البصرة ، العدد 30 المجلد الثامن ، 2012، ص : 199.

جدول رقم (01) قواعد تشكيل لجان المراجعة

الدولة	الخبرة المالية والمحاسبية المطلوبة	درجة الالتزام
الولايات المتحدة الأمريكية	- خبير مالي واحد على الاقل. - خلفية محاسبية مالية لباقي الاعضاء.	الزامي بالقانون والقواعد المصدرة
المملكة المتحدة	- خبير مالي واحد على الاقل. - خلفية محاسبية مالية لباقي الاعضاء.	الالتزام او تفسير عدم الالتزام
استراليا	- خبير مالي واحد على الاقل. - خلفية محاسبية مالية لباقي الاعضاء.	الالتزام او تفسير عدم الالتزام
اسبانيا	- معرفة وخبرة محاسبية وتمويلية وإدارية لكل الاعضاء	الالتزام او تفسير عدم الالتزام
سنغافورة	- عضوان على الاقل خبراء ماليين - خلفية محاسبية مالية لباقي الاعضاء.	الالتزام او تفسير عدم الالتزام
الصين	- خبير مالي واحد على الاقل.	اختياري
السعودية	- خبير مالي واحد على الاقل. - تأهيل علمي ملائم بالجوانب المالية والمحاسبية لباقي الاعضاء	اختياري
مصر	- خبير مالي واحد على الاقل.	الالتزام او تفسير عدم الالتزام

المصدر : حسوبة كريم منصور علي، "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في مستوى الخبرة المالية للجان المراجعة في اطار حوكمة الشركات ، دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، 2012، ص: 58.

كما وجد ان هناك علاقة ارتباط بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ورأى مراجع الحسابات الخارجي حيث يوجد تأثير ايجابي للخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة على رأى مراجع الحسابات الخارجي، مما يعني أنه كلما زادت الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة قل احتمال حصول المؤسسة على تقرير متحفظ او عكسي، أو امتناع المراجع عن ابداء رأيه، وزاد احتمال حصول المؤسسة على تقرير نظيف كما يوصي بضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية لجميع اعضاء لجنة المراجعة، لما لذلك من دور ايجابي في زيادة فعالية لجان المراجعة في ممارسة دورها الايجابي والإشرافي¹.

ثالثا- حجم لجان المراجعة (عدد الأعضاء):

يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من مؤسسة الى أخرى ومن دولة الى دولة أخرى، وذلك وفقا لحجم مجلس الادارة وحجم المؤسسة وطبيعة نشاطها. لكن بشكل عام ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافيا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، مع الأخذ بالحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية. وقد لوحظ من خلال الدراسات أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة

1 - رياض سامح محمد رضا ، "لجان المراجعة وأثرها على تقرير المراجع الخارجي : دراسة تطبيقية على شركات الادوية المصرية"، دورية الادارة العامة ، المجلد 51 ، العدد الثاني ، 2011، ص:293.

وخمسة الى سبعة أعضاء، وذلك لضمان استقلالية اللجنة وان التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب ان يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء¹.

رابعاً- الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة :

يعتبر عدد المرات التي تجتمع فيه لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فاعلية لجنة المراجعة، حيث يعد ذلك مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي، كما أن عدد الاجتماعات يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة ظروف الشركة.²

ويجب على كل لجنة مراجعة أن تقرر لنفسها عدد مرات اجتماعاتها والزمن الذي سيستغرقه كل اجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري للوفاء بمسؤولياتها، وكثيراً ما يتم وضع مواعيد اجتماعات اللجنة لتتوافق مع الانتهاء من إعداد القوائم المالية البينية والسنوية مع إعطاء عضو اللجنة الوقت الكافي قبل الاجتماع لاستعراض المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويتولى رئيس اللجنة وضع جدول الأعمال ورئاسة الاجتماعات، وتوفير المعلومات لباقي الأعضاء حتى يكون الاجتماع مفيد وفعال.³

وقد طلبت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) عام 2003 من الشركات المسجلة لديها بأن تحدد عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجنة خلال العام، وأوصت الرابطة القومية لمديري الشركات

The National Association of Corporate Director (NACD) عام 2000 بأنه يجب على لجنة المراجعة أن تجتمع بمعدل أربع اجتماعات سنوية، حيث ان هذه الاجتماعات تمثل اشارة على نشاط وحرص وحذر لجنة المراجعة، بالإضافة الى أن عدد الاجتماعات يعتبر مؤشراً هاماً على قيام اللجنة بمسئوليتها المحددة، كما انها تؤدي ايضاً الى زيادة مستوى جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية⁴.

خامساً- التحديد الواضح لحقوق و واجبات لجنة المراجعة :

يجب أن يتم تحديد حقوق و واجبات لجنة المراجعة بصورة واضحة وتفصيلية لكي يمكن لها أن تقوم بأعمالها بفعالية، ولكي لا يحدث تعارض أو تداخل بين عمل اللجنة وأعمال الأجهزة التنفيذية في المؤسسة بحيث يكون لها الحق في الحصول على أية معلومات تحتاجها في عملية الاشراف والتقييم للسياسات المتبعة في أن لجنة المراجعة يجب أن يكون لها حق في مناقشة أي مواضيع تراها مهمة، وحق الاستعانة بمن تراه مناسباً من الاطراف الخارجية

1 - دحدوح حسين أحمد ، مرجع سابق ، ص:261.

2 - سليمان محمد مصطفى، " حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، مرجع سابق ، ص:154.

3 - سلطان عطية صلاح ، " دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة " ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، في مصر ، في الفترة 24-28/09/2005، ص: 23.

4 - عصام حسين محمد السعدي، " دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين اداء الاسهم بسوق الاوراق المالية "، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة القاهرة ، مصر ، 2014 ، ص : 28.

ذات الخبرة والمعارف بالمشاكل الفنية التي تواجهها اللجنة وخاصة في الامور القانونية التي يمكن أن تؤثر في عملية اعداد التقارير المالية، وفي سلامة الافصاح عن المعلومات الواردة بها.¹

الفرع الثاني : خطة عمل اللجنة وتقاريرها

أولاً - خطة عمل اللجنة :

في ضوء ما سبق يتبين أهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة نحو تعزيز الثقة والمصادقية في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة، خاصة بسبب ازدياد حالات إفلاس الشركات الناشئة عن الممارسات غير الشرعية من تلاعب وتضليل وغش في بياناتها المالية المنشورة لذلك وحتى تستطيع لجان المراجعة إعادة ثقة المستثمرين بالقوائم المالية، والقيام بما هو مطلوب ومأمول منها، لذلك فإنه من الأهمية وضع خطة متكاملة لتنفيذ آليات ومهام عمل تلك اللجان بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين، وذلك من خلال²:

1- إدراج جميع المهام والمسئوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب ويصادق عليه مجلس الإدارة.

2- أن يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفريغ الكامل، للتنسيق الدائم بين مجلس الإدارة والإدارات التنفيذية والأعضاء الآخرين.

3- أن تعقد اللجنة اجتماعاتها بشكل دوري وعلى أساس شهري.

4- تعقد اللجنة اجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

5- تدعو اللجنة لحضور اجتماعاتها من تراه من المديرين أو الموظفين أو غيرهم.

6- تقوم اللجنة بتوفير الموارد اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسؤولياتها، سواء كانت موارد مالية أم بشرية.

7- قيام اللجنة بإصدار تقريراً سنوياً يتم نشره ضمن التقارير السنوية، بحيث يتضمن المهام التي نفذتها فعلاً خلال العام، وكذلك عدد أسماء أعضاء لجنة المراجعة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم، وأيضاً عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور كل عضو فيها .

وعليه يتبين أن وجود آلية أو خطة عمل للجان المراجعة من شأنه أن يعزز من فاعليتها وقدرتها على القيام بالمهام المطلوبة منها بشكل واضح ومدروس.

1 - فاطمة جاسم وثامر الصقر، مرجع سابق ، ص: 201 .

2- السويطي موسى سلامة، مرجع سابق ، ص : 217.

ثانيا - تقارير اللجنة:

أوضح العديد من المهتمين بأداء لجان المراجعة على أهمية قيام لجنة المراجعة بإصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقرير السنوي للمؤسسة بحيث يتضمن هذا التقرير المسؤوليات والواجبات التي قامت لجنة المراجعة بتنفيذها خلال العام .وبصفة عامة يجب أن يشتمل تقرير لجنة المراجعة الموقع عليه من رئيس اللجنة الآتي:

1 - ملخص مسؤوليات وواجبات اللجنة

2 - أسماء أعضاء اللجنة المراجعة خلال الفترة والخبرات العلمية والعملية المتوافرة لديهم

3- عدد اجتماعات اللجنة أثناء العام ونسبة حضور كل عضو لهذه الاجتماعات

4- توضيح الواجبات والمسؤوليات التي قامت اللجنة بتنفيذها أثناء العام

ويجب أيضا على رئيس المراجعة الحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية للرد على الاستفسارات التي قد يواجهها المساهمون والمتعلقة بعمل اللجنة والمشاكل التي تواجهها في سبيل تحقيق الأهداف المرغوب منها . وفي هذا الشأن أيضا أوصى (POB) (public Oversight Boord) في الولايات المتحدة جميع الشركات بأن يتم نشر تقرير للجنة المراجعة بحيث يتضمن ما إذا كانت اللجنة قامت بتنفيذ المهام الآتية خلال العام :

1- مراجعة التقارير المالية السنوية .

2- التشاور بينها وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الخارجي بخصوص عملية إعداد القوائم المالية.

3- تسلمت من المراجع الخارجي تأكيدات بأنه التزم بجميع معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً وذلك أثناء أدائه لعملية المراجعة .

4- التأكيد على أن القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بنشرها تتضمن جميع المعلومات المالية المتاحة لديهم وأن المؤسسة لا تقوم بإخفاء أي معلومات، و إعدادها تم وفق السياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة نشاط المؤسسة¹ .

حيث إن وجود تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية للمؤسسة يعطي المستثمرين فهم أفضل لمدى الدور الرقابي الذي تقوم به لجنة المراجعة في عملية إعداد التقارير المالية.ومن الأمور التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية، تكوين لجان المراجعة بالمؤسسات وعضويتها ومهامها، وهذا الإفصاح يتضمن الإفصاح عن عقد اللجنة الذي يوضح مسؤوليات اللجنة وواجباتها، وطبيعة العلاقة بينهما وبين كل من إدارة المؤسسة والمراجع الداخلي والخارجي، وينبغي أن يكون موثوقاً به من مجلس الإدارة والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية بحيث يتضمن الأنشطة التي قامت بها لجنة المراجعة خلال العام² .

1 - سليمان محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ودور اعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين"، الاسكندرية ، الدار الجامعية، مصر، 2008 ،ص ص: 109,110.

2 - فاطمة جاسم وثامر الصقر، مرجع سابق ، ص: 202 .

المطلب الرابع : علاقة لجان المراجعة بالحوكمة

الفرع الأول : مفهوم حوكمة المؤسسات

ترتبط اقتصاديات حوكمة الشركات بنظرية الوكالة، والتي تتأسس على الفصل بين الإدارة والمساهمين وبأكثر معيارية فصل الملكية عن الرقابة، ويعتبر أول من تكلم على انفصال الملكية عن الإدارة هو (Knight) 1921، وتحلى هذا الارتباط بين مفهوم الحوكمة ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة من خلال أن كل طرف يسعى إلى تحقيق مصلحته ولو على حساب الآخرين، إضافة إلى أن كون هذا الارتباط وفق إطار الحوكمة يسعى إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف ، وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر.¹

وحتى يتضح هذا المفهوم سنعرفه لغة واصطلاحا والأهمية المستوحاة منها :

اولا:المفهوم اللغوي للحوكمة:

هو اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية².

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للحوكمة :

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة الحرفية لمصطلح Corporate Governance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، و التي اتفق عليها فهي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشدة" .

و عليه هناك من يرى الحوكمة بأنها " مجموع القوانين و القواعد التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة و الملاك و أصحاب المصالح" وهو نفس التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تعتبر الحوكمة بأنها "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة و مجلس الإدارة و حملة الأسهم و غيرهم من المساهمين"³.

تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها : " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أفعالها" .

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها : " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة و حملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" .

1 - طارق عبد العال حماد ، " حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف ، المفاهيم -المبادئ -التجارب -المتطلبات)" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2007، ص:02.

2- عدنان بن حيدر بن درويش، "حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة"، اتحاد المصارف العربية ، 2007 ، ص:13 .

3- بديسي فهمية ، مداخلة بعنوان :التدقيق الداخلي و دوره في إنجاح مسار تطبيق الحوكمة، جامعة منتوري -قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بدون تاريخ نشر، ص:7 .

وهناك من يعرفها بأنها : " مجموع قواعد اللعبة " التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين". وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام ، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية¹.

الفرع الثاني : عرض فحوى ميثاق الحكم الراشد بالجزائر

تعرف الحوكمة حسب ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات المنعقد في الجزائر في 11 مارس 2009 : أنها عبارة عن فلسفة تسييره ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة:²

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة .

- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

اين اعلنت خلال هذا المؤتمر كل من جمعية كير CARE واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، وقد تم اعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFC.³

ويتضمن الميثاق جزئين وملاحق كما يلي:⁴

- يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت الى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى علاقات المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبانوك والمؤسسات المالية، الممونون،..... الخ بالإضافة الى نوعية نشر المعلومات وأساليب نقل الملكية.

1- جاوحدو رضا، مايو عبد الله، مداخله بعنوان تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورة لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، محور المداخلة : مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 07- 08 ديسمبر 2010 ، أم البواقي ، ص: 2 .

2- قورين حاج قويدر، مداخله بعنوان الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي ، محور المداخلة : مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010، أم البواقي، ص ص: 01، 02.

3 - عمر علي عبد الصمد، " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات " ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009، ص : 35.

4 - عمر علي عبد الصمد، " إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر -دراسة مقارنة مع مصر-"، مجلة الباحث عدد12 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية ، الجزائر، 2013 ، ص : 41.

- ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الإستجابة لانشغال واضح ودقيق كقائمة مرجعية لممارسة التقييم الذاتي لإدارة المؤسسات، رؤية متعددة الأوجه-بانوراميا- للمؤسسات الجزائرية الخاضعة للقانون التجاري، تضارب المصالح في المؤسسة.

حيث بادر عدد من شركات القطاع الخاص الجزائرية بتطبيق مواد اللائحة بشكل طوعي.

كما كان تأسيس مركز " حوكمة الجزائر"¹ خطوة ايجابية، وفرت فرصة فريدة للحكومة والقطاع الخاص ليعملا معا على تحسين المناخ الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي في البلاد وبالتالي على الحكومة أن تتواصل مع مجتمع الأعمال حتى تؤسس حوارا مستمرا بين القطاعين العام والخاص من أجل تطوير أجندة اقتصادية طويلة الأجل، تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الأطراف المشاركة .

الفرع الثالث : دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة المؤسسات

تأتي عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للمؤسسات في إطار تفعيل دور أصحاب المصالح لضمان فعالية حوكمة المؤسسات، حيث يتعين على المؤسسات من أجل الحصول على قوائم مالية على درجة من الشفافية والمصادقية والإفصاح أن تقوم بتفعيل عمليات التدقيق والمعلومات المالية للمؤسسة من خلال منظومة متكاملة متمثلة في لجنة المراجعة ومجلس الإدارة المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين².

فحينما تتواجد الحوكمة القوية الواعية المدركة لمهامها ومسئولياتها تتوافر نزاهة البيانات المالية، في حين عندما يسمح للمديرين التصرف بحرية مطلقة دون قيود رقابية أو ضوابط تنظيمية تزداد حالات الغش وعدم الموثوقية في البيانات المالية، لذلك كان من الضروري وجود أدوات رقابية داخلية وخارجية على أعمال المديرين، ورسم العلاقة بين الأطراف المشاركة في الحوكمة والتي تتمثل في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين³، وتتفاعل مهام هذه الأطراف مع مسؤوليات مجلس الإدارة تتحقق الرقابة الشاملة ومن ثم حماية مصالح الشركة و الأطراف ذوي العلاقة بها.

من هنا تأتي أهمية لجنة المراجعة كونها أحد أهم دعائم الحوكمة من خلال:⁴ ما تلعبه من دور في مراقبة الإدارة والإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، وكذلك التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف المؤسسة

1 - تأسس مركز "حوكمة الجزائر" ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات ، ويعتبر اطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية.

2 - ميخائيل أشرف حنا، " تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة"، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، في مصر، في الفترة 24-28/09/2005 ، ص:09.

3 - السويطي موسى سلامة، مرجع سابق ، ص:116.

4 - اياد سعيد محمود الضوص، مرجع سابق ، ص ص:49،50.

وحماية مصالح المساهمين والمستثمرين، حيث أكدت معظم الدراسات الخاصة بالحوكمة على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الوحدات الاقتصادية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، وأشارت أيضاً إلى أن وجود تلك اللجان يمثل أحد العوامل الرئيسة لتقييم تطبيق الحوكمة .

في ضوء ما سبق، يتفق الباحثين أن لجان المراجعة تعد أحد الدعائم الأساسية لحوكمة المؤسسات، وتؤدي دوراً مهماً وحيوياً لنجاحها، وذلك من خلال تدعيم استقلال المراجع الخارجي ومقاومة ضغوط الإدارة على المراجع، وزيادة فعالية المراجعة الداخلية، والتحقق من توافر القدر الواجب من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، ويتوقف ذلك على التشكيل السليم للجان المراجعة والتحديد الواضح لمسئوليتها، حيث أنه لا فائدة من لجان مراجعة تتكون من أعضاء غير مستقلين، وليس لديهم الخبرة المالية والمحاسبية، والخبرات المناسبة لأداء المهام المنوطة بهم، أو ليس لديهم النية في تنفيذ اختصاصاتهم بسبب عدم إجتماعهم بالقدر الكافي، أو ليست بالحجم الذي يتناسب مع حجم المؤسسة ومستوى نشاطها وتعدد مسؤولياتها .

المبحث الثاني : إسهامات لجان المراجعة في إدارة المخاطر

تواجه العديد من المؤسسات عدة مخاطر قد تكون ناجمة عن أنشطة المؤسسة في حد ذاته أو البيئة التي يعمل فيها، لذلك يجب التعامل مع هذه المخاطر بآلية مناسبة، ولتحقيق ذلك يجب أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة.

أن دور لجان المراجعة قد تطور تدريجياً حيث تقليدياً كان تركيز لجنة المراجعة على العناصر التاريخية من خلال فحص المعلومات المالية اللازمة لإعداد القوائم المالية، ولكن في ظل تطور المخاطر المالية لم يعد كافياً تركيز لجان المراجعة على الماضي، بل تحول التركيز الأكبر تدريجياً نحو المستقبل، وذلك من خلال التركيز على التغيرات التنظيمية التي قد تؤثر على الرقابة الشاملة وعمليات إدارة المخاطر، كما يجب ان تلعب لجنة المراجعة ايضاً دوراً وقائياً في نظام الرقابة و إدارة المخاطر والتأكد من توجيه الإهتمام نحو آليات الرقابة والسياسات التي تمنع الكوارث المالية والتشغيلية .

المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر ومنهج عملها

انه من الحتمية والغاية في الأهمية أن تحرص المؤسسات اليوم على أهمية وجود إستراتيجية إدارة المخاطر لقيادة بيئتها المستثمرة، ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات متوازية ومحقة للأهداف العامة للمؤسسة أو المشروع الذي ستنفذه، ويفرض على المؤسسة أن تتسلح باليقظة الإستراتيجية التي تتمكن من خلالها التزود بمختلف المعلومات التي تجعلها قادرة على التنبؤ بالأخطار قبل حدوثها ومنه اختيار إستراتيجية مناسبة لهذه الأخطار.

كما تهدف إدارة المخاطر إلى الوصول إلى تغطية الأخطار التي تواجه الفرد أو المشروع بأقل تكلفة ممكنة، وبذلك فإن إدارة الخطر يقصد بها التحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار حدوثه من ناحية والتقليل من حجم الخسائر المتوقعة من ناحية أخرى وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الأول : ماهية ادارة المخاطر

أولاً: تعريف الخطر

(*) المفهوم اللغوي للخطر:

قبل التعرض لمختلف التعاريف لمصطلح الخطر يجدر بنا الإشارة لأن الخطر يدعى أحيانا المخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية *risqué*، *danger*. يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحاً لكلمة الخطر من مختلف وجهات النظر.

- لغة: إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني "Rescues" أي "Risqué" والذي يدل على الإرتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما، مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع¹.
- إصطلاحا: هو ذلك الإلتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين بإحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة².
- (*) المفهوم الإقتصادي للخطر:
- يعرف الخطر على أنه "توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه"³.
- يعرف كذلك على أنه "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع"⁴.
- ويعرف أيضا على أنه "إحتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فان درجة المخاطرة ستكون منخفضة"⁵.

ثانيا :تعريف إدارة المخاطر : تعرض الكثير من الكتاب لتعريف إدارة المخاطر نذكر منها:

1- إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف الى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق :

- اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه.
- تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة.
- ويرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الاساليب العملية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، كما ويرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر ومن أهم هذه التكاليف ما يلي:
- تكاليف التحكم في الخسارة والفرصة البديلة.
- التكاليف المعنوية والمادية المصاحبة للخطر.
- الخسائر الفعلية التي تتحقق نتيجة تحقق الخطر .

1 - صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التقني والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك BADR ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008، ص 23.

2 - صالحى أمال، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د التخصص: تدقيق محاسبي ، جامعة الوادي ، 2013 ، ص : 51.

3 - سيد الهواري ، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، الأردن، 1985، ص 109.

4 - سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، ط 1 ، دار النشر للجامعات، مصر، 2005، ص 314.

5 - فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الطبعة غير مذكورة، عمان، الاردن، 2000، ص 166.

ومن هنا نلاحظ أن أسهل التكاليف قياسا هي الخسائر المادية والفعلية، أما التكاليف المعنوية أو تكاليف الفرصة البديلة فانه يصعب قياسها، وأما خسائر التحكم في الخطر فيمكن أن يتم تخفيضها عن طريق تدريب العاملين مثلا¹.

2- إدارة المخاطر عبارة عن إجراء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي مشروع وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير المشروع على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج ايجابية و تخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة².

3- وينظر 1998 Hamilton,C.R إلى إدارة الخطر على أنها نشاط يمارس بشكل يومي سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، لأن أي قرار ترتبط نتائجه بالمستقبل، وطالما أن المستقبل غير مؤكد فلا بد من الاعتماد بشكل ما على مبادئ إدارة المخاطر.

وأوضح Hamilton أن إدارة المخاطر تتضمن الأنشطة التالية:³

- تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالمؤسسة.
- تحديد التهديدات المتوقعة لكل أصل .
- تحديد مواطن الخلل الموجودة بالنظام والتي تسمح للتهديد بالتأثير في الأصل.
- تحديد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة إذا حدث التهديد المتوقع.
- تحديد الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتدنية أو تجنب الخسائر المحتملة.
- تحديد الأساليب والأدوات التي قررت المؤسسة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة.

ثالثا: مهام إدارة المخاطر

يعتبر مجلس الإدارة المسئول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه⁴، كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يرأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات خاصة هذا بالنسبة للمؤسسات كبيرة الحجم أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فقد توكل إلى أحد المدراء ضمن توصيف وظيفي مهمته إدارة مخاطر المؤسسة⁵، ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي¹:

1 - شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم ، وسيم محمد الحداد ، سوزان سمير ذيب ، " ادارة المخاطر " ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، 2012، ص ص : 27,26.

2 - Collective :project –risk management hand book, office of project management process impr ovement ,first edition ,June 26,2003,p 22.

3 - Hamilton, C.R., " New trends in Risk Management " ,Information Systems Security, 1998, Vol. 7, No.1, PP 70 – 78.

4 - The Institute Of Internal Auditors, « IIA Position Paper:The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management » , USA: January 2009, P: 02.

5 - خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن، 1999، ص: 15.

1. وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدة العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
2. التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
3. بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
4. إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
5. اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.
6. تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
7. قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.
8. اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة

الفرع الثاني: منهج عمل إدارة المخاطر

إدارة المخاطر عبارة عن عملية منطقية ومنهجية، وفيما يلي نذكر أساسيات منهج عمل إدارة المخاطر:

أولاً- مراحل عمل إدارة المخاطر:

- هناك العديد من المراحل التي تمر بها عملية إدارة المخاطر وفيما يلي نستعرض المراحل التي تمر بها هذه العملية:
- أ- إنشاء نطاق إدارة المخاطر: هناك العديد من الاعتبارات الداخلية والخارجية التي تؤخذ بعين الاعتبار في بناء سياسة إدارة المخاطر وتتمثل في:²
- الإعتبارات الداخلية: وهي عبارة عن البيئة الداخلية للمؤسسة والتي عن طريقها تسعى لتحقيق أهدافها.
 - الإعتبارات الخارجية: ومن أمثلتها القوانين والأنظمة، الثقافة السائدة في البلد والنظام الاقتصادي المعمول به..الخ.

ب- فحص المخاطر: وهذه المرحلة تتضمن العديد من النقاط وهي كالتالي:

- التعرف على المخاطر: على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر و مناطقها والآثار المترتبة عليها، فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تحسين، منع، تخفيض ، أو حتى إزالة هدف أو أهداف المؤسسة من التحقيق¹.

1 - إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011، ص ص: 37، 38.

2 - International Organization for Standardization, Risk management Principles and guidelines on implementation, Switzerland, 2008, p: 09.

ومن أدوات التعرف على المخاطر نجد السجلات الداخلية، استقصاءات تحليل المخاطر، خرائط تدفقات العمليات، تحليل القوائم المالية، عمليات معاينة المؤسسة، المقابلة الشخصية... الخ، ويمكن لهذه الأدوات مقترنة بالخيال الإبداعي و الفهم الوافي لعمليات المؤسسة أن يساعد في ضمان عدم تجاهل المخاطر الهامة².

- تحليل المخاطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة وإحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجية، هامة وغير هامة³.
 - تقييم المخاطر: عندما يتم الإنتهاء من عملية تحليل المخاطر ، فانه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم إعدادها من طرف المؤسسة، مقاييس المخاطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، واهتمامات أصحاب المصالح.. الخ، لذلك يستخدم تقييم المخاطر لاتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، وفيما إذا كانت المخاطر يجب قبولها ومعالجتها⁴.
 - ج- معالجة المخاطر: بعد التعرف على المخاطر وتقييمها يتم وضع المعايير المناسبة لضبط هذه المخاطر، لتجنبها أو تخفيض الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف لدى ممارسته أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك من خلال ثلاث طرق أساسية⁵:
 - تجنب الدخول في أسواق أو منتجات معينة .
 - وضع قيود على بعض الأنشطة كسقف الائتمان والتداول والمتاجرة وتحديد الصلاحيات للمستويات الإدارية المختلفة.
 - إلغاء تأثير المخاطر من خلال أسلوب التأمين وأسلوب الإسناد الخارجي .
- ثانيا- المتابعة والمراجعة:

- المتابعة والمراجعة تضم نوعين متباينين الأول عبارة عن المراجعة التي يقوم يقوم بها طرف خارجي عن إدارة المخاطر و الذي قد يكون مراجع خارجي عن المؤسسة أو قسم المراجعة الداخلية ويعود إدراج عملية المتابعة والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين وهما:

1 - op,cit, p11.

2 - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص: 60.

3 - مرجع نفسه، ص 61.

4 - صالحى أمال، مرجع سابق ، ص : 67.

5 - إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، مرجع سابق ، ص ص: 39-42.

- إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في فراغ فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، وكذلك التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون كذلك في العام الحالي فالانتباه المتواصل مطلوب.
- ان الأخطاء ترتكب أحيانا، و لهذا وجبت المراجعة و المتابعة المستمرة و هذا لاكتشاف الاخطاء من جهة و كذا القيام بالتطوير و التحسين المستمر من جهة اخرى.
- فعلى إدارة المخاطر القيام بالمراجعة والمتابعة للتأكد من التعرف على المخاطر وفحصها وأن إجراءات التحكم في المخاطر ملائمة وقد تم اتخاذها، كما يجب إجراء مراجعة دورية للسياسات ومدى توافقها مع القوانين ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير، كما يجب التذكر أن المؤسسة ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة لذلك يجب التعرف على التغيرات الحاصلة في المؤسسة، وعلى البيئة التي تعمل فيها وانه تم عمل التعديلات الملائمة كما يجب أن تحدد عملية المراجعة والمتابعة كما يلي¹:
- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها.
- الإجراءات المتبعة والمعلومات التي جمعها بغرض فحص الأخطاء.
- التطور المعرفي قد ساعد في الوصول إلى قرارات أفضل وتحديد الدروس المستفادة لفحص وإدارة المخاطر للاستفادة منها في المستقبل.

ثالثا- الإتصال والتشاور:

- يتم الإتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية ما أمكن ذلك، وهذا في جميع مراحل إدارة المخاطر كما يجب وضع خطة مبكرة لهذا الغرض تتضمن الإبلاغ عن المواضيع المتعلقة بإدارة المخاطر والإجراءات المتبعة في ذلك، وهذا من أجل فهم أصحاب المصالح الأسس المعتمدة في ذلك، بالإضافة إلى قيام المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بإعداد تقرير مبنياً على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعماً بالأدلة اللازمة، ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك².

1 - the Institute of Risk management,op,cit, p12.

2 - International Organization for Standardization,op,cit, p08.

المطلب الثاني : علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر

الفرع الأول : اثر المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر في ظل مفهوم الحوكمة

هناك العديد من المفاهيم حول المراجعة الداخلية، فقد عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها: "وظيفة يؤديها موظفين داخل المشروع، وتتناول الفحص الانتقائي للإجراءات و السياسات و التقييم المستمر للخطط و السياسات الإدارية و اجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية و التحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة و المعلومات سليمة و دقيقة و كافية".¹ حيث تعتبر المراجعة الداخلية مفتاح أساسي من مفاتيح حوكمة المؤسسات لذا بادر معهد المدققين الداخليين بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم. وعلى هذا يجب على المراجعين الداخليين أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات أو الموارد، فبذلك هم يساهمون في تحسين أنظمة إدارة المخاطر من خلال خدمات التأكيد و الاستشارة، كما ينص على ذلك المعيار رقم 211.²

و تقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر المؤسسة تدار بفاعلية وكذا من خلال التحسينات التي تقدمها في مجال إدارة المخاطر، فوظيفة المراجعة الداخلية قد اتسع نطاقها من دورها التقليدي وهو المراجعة المالية إلى المراجعة الإدارية ثم إلى التركيز على إضافة قيمة للمؤسسة متمثلة في مراجعة إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس المخاطر³ (Risk Based Audit) وهذا ما يؤدي إلى طمأنة المساهمين و الاطراف الأخرى صاحبة المصلحة على أن المخاطر التي تواجه مصالحهم مفهومة من جانب ممثليهم وأن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل منهجي منظم.⁴ حيث أن المراجعين الداخليين يجب أن يهتموا بالمخاطر الرئيسية المؤثرة على الأهداف أو العمليات أو الموارد، إلا أن اجراءات التوكيد وحدها حتى عندما تؤدي بالعناية و اليقظة المهنية الواجبة ،لا تضمن التعرف على كل المخاطر الهامة. و في عام 1999 ،أصدر جيل بولتون تحذيرا إلى المراجعين الداخليين بأنهم معرضون لخطر مواجهة إدارة المخاطر الفعالة لأنهم:

1 - شكري معمر سعاد، "دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة سونلغاز" - مذكرة لبليل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009 ، ص: 03.

2 - مزياي نور الدين ، زرار العياشي ، " ادارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات " الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات ، جامعة عنابة ، 2009/11/19.18 ، ص: 149.

3 - مراجعة ادارة المخاطر او مدخل المراجعة على اساس المخاطر هي عبارة عن مراجعة تفصيلية ومنظمة لبرنامج ادارة المخاطر مصممة لتقرير ما اذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وما اذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الاهداف مناسبة وما اذا كانت التدابير قد تم تنفيذها بشكل سليم.

4 - عمر علي عبد الصمد ، " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات " ، مرجع سابق، ص : 104.

- يميلون إلى التوصية بعمليات و اجراءات نافرة من المخاطرة بدرجة عالية.
- يطرحون توصيات على أساس كل حالة على حدة ، دون مراعاة التأثير التنظيمي لتوصياتهم.
- يخفقون في الاقتراب بدرجة كافية من الفرص و التحديات الاستراتيجية التي تعمل منظماتهم على استغلالها و مواجهتها.

- يضيفون عبئا إداريا في وقت تشكل فيه السرعة و المرونة عاملين حيويين.
 - لا ينخرطون بفعالية في برامج التغيير التنظيمي الكبيرة.
- لكن رغم ذلك لا يجب على المراجعين الداخليين أن يهدفوا إلى تغيير دورهم إلى دور مدير المخاطر. بل ينبغي أن يعملوا معا مع كل وظائف إدارة المخاطر في منظماتهم لكي يساعدوا في تنظيم إدارة المخاطر الكلية.¹

الفرع الثاني :علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الداخلية

تلعب لجنة المراجعة دوراً مهماً في زيادة فاعلية المراجعة الداخلية والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جميع عمليات المؤسسة، كما أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلي المطبق في المؤسسة.

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، كون المراجعين الداخليين هم موظفين داخل المؤسسة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات المؤسسة والسياسات المحاسبية المتبعة ، فقد اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجنة المراجعة بمتابعة خطط المراجعة الداخلية واختيار الجهة المناسبة للقيام بالتدقيق والاجتماع برئيس المراجعة الداخلية للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها²، لهذا ينبغي أن تهتم لجنة المراجعة بالمراجعة الداخلية حيث توجد علاقة متبادلة بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

ولكي يؤدي المراجعين الداخليين دورهم بفاعلية يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، لذلك فإن وجود لجنة للمراجعة في المؤسسة فإنه من شأنها تدعيم وتعزيز إستقلالية المراجعة الداخلية، والتي تبدأ بترشيح مسئول فريق التدقيق ودراسة خطة عملهم ونطاق الفحص والتقارير التي تصدر عنهم، وكذلك توفير الموارد اللازمة لهم وحل المشكلات التي قد تنشأ مع الإدارة وزيادة التفاعل والتنسيق مع المراجع الخارجي³.

1 - طارق عبد العال حماد ، ادارة المخاطر :أفراد-ادارات- شركات- بنوك، مرجع سابق ، ص :417.418.

2 - سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين، مرجع سابق ،ص:187.

3 - المومني محمد عبد الله، " دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ، العدد الأول، 2009، ص:470.

وفي ذات السياق يرى :¹ أن الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية المراجع الداخلي، تتمثل في أن لا تكون أنشطته مرتبطة بالإدارة العليا للمؤسسة، لأن ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال التدقيق على منع الغش، حيث تتعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المراجعين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن سلطة لجنة المراجعة، وان تقاريرهم يجب أن توجه إلى هذه اللجنة من أجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة.

المطلب الثالث : علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الخارجية

الفرع الأول : مفهوم المراجعة الخارجية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية

تدل المراجعة الخارجية بصفة عامة على التحقيق في البيانات باعتبارها نتائج لمسار إنتاج المعلومات، حيث تعمل كرقابة على حسابات المؤسسة وطريقة تحضير هذه الحسابات.² كما يمكن تعريفها - المراجعة الخارجية - على أنها « الأداة الرئيسة المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ».³ وعليه فان مراجعة الحسابات الخارجية ليست عملية فحص البيانات الخارجية فقط وإنما أيضا وضع اختبارات لمدى صحة السجلات المحاسبية في الشركة ، حيث يقوم بها مدقق مستقل يعبر برأي موضوعي على مدى إنصاف تقديم (إفصاح) البيانات الخارجية.⁴ كما يمكن اعتبار المراجعة الخارجية على أنها « فحص مستقل وقانوني للقوائم الخارجية للمؤسسة والتسجيلات والعمليات والنشاطات ».⁵ وبشيء من التفصيل والتحديد يمكن تعريفها بأنها: عملية تهدف إلى توفير التأكد من إمكانية الاعتماد على المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، والمعدة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها أو قواعد أخرى.⁶

كما تتحدد العلاقة بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية من خلال وجود تعاون وثيق بينهما على أساس الدور الرئيسي للمراجع الداخلي الذي يتمثل في عنصرين أساسيين:⁷

-بحكم أن المراجع الداخلي موظف من بين موظفي إدارة المؤسسة، فانه يقع عليه العبء الأكبر في مراجعة جميع العمليات التي تتم خلال السنة مهما كانت طبيعتها.

1 - اياد سعيد محمود الصوص، مرجع سابق ، ص:55.

2-Olivier HERRBACH, Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université Des Sciences Sociales – Toulouse I, France, 2000, p:22 .

3 - محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 ، ص:39.

4 - Louis BRAIOTTA et al, The Audit Committee Handbook, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Fifth Edition., 2010, p:82.

5 - Ludovic DONNADIEU, Audit externe des institutions de micro finance: guide pratique, volume 1, Série outil technique N°3, Dumas, Saint-Etienne, France, 2000, p:7.

6 - أمين السيد أحمد لطفي، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ، ص:33.

7 - محمد السيد سرايا، مرجع سابق ، ص:142,143.

- مساعدة المراجع الخارجي في تجهيز أي بيانات أو معلومات ، بحكم أنه المسؤول الرئيسي مع العاملين في الإدارة الخارجية عن توفير كل ما يحتاجه المراجع الخارجي.

إذن وجود ارتباط بين آليات الرقابة الداخلية (لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية.. الخ) والخارجية (المراجعة الخارجية،.. الخ) لمفهوم حوكمة المؤسسات يعمل بإتجاه تفعيل الجيد لحوكمة المؤسسات، ولذلك فانه كل ما يكون هناك تعاون وارتباط بينهم بشكل كبير فان ذلك حتما سيعزز التحكم في المؤسسة، مما يسمح بتحسيد رقابة الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة، كما إن هذه الآليات من الأفضل أن تعمل فيما بينها لتغطية النقص التي يمكن إن تنجر عن إحدى آلياتها، وهو ما تسعى إليه حوكمة المؤسسات من خلال العمل على التنسيق بين آلياتها .

الفرع الثاني : علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الخارجية

تظهر العلاقة بين المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة من خلال مسؤولية هذه الأخيرة تجاه المراجعة الخارجية، إذ من بين مسؤولياتها في الإشراف على المراجعة الخارجية شيئين أساسيين هما:¹

- يجب أن تقرر ما إذا كان المراجعون الخارجيون عندهم القابلية والالتزام في تحديد الخطر الخاص بإعداد التقارير المالية.

- قدرة لجنة مراجعة في الاعتماد على المراجعين الخارجيين من خلال صدقها وصراحتها في تقدير العمليات التنظيمية والمهارات والمواقف المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

كما أن هناك مسؤوليات أخرى تجاه المراجع الخارجي من طرف لجنة المراجعة لإتمام مهامه في أحسن الظروف، ومثال ذلك نجد أن هذه الهيئة يجب عليها تجاه المراجع الخارجي:²

- الاجتماع بانتظام مع المراجعين الخارجيين بدون حضور الإدارة، لمناقشة أي قضايا نزاع تنشأ مع الإدارة خلال سياق عملية المراجعة.

- المطالبة بمراقبة نزاهة البيانات الخارجية ومراجعة أحكام إعداد التقارير المالية.

- تقييم نظام الرقابة الداخلية.

- التمييز بسوء التصرفات الذي ينجم ما بعد إعداد البيانات الخارجية.

إضافة إلى مسؤولية أخرى على عاتق لجنة المراجعة تجاه المراجع الخارجي تتمثل في العمل على توفير استقلاليته، حيث حسب لجنة تداول الأوراق المالية (SEC) فان إحدى أهم وظائف لجنة المراجعة، تتمثل في حماية استقلالية

1 - Louis BRAIOTTA et al, Op-cit., 2010, pp: 6-7.

2 - Yadong LUO, «Corporate governance and accountability in multinational enterprises: Concepts and agenda», Journal of International Management, 11 (2005) , p: 11.

المراجع الخارجي، وذلك لان استقلاليته ضرورية لنوعية المراجعة ولأنه يقلل احتمال تأثير العوامل الخارجية على أحكام المراجع الخارجي.¹

كما أن العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية تكاملية، حيث يتضح ذلك من خلال الاستفادة التي تحصل عليها لجنة المراجعة من المراجع الخارجي، وذلك حينما تكون قادرة على استخدام المعلومات التي تم جمعها عن طريق المراجعين المستقلين في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية للمؤسسة، وأداء الإدارة، وفعالية المراجع الداخلي، وأثر كل ذلك على وجود إمكانية الاعتماد على القوائم المالية.²

إضافة إلى ذلك فإن التكامل بينهما يعني وجود نظام قوي للرقابة الداخلية، مما يعني الحد من دور المراجع الخارجي في تحديد مخاطر الرقابة، وكذلك متابعة أعماله واعتماد خدمات المهنة الأخرى التي يقدمها للمؤسسة في ضوء المتطلبات المحدد له، وكذلك الحد من تأثير الإدارة في الضغط عليه وتدعيم استقلاليته وموضوعيته وكفاءته.³

المطلب الرابع : مهام اللجنة إتجاه نظام الرقابة الداخلية وإدارة وتقييم المخاطر

الفرع الأول : فحص نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

الرقابة الداخلية هو سمة من سمات المؤسسة، حيث تحدد وتنفيذ تحت مسؤوليتها، وهي تشمل مجموعة من الوسائل، والسلوكيات والإجراءات التي تتناسب مع خصوصيات كل مؤسسة، فتساهم في السيطرة على أنشطتها، وفعالية عملياتها والإستخدام الكفء للموارد، وتمكينها من أن تأخذ في الحسبان المخاطر، كما تهدف إلى الإمتثال للقوانين وحسن سير عمليات المؤسسة، وحماية أصولها وموثوقية المعلومات المالية، حيث تتوقف فعالية وموثوقية تلك المعلومات على مدى تمثيلها لعناصر القوائم المالية بصورة تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة، لذا ينبغي التركيز على نظام الرقابة الداخلية وتطويره، من خلال التقييم الدوري له من قبل المراجعين واكتشاف مواطن الضعف والقوة فيه، وبالتالي فحص مواطن الضعف ليكتشف الإختلالات الناجمة عن المعالجة أو المرتكبة من قبل المستخدمين في المؤسسة، فيقرر عليها ليكون رأيه معري للواقع الفعلي للمؤسسة، لهذا جاءت لجنة المراجعة للقيام بتقييم مدى قوة وصلابة نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة لتتمكن من تأهيله والقضاء على هذه الإختلالات، ويؤدي إلى الصورة الصادقة للمعلومات المالية.⁴

1 - Joseph V. Carcello and Terry L. Neal, «Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals following "New" Going- Concern Reports», the accounting review, vol. 78, No. 1, January 2003, p: 96.

2 - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق ، ص: 285.

3 - عيد بن حامد الشمري، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالملكة العربية السعودية"، الندوى الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010 ، ص: 12 :

4 - زلاسي رياض ، "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص :محاسبة وجباية ، جامعة ورقلة ، 2012 ، ص: 91.

و تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية و إدارة المخاطر في التالي:

- 1- دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والعمل على تحسينها وتطويرها باستمرار.
- 2- دراسة وتدقيق التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية و اجراءات التدقيق الداخلي.
- 3- تفحص أوجه القصور الجوهرية التي أشار إليها المدقق الخارجي في تصميم نظام الرقابة الداخلي.
- 4- دراسة وتقييم اجراءات الرقابة الداخلية والإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات والإطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.¹

الفرع الثاني : تقييم المخاطر من خلال لجان المراجعة

يقصد بتقييم المخاطر تقدير وقياس حجم الخسائر المحتملة عند حدوث المخاطر المختلفة والمحددة سلفاً، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الكمية والوصفية في القياس .
وتقع على إدارة المؤسسة مسؤولية تقييم المخاطر، ويجب أن يتم ذلك بشكل مستمر لتستطيع الإدارة مواجهة الحالات الطارئة في الوقت المناسب.

ولجان المراجعة تعمل على تقييم المخاطر التي تنشأ من الضغوط المفروطة على الإدارة لإعداد التقارير، وقد تنشأ هذه الضغوط من توقعات المحللين، أو من خطط مكافأة المسؤولين التنفيذيين أو الظروف التنظيمية أو قد تكون نتيجة لما سبق نشرة من توقعات أو احتمال حدوث خسارة صافية في الفترة الجارية.²

وتتحمل لجنة المراجعة مسؤولية الإشراف على عملية تقييم المخاطر للتأكد من أن الإدارة التنفيذية تستطيع تحمل مسؤولية تقييم المخاطر وإدارتها بشكل عام، في حين أن مسؤولية وظيفة المراجعة الداخلية تتمثل في تقديم الخدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطر تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك، مع تقديم المساعدة للمفوضين من قبل الإدارة لتنفيذ التقييم، وتقديم النصح للإدارة فيما يتعلق بنتائج التقييم التي تم التوصل إليها من خلال ترتيبها وعرضها بأسلوب تستطيع به الإدارة إجراء المقارنة المطلوبة بين مختلف أنواع المخاطر المختلفة لمعرفة من سيتم معالجته أولاً، ومن لن تعالجه تبعاً لمبدأ التكلفة والعائد.³

إذ يتمثل دورها في تخفيض الخطر الممكن حدوثه الى المستوى المقبول ويعتمد تحديد المستوى المقبول للخطر على احتياجات التنظيم من ناحية والتكلفة التي تستعد الإدارة لتحملها من ناحية أخرى، وبالتالي فإن

1 - محمد عبد الله مومني، مرجع سابق ، ص:15.

2 - مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، ترجم ة سمير كريم، دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، واشنطن دي - سي ، 2003، ص: 214.

3 - صالحى امال ، مرجع سابق ، ص ص: 106,105.

دراسة البيئة التي تعمل فيها الشركة تلعب دوراً هاماً في تقييم المخاطر التي قد تنجم عن النشاط وذلك عن طريق:¹

- 1- تقييم أهداف الشركة من إعداد التقارير الداخلية والخارجية ومدى الوفاء بتلك الأهداف.
- 2- استعراض القوائم المالية السنوية في الوقت المناسب قبل اعلانها للجهات الخارجية.
- 3- الحصول على المعلومات اللازمة عن مؤشرات الأداء الرئيسية في الشركة.
- 4- دراسة الآثار المحاسبية للعمليات الكبيرة الجديدة.
- 5- دراسة التغيرات في المبادئ المحاسبية الاختيارية أو استمرار العمل بها.
- 6- دراسة التغيرات في نطاق المراجعة نتيجة لتقديرات المخطر.
- 7- التحقق من كفاءة ونزاهة نظم الرقابة الداخلية.

إن الغش والخداع هما اللبنة الأولى في منظومة الفساد وبالتالي توقع زيادة المخاطر التي قد تحيط بالشركة، واكتشاف الغش خاصة في الأمور المالية يمثل تحدياً كبيراً لدى المحاسبين، حيث يملك هؤلاء المفسدين أدوات جديدة ويطوروها من وقت لآخر، وبالتالي لابد من مقابلتها بإجراءات وقائية متطورة تطوراً كاملاً تمثل آليات جديدة للرقابة تعمل في ظل وضوح وجلاء أكثر.²

ويرى الباحثين أن الممارسات الجيدة في الإدارة والتركيز على القيم تؤدي إلى تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله لجان المراجعة والتي تلعب فيه دوراً استراتيجياً في ضمان إجراء العمليات التي تستخدمها الإدارة وكذلك جودة التقارير المالية الناتجة عن هذه العمليات، وذلك عن طريق تقييم المخاطر التي يمكن أن تتعرض له المؤسسة سواء من الداخل أو الخارج، حيث ينبغي أن تعمل كثقل معاكسي للضغوط التي تمارس من أجل ابتكارات لا داعي لها في ممارسات الالتزام وإعداد التقارير المالية للمؤسسة، وضمان تجنب تلك المخاطر والضغوط أو تخفيضها للحد الأدنى المقبول.

كما تم الوصول من خلال هذا المبحث إلى إثبات أن لجان المراجعة يمكن أن تؤدي دوراً هاماً من خلال الإشراف الرقابي لتقييم المخاطر قبل وقوعها لتفادي الفشل المالي حيث أن الشفافية والفساد وجهان متناقضان لعملة واحدة وبالتالي لابد من حماية رؤوس الأموال وتعضيد دور هذه اللجان حتى تساعد مجالس الإدارات في الوفاء بمسئولياتها، وتعميق هذا المفهوم لضمان نزاهة القوائم المالية وتشجيع الاستثمار.

1-Report of the BlueRibon committee on improving the effectiveness of corporate audit commttees, whitehead-millstein committee, 1999.

2 - اسامه غيث - تزييف القوائم المالية - جريدة الاهرام - العدد 43482 - السنة 130 - 2005.

المبحث الثالث : مساهمة لجان المراجعة في تحسين الأداء المالي

تعتبر دراسة الأداء المالي احد الأساليب المهمة في تحديد وضع المؤسسة ماليا، فهو يكشف عن الكثير من العقبات التي تعتبر سببا في بعض المشاكل المطروحة في المؤسسة، كذلك تقييم الأداء المالي جانبا بالغ الأهمية من جوانب وظيفة الرقابة وذلك بتحليل نقاط القوة والضعف التي تكشف عن انحاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد او المؤسسة من خلال الإعتماد على القوائم المالية كمصدر للتقييم .

حيث يقوم الباحثين في هذا المبحث بمحاولة تحديد اثر لجان المراجعة كأحد أهم آليات حوكمة المؤسسات في تقييم وتحسين الاداء المالي.

المطلب الأول : مدخل عام للأداء المالي

الفرع الأول : تعريف الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل حيث أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الإقتصادية للمؤسسة .

ويمكن تعريفه على أنه " وصف لوضع المؤسسة الآن وتحديد الاتجاهات التي استخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات ، الموجودات المطلوبة وصافي الثروة "¹ .

إن الأداء يستند إلى عملية التحليل المالي التي تعد الخطوة الأساسية نحو تفهم المنظمة، وبالرغم من وجود أساليب متعددة للتحليل المالي كالتحليل العمودي والأفقي لفقرات القوائم المالية إلا أن التقنية الأساسية المستخدمة لدراسة وبحث الأداء ضمن التحليل المالي هي تحليل النسب² .

ويعرف بأنه " أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الإستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه الى الشركة أو السهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها "³ .

ووفقا للنظرية الحديثة يعرف الأداء المالي : " بمدى تمتع تحقيق المؤسسة لهامش أمان، ليزيل عنها العسر المالي، أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والمصاعب المالية "⁴ .

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الأداء المالي على أنه الطريقة التي تنجز بها الشركات أعمالها لتحقيق غايتها، كما أنه يعكس المركز المالي لها.

1- فلاح حسن الحسني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق ، ص : 234.

2- وائل محمد صبحي ادريس ، طاهر محسن منصور الغالي، اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى ، الاردن، 2009، ص : 8

3 - سليمان رشيدة، "دور آليات الحوكمة في تحسين الاداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات"- ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم الاقتصادية تخصص مالية وحوكمة الشركات ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013 ، ص : 52.

4 - Serge evraert ,analyse et diagnostic financiers méthodes et cas,crolles,paris,1992,p : 33.

إلا ان التوصل إلى رقم معين لا يعني شيئاً للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة المركز المالي للشركة، ونوضح فيما يلي معايير المقارنة التي أشار إليها عدد من الكتاب ، وهي:¹

1- المعايير التاريخية: تعتمد هذه المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس الشركة، ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة، مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ.

2-المعايير القطاعية (الصناعية): وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للشركات المساوية لها في الحجم وفي طبيعة تقديم الخدمة، ويستاء منها بدرجة كبيرة في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنمي له هذه الشركات . لكن يعاب عليها عدم الدقة، التفاوتات من حيث الحجم وطبيعة النشاط.

3- المعايير المطلقة: وهي أقل وأضعف من المعايير من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع الشركات وتقاس بها التقلبات الواقعية وعلى الرغم من اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي مازالت تستخدم كمعيار مطلق مثل نسبة التداول.

4- المعايير المستهدفة: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات، وكذلك الخطط التي تقوم الشركات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المتحققة لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع الشركات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها. وهناك العديد من الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي للمؤسسة وهي:²

1. الإدارة : من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة اداءهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم .

2. حملة الأسهم العادية : وهم يقسمون إلى ثلاث فئات :

- حملة الأسهم الذين يملكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهو يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم.
- حملة الأسهم الذين يملكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال .
- حملة الأسهم الذين يملكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدا للادائل الاستثمارية .

1 - سليمان رشيدة، مرجع سابق ، ص:52.

2. فلاح حسن الحسيبي ، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص: 239-240.

3. حملة الأسهم الممتازة : وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح .
4. حملة السندات : مثل الأفراد، المصارف أو المؤسسات المالية يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية.
5. مانحي الائتمان والمصرفيون : وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة أي أنهم يتأكدون في حقيقة الأمر من مدى كفاية الموجودات في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة .
6. المحللون الماليون والاستثماريون والمضاربون في سوق بورصة الأسهم : وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي (الميزانية العمومية) مع تقييمها في سوق الاوراق المالية .
7. اتحادات التجارة : وهو يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور .

الفرع الثاني : أهمية وأهداف الأداء المالي

أولاً- أهمية الأداء المالي : تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف الى تقويم اداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:¹

- تقييم ربحية المؤسسة.
 - تقييم سيولة المؤسسة.
 - تقييم تطور نشاط المؤسسة.
 - تقييم مديونية المؤسسة .
 - تقييم تطور توزيعات المؤسسة.
 - تقييم تطوير حجم المؤسسة.
- وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها نحو الاتجاه الصحيح .

1 - سليمان رشيدة، مرجع سابق ، ص:53.

- ثانيا- أهداف الأداء المالي : تتمثل الاهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه يمكن أن يحقق للمستثمرين الاهداف التالية :¹
- يمكن المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.
 - يمكن المستثمر من متابعة معرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة، ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

المطلب الثاني : القوائم المالية كمصدر قياس وتقييم

الفرع الأول : مفهوم القوائم المالية وخصائصه

- أولاً- مفهوم القوائم المالية : توجد العديد من المفاهيم حول القوائم المالية نذكر منها :
- تعرف القوائم المالية بأنها : " القوائم المالية هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين وأصحاب العلاقة الآخرين من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم "².
- وتعرف أيضا : " أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي، بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة "³.
- ومن خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية هي وسيلة تعبير عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخليين كالإدارة والملاك أو خارجيين كالمساهمين والمستثمرين .
- ثانيا - خصائص القوائم المالية : من اهم الخصائص التي تتميز بها القوائم المالية ما يلي :⁴

1. القابلية للفهم : يعني إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل القوائم بافتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية .
2. الملائمة : تكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في اتخاذ القرارات لدى قراء القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت أحداث ماضية أو حاضرة أو مستقبلية .

1 - نفس المرجع السابق ، ص:54.

2- خالد جمال الجعرات ، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs& IASs 2007 ، الطبعة الأولى ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2008 ، ص :93.

3- شكري معمر سعاد ، مرجع سابق ، ص :134.

4- نفس المرجع السابق ، ص :134-135.

3. الموثوقية : ويقصد بها خلو القوائم من الأخطاء الهامة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة تعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقديمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وان تكون محايدة وخالية من التحيز، وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة .
4. القابلية للمقارنة : ويقصد بها جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، وذلك بناء على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الاثر المالي لأحداث الإقتصادية .
5. الإفصاح : ويكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس وإعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية للفترات السابقة .

الفرع الثاني : العناصر الأساسية للقوائم المالية ومكوناتها

أولاً- العناصر الأساسية للقوائم المالية : يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية للعمليات والأحداث بناء على خصائصها الإقتصادية ويعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية والتي تم تحديدها بخمسة عناصر هي الأصول، الالتزامات حقوق الملكية، وبعضها يتعلق بقائمة الدخل والمصروفات وتتعلق جميع هذه العناصر بكل من قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي .

وفي ما يلي عرض لتعريفات هذه العناصر ¹:

1. الأصول : هي موارد يتم السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث سابقة ويتوقع ان تتدفق منها منافع إقتصادية مستقبلية للمؤسسة، وتقسم إلى الأصول المتداولة كالنقدية والنقدية المعادلة والمدينين والمخزون، والأصول غير المتداولة كالممتلكات والمنشآت والأجهزة والمعدات ويطلق احيانا على الأصول بالموجودات، وسواء اطلق عليها بالأصول أو الموجودات فهي ترجمة لكلمة Asste والتي تمثل حقوق المؤسسة التي تمتلكها أو تسيطر عليها .
2. الإلتزامات : وهي مطلوبات حالية على المؤسسة تظهر نتيجة لأحداث سابقة ويتوقع ان يؤدي إطفائها إلى تدفقات خارجة لموارد المؤسسة التي تكون على شكل منافع إقتصادية، وتقسم إلى الإلتزامات المتداولة كالحسابات الدائنة والإلتزامات غير المتداولة كفروض البنوك طويلة الأجل، ويمكن أن يكون الإلتزام طارئاً حيث يرتبط بدرجة من عدم التأكد ويتم تفعيل التقدير لقياسه مثل المخصصات .

1- زوزو نعيمة ، "دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة سونغاز"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم التدبير تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2012 ، ص ص : 61,60.

3. حقوق الملكية : وهي القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة وفيما إذا كانت فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة، فمثلا في شركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية راس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات لترشيد عملية اتخاذ القرارات لديهم .

4. التدخل : وهي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو إستخدام للأصول أو تحمل للالتزامات والتي تؤدي إلى إنخفاض في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك .

5. المصروفات : وهي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية للأصول أو تحمل للالتزامات والتي تؤدي إلى إنخفاض في حقوق الملكية، ما عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى الملاك.

ثانيا - مكونات القوائم المالية :

تتضمن المجموعة الكاملة والتي تشكل الحد الأدنى من القوائم المالية ما يلي¹ :

1. قائمة المركز المالي (الميزانية) : وهي قائمة تتضمن اصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين .
2. قائمة الدخل : وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصارف والخسائر عن فترة مالية معينة .
3. قائمة التغيرات في حقوق الملكية : وهي قائمة تتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات لا تظهر بسبب عمليات مع اصحاب حقوق الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.
4. قائمة التدفقات النقدية : وهي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمار و التمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة وتكتسب أهميتها استنادا إلى الاساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق .
5. الملاحظات : وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببند القوائم المالية إضافة لافصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بتحقيق المركز المالي ونتيجة الأعمال .

1- نفس المرجع السابق ، ص ص : 61,62.

وهناك تقارير اخرى تتعلق بمصادر أموال المؤسسة، وكذلك موارد المؤسسة التي يتم الاعتراف بها في الميزانية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

وبالنسبة للتقارير التي تعرض خارج نطاق القوائم المالية تشمل التقارير المالية التي تعد لإغراض الاستخدامات الداخلية للإدارة، التقارير البيئية، والقوائم القيمة المضافة فتعتبر خارج نطاق معايير التقارير المالية الدولية IFRS. قائمة المركز المالي كما في بداية أقدم فترة للمقارنة : المقارنة الأولى عندما تطبق المؤسسة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو عند قيامها بإعادة عرض قوائمها المالية بأثر رجعي أو إذا قامت بإعادة تصنيف أية بنود في قوائمها المالية.

المطلب الثالث : تقييم وقياس الأداء المالي

الفرع الأول : تعريف تقييم الأداء المالي وخطواته

يقصد بعملية تقييم الأداء : " خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية، حيث أن جوهر عملية التقييم هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقا للوقوف على الانحرافات ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها"¹.

كما أن تقييم الأداء عبارة عن : " دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف التي تكشف إنجاز الأنشطة سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة، أو أي جزء من أجزائها"².

وقد يعرف تقييم الأداء كذلك على أنه : " الطريقة والعملية التي يستخدمها المقيم أي من الأفراد الذين أنجزوا العمل وفقا لما ينبغي له أن يؤدي"³.

ويمكن إنجاز أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية⁴ :

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها، ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى .
- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة .
- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، وذلك ضمانات لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الضياع الاقتصادي الضياع والإسراف المالي.

1- فلاح حسن الحسبي ، مؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص: 232.

2- محمد عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف ، "إدارة الأعمال" ، الطبعة غير مذكورة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة النشر غير مذكورة ، ص: 567.

3- عبد الغفار حنفي ، " السلوك التنظيم وإدارة الأفراد" ، الطبعة غير مذكورة ، دار الطبع المكتب العربي الحديث ، مصر 1993، ص: 973.

4- فلاح حسن الحسبي ، مؤيد عبد الرحمان الدوري، المرجع سابق، ص: 232.

كما أن تقييم الأداء يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسة موضوع التقييم، مما يستدعي دائما أن تكون عملية اختيار المؤشرات والمعايير متفقة مع تنظيم المؤسسة وإمكانياتها المتاحة بما يتناسب مع طبيعة النشاط الذي تزاوله وحسب النظام الذي تعمل فيه، والخصائص الفنية التي تتميز بها الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة إضافة إلى ذلك فإن تحديد هذه المؤشرات يتوفق إلى حد كبير على نوعية مقدار البيانات والمعلومات المتوفرة.

و يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية :¹

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات، المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف والقوة بالأداء المالي الفعلي.

الفرع الثاني : قياس الأداء المالي

تقدم النسب المالية والتوازنات المالية معلومات عن المؤسسة في تقييم سلوكيات، الإدارة ومهارتها وهذا ما سنتطرق اليه من خلال دراستهما .

أولا- النسب المالية : يمكن ان تعرف النسب المالية كما يلي:

- هي علاقة بين بندين او أكثر من بنود القوائم المالية تزود الأطراف المعنية في الشركات بمعلومات محددة، تساعد على تفهم ظروف الشركة بشكل أفضل، بالمقارنة بالمعلومات التي يحصلون عليها من تحليل المعلومات بشكل أفضل².
- وتعرف كذلك على أنها: "عبارة عن أداة من أدوات التحليل المالي، تظهر العلاقة بين بنود الميزانية، أو بين بنود الميزانية وبنود حساب الأرباح والخسائر. والنسب المالية تعد كمعدل أو مؤشر يكشف عن نقاط الضعف، أو نقاط القوة في الجوانب المالية للشركة"³.

1 - سليمان رشيدة ، مرجع سابق ، ص:55.

2 - عاطفة وليم أندرواس ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007، ص:86.

3 - سليمان رشيدة ، مرجع سابق ، ص:58.

عموما مما سبق يمكن إعطاء تعريف عام للنسب المالية على انها تقيس بشكل عام علاقة بين رقمين، بسط ومقام وتكون هذه العلاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للشركة.

ويفترض على المحلل المالي أن يقوم بحساب النسب التي تتلاءم وطبيعة الغرض المراد والتقييم المطلوب من الإدارة والمشاكل الرئيسية التي تواجهها، فهناك عدد كبير من النسب المالية ولا بد من اختيار المجموعات التي لها أهمية في عملية تقييم الأداء المالي والإداري، وكذلك في تقدير نجاح الشركة وقوتها أو ضعفها، وتحديد مراكز الضعف في الشركة بالإضافة إلى قدرتها في تحديد مراكز القوة وذلك من خلال ستة مجموعات يمكن توضيح كل منها في الآتي:¹

- نسب السيولة وهي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.
 - نسب النشاط و تقيس الكفاءة التي تستخدم فيها الشركة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة، فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات، ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للشركة على المدى البعيد.
 - نسبة الرفع المالي وتقيس مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة نظرا لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي إلى تحقيق الشركة لحجم كبير من الإيرادات، إلا أنها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها الشركة.
 - نسبة الربحية وتشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض(الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها الشركة في النهاية.
- ثانيا- التوازنات المالية :² هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي، وتتمثل أساسا في رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

- رأس المال العامل (هامش الأمان) وهو من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمكن حسابه بطريقتين:

أ- رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

ب- رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

- إحتياجات رأس المال العامل وتساوي:

(أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية) .

1 - نفس المرجع السابق، ص : 58:61.

2 - نفس المرجع، ص:62:63.

- تشكل الخزينة الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به احتياج في رأس المال الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت الشركة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، أما في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

وتحسب كما يلي الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل .

المطلب الرابع : فاعلية لجان المراجعة وإدارة المخاطر في تحسين الاداء المالي

الفرع الأول : مساعدة المراجعة الداخلية للجنة في اعداد وتقييم التقرير المالي

- اقترحت لجنة Blue Riblon في الولايات المتحدة عام 1999 دورا اكبر لإدارة المراجعة الداخلية في مساعدة لجنة المراجعة على إعداد وتقييم التقرير المالي للمؤسسة وتقديم الدعم اللازم لها من خلال:¹
- أولا- المساعدة العامة :

- تسهيل تدفق المعلومات الى لجنة المراجعة، بحيث يجب أن يتضمن تدفق المعلومات تحليل شامل للمخاطر وضوابط الرقابة الداخلية ونزاهة التقرير المالي.
- اداء مشروعات او فحوصات خاصة تطلب من لجنة المراجعة مثل : المخاطر الناشئة او احداث تطورات في التقرير.

ثانيا- المساعدة في التقرير المالي:

- تدعيم لجنة المراجعة عما اذ كانت قد استوفت أهدافها في اعداد التقرير الداخلي للمؤسسة.
- تدعيم لجنة المراجعة في تقييمها للتقرير المالي متضمنا ما اذا كانت المبادئ المحاسبية المستخدمة هي الأكثر ملائمة أم لا.
- توفير معلومات وأبعاد نظر عميقة الى لجنة المراجعة عن طريق توضيح مواطن قوة الرقابة الداخلية على عملية التقرير الربع سنوية، بالإضافة الى مصداقية المعلومات المقدمة في التقرير.

ثالثا- المساعدة في تقييم المخاطر :

- تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر، فكثير من الشركات وقعت في مشاكل لأنها لم تقم بمتابعة المخاطر المرتبطة بالوظائف المساعدة او التابعة للشركة .
- توفير تقييمات مستقلة للمخاطر، حيث يقوم المراجعون الداخليون بتقييم المخاطر كجزء رئيسي من انشطتهم اليومية، هذه التقييمات يجب تقاسمها مع لجنة المراجعة .

1 - نور احمد ، "مراجعة الحسابات"، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 1992 ، ص:233.

- توفير المعلومات الى لجنة المراجعة لتسهيل متابعتها للمخاطر المالية ومخاطر الأعمال الرئيسية ، التي تتباين وتختلف بين أنشطة المؤسسة.

الفرع الثاني : دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي

تتعرض المؤسسات مثل (شركات التأمين)، على غرار المؤسسات المالية الأخرى إلى العديد من المخاطر نتيجة لطبيعة النشاط الذي تمارسه والخدمات التي تقدمها للعملاء، وفي هذا الإطار لكي يضمن مجلس الإدارة فعالية هذه الوظيفة، يستعين بلجنة المخاطر بهدف تحسين الحوكمة في المؤسسة وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة كل ذلك من أجل :¹

- حماية مصالح أصحاب المصلحة.
 - ضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجهوداته نحو الإستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال.
 - ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كاف وفعال.
- وينبغي أن تشمل ادارة المخاطر في كل مؤسسة على ما يلي للوصول الى افضل طريقة للمحافظة على أموال المؤسسة و التقليل أو القضاء على الخسائر المحتملة، ومنه أداء جيد للمؤسسة والمتمثلة فيما يلي:²
- 1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا : حيث ينبغي على المجلس اعتماد أهداف وإستراتيجيات وسياسات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي له وطبيعة المخاطر التي يتعرض لها، وعلى الإدارة العليا القيام بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة التي أقرها المجلس وتحديد الصلاحيات و المسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر .
 - 2- كفاية السياسات والحدود :على المجلس والإدارة العليا بالمؤسسة العمل على ضرورة أن تتناسب إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في المؤسسة وضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر.
 - 3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات :رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة والمجلس بالتقارير.
 - 4- كفاية أنظمة الضبط (الرقابة الداخلية) :لهياكل الرقابة الداخلية دور حاسم في ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وإدارة المخاطر على وجه الخصوص.

1 - سليمان رشيدة ، مرجع سابق ، ص: 70.

2 - بادن عبد القادر، "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة(غير منشورة)، قسم علوم التسيير ، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، 2008، صص:187,188.

ويحكم أن الحوكمة تؤدي إلى الرفع أو تحسين الأداء في المؤسسات، فإن الإدارة الجيدة و المتحكمة بدورها تؤدي إلى وجود الأداء بالمؤسسات .

الفرع الثالث : دور لجان المراجعة في تحسين الأداء المالي

هناك العديد من الأسباب التي تقوم على وجوب تفعيل لجنة المراجعة في المؤسسات بهدف تحسين الأداء المالي لها والتي منها:¹

أولاً- تحقيق الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير وبخاصة في المؤسسات العظمى والتي تحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة على معرفة كاملة بكل النواحي المالية والإدارة ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء ذوي الخبرة العالية في المحاسبة والإدارة المالية.

ثانياً- حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وإظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية.

ثالثاً- الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية.

رابعاً- حماية مصالح حملة الأسهم من خلال قيام اللجان بكشف أي أخطاء أو غش يعود بالضرر على حملة الأسهم.

كما ويحق للجنة وبدون أي قيود الإطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات، والمراسلات، وغير ذلك من الأمور التي ترى أهمية الإطلاع عليها. وعلى مجلس الإدارة اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بمهامها التي تمكنها من تحقيق أهدافها من خلال:²

1- دراسة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها، وأنه لم يحذف من هذه القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ ذات أهمية نسبية ينتج عن حذفها أن تكون القوائم المالية مضللة.

2- دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها المؤسسة قبل اعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات، أخذاً في الاعتبار مدى ملائمة السياسات المحاسبية لطبيعة أعمال المؤسسة وأثرها على المركز المالي ونتائج أعماله.

3- الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في المؤسسة، أو أي أمور أخرى تراها اللجنة مهمة.

4- إتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة المؤسسة للأنظمة والقوانين السارية.

1 - إبراهيم إسحاق نسمان، "دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة ، فلسطين ، 2009 ،ص: 47.

2 - نفس المرجع السابق، ص: 48.

كما ويتعين على اللجنة إعداد دليل عمل يبين الإجراءات التنفيذية التي يتوجب الالتزام بها لتنفيذ مهامها، بالإضافة أن يكون أحد موظفي لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة وأن يكون على درجة من الخبرة والمعرفة بالشؤون المالية، وذلك حسب ما نصت عليه بعض التشريعات الحديثة الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية وعليه تتضح أهمية دور لجنة المراجعة من خلال المهام التي تقوم بها في تحسين جودة التقارير المالية وأهميتها لإستمرار عمل المؤسسة والمحافظة على أصولها والمساهمة في الحد من الغش والأخطاء. ومنه فإن لجان المراجعة تعتبر أداة جيدة من أدوات الحوكمة في المؤسسة، بل أحد الدعائم الأساسية لنجاح الحوكمة فيها والتي يتضح دورها في هذا المجال من خلال الآتي:

- 1- تحقيق التنسيق الفعال مع المراجعين الخارجيين من خلال تحديد مجال المراجعة ومراجعة القوائم المالية قبل وبعد النشر، هذا بالإضافة إلى التحقق من استجابة الإدارة لملاحظات وتوصيات مراقب الحسابات وهيئة سوق المال.
- 2- تقييم النواحي المالية وذلك من خلال مراجعة أداء إدارة الحسابات والإدارة المالية وتقييم السياسات المالية للمؤسسة.
- 3- فحص وتقييم أعمال إدارة المراجعة الداخلية وذلك للتأكد من مدي كفاية كل من برامج المراجعة الداخلية وكذلك كفاية فريق عمل المراجعة الداخلية للوفاء بالمهام المنوط القيام بها.
- 4- تعيين أو عزل المراجعين وكذلك الاشتراك في تحديد أتعابهم.
- 5- التأكد من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ومدي الالتزام بالقواعد والمعايير الموضوعة. وبالإضافة إلى ما سبق فإن الاختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلى الحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، وكذلك دعم ومساندة مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة وصولاً إلى حوكمة رشيدة للمؤسسات .

في ضوء ما سبق يرى الباحثين أن للجان المراجعة دوراً فعالاً في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، الامر الذي يؤدي الى تجنبها حالات التعثر المالي او الفشل، وأن لجان المراجعة كآلية من أهم آليات الحوكمة يمكنها أن تؤدي ذلك الدور من خلال ما تملكه من خصائص جيدة وفعالة مثل إستقلالية كافة أعضائها، وإحتوائها على خبرات مالية ومحاسبية ملائمة.

خلاصة الفصل

كان محور هذا الفصل محاولة إبراز مدى أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات وذلك خلال أثره في إدارة المخاطر والمساهمة في تحسين الأداء المالي بها ومما سبق نستنتج أنه:

- 1- يمكن القول بأن لجان المراجعة تعد من أهم أدوات الرقابة في المؤسسات، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة المؤسسات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي.
 - 2- دور لجنة المراجعة الرئيسي في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات له من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق اغراض المؤسسة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.
 - 3- يعتبر تعيين لجنة للمراجعة من الممارسات الجيدة السليمة للمؤسسة، باعتبارها أمرا لا غنى عنه، بل وبعض الجهات الرقابية تشترط على المؤسسات تأسيس لجنة المراجعة لكي تقوم بمهامها الرقابية المنوطة بها .
 - 4- تؤكد مظاهر حوكمة المؤسسات على إضفاء ثقة أكبر على مصداقية القوائم المالية من خلال التأكيد على جودة خدمات المراجعة، وهذا ما أدى بالعديد من الدول و من أجل تنظيم أكثر لمؤسساتها إلى ادراج عدد من اللجان إلى مجلس الإدارة من أجل التخفيض من المسؤوليات الملقاة على عاتق هذا الأخير و التي حالت دون قيامه بواجباته على أكمل صورة، و أهم هذه اللجان لجنة المراجعة قصد إضفاء استقلالية أكبر للمراجع الخارجي ستنعكس في الأخير على جودة أداء مجلس الإدارة و من ثم جودة خدمات المراجعة و في الأخير جودة حوكمة المؤسسات.
 - 5- دور لجنة المراجعة الفعال يكمن في توفير الخصائص الفعالة (الاستقلالية - الخبرة المالية والمحاسبية)، لأداء دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
 - 6- من أهم مهام ومسؤوليات لجان المراجعة الإشراف والرقابة على وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة وتقييم تلك المخاطر.
- أما بخصوص الفجوة البحثية، فهناك نقص واضح في الدراسات الأكاديمية والميدانية التي تناولت دور لجان المراجعة و أثرها في إدارة المخاطر و تحسين الأداء المالي، مما يعطي لهذا البحث أهمية، الأمر الذي يتطلب إختبار تلك العلاقة في البيئة الجزائرية للوقوف على مدى تأثيرها، وهذا ما سيقوم الباحثين بالتعرف عليه من خلال الدراسة الميدانية في الفصل الثاني .

تمهيد:

بعد الإنتهاء من الدراسة النظرية، ومن أجل تدارك أي نقص قد يلحق بموضوعية البحث، عند عرض نتائجه وبناء توصياته، ونظرا لحدثة تجربة الجزائر فيما يخص لجان المراجعة، ونظرا لقلّة وجود دراسات ميدانية حول العلاقة بين لجان المراجعة وإدارة المخاطر والأداء المالي، فقد تم تدعيم موضوع البحث بدراسة إحصائية ارتأينا فيها إلى إعتماد أسلوب التحري المباشر لإختبار جملة من الفرضيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق التقرب المباشر من المراجعين الداخليين وأساتذة المراجعة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بإستخدام الإستبيان الذي من الممكن أن يكون الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع مجتمع الدراسة الذي اختيرت عينته بناء على إختيار مدروس، وهذا من أجل تبين دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي داخل المؤسسات .

ولإمام أكثر بالدراسة الميدانية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عرض الإدارة المعتمدة في البحث الميداني.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الإستبيان.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.

المبحث الأول : عرض الإستبيان المعتمد في البحث الميداني

للإلمام بموضوع البحث من الجانب الميداني تم الإعتماد بشكل أساسي على إستمارة الإستبيان ، التي تعد من أكثر الأدوات ملائمة لإجراء مثل هذه الدراسات، نظرا لتوافقها مع أهداف وموضوع الدراسة المتمثل في دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الاداء المالي، ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة سيقوم هذا المبحث بإظهار أهم خطوة في معالجة الموضوع وعلى ما يحتويه الإستبيان.

المطلب الأول: مراحل اعداد الإستبيان

مرت عملية إعداد إستمارة الإستبيان بالمراحل التالية:

الفرع الأول : تصميم دليل الإستبيان

يتكون هذا الدليل من عدة أسئلة عامة وفرعية، اذ قمنا في بداية التصميم بإدراج وكتابة تقديم الإستبيان والذي يحتوي على عدة جوانب، ثم قسمنا الإستمارة الى عدة فرضيات أساسية، وذلك تماشيا مع مشكلة البحث، وحتى يكون هناك ربط بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، ويندرج تحت كل فرضية مجموعة من الأسئلة وتنوعت الأسئلة على حسب كل هدف.

والملاحظ في هذا الدليل أن الأسئلة جاءت محددة ومفتوحة، وذلك لتمكين الشخص المستجوب من الإجابة بالأسلوب الذي يختاره، بهدف الحصول على المعلومة من خلال معلومات يدلي بها المستجوب.

أين أرفق مع الإستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الإستبيان وشرح لبعض المصطلحات الموجودة بالإستبيان.

ولتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية، قام الباحثين ببناء وتصميم إستبيان الدراسة مستفيدا من الأدبيات السابقة المشابهة وإستشارة ذوي الخبرة والإختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني.

وقد أشتمل الإستبيان على جزأين : يستخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين والمؤهل العلمي، والجنس والعمر، والمستوى التعليمي، والوظيفة، والخبرة العملية، وهي بيانات تفيد في التعرف على خصائص مجتمع الدراسة، أما الجزء الثاني من الإستبيان فهو عبارة عن مقياس يهدف إلى التعرف على واقع دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية، وقد أحتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغ عددها 28 فقرة، حيث تعلقت الفقرات من (01- 07) بالفرضية الأولى وهي: تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية، والفقرات من (08- 14) بالفرضية الثانية وهي: تأثير خصائص لجان المراجعة على أدائها داخل المؤسسة، والفقرات من (15- 21) بالفرضية الثالثة وهي: فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر

والحد منها، والفقرات من (22- 28) بالفرضية الرابعة وهي: دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

وعند وضع هذا الاستبيان تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسهولة تحليلها.

وبعد إستطلاع رأي عدد من المتخصصين في مجال الدراسة، تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

- 1- تحديد المجالات الرئيسية للإستبيان والفقرات الخاصة بكل مجال، ومن ثم إعداد استبيان أولي من أجل إستخدامه في جميع البيانات والمعلومات.
- 2- مراعاة قواعد البحث العلمي عند إعداد هذا الإستبيان من موضوعية وشمول.
- 3- عرض الإستبيان على المشرف من أجل إختبار ملاءمته لجميع البيانات.
- 4- تعديل الإستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- 5- تم عرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين، واللذين قاموا بدورهم بالقيام بدراسة متخصصة، وإجراء التعديلات اللازمة ملحق رقم (02).
- 6- إجراءات استطلاعية ميدانية أولية لفحص صدق وثبات الأداة.
- 7- إعداد الإستبيان في صورته النهائية، ثم توزيعه على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة رقم (01)، ثم جمعه وإجراء التحليل الإحصائي.

الفرع الثاني : توزيع ومعالجة إستمارة الإستبيان

بعد الإنتهاء من عملية إعداد الإستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (01) جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين وأكاديميين، وقد تمت هذه العملية بالإعتماد على عدة قنوات قصد الوصول الى العينة المقصودة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الإستمارات التي تمت الإجابة عليها، وبصفة عامة إعتمدنا على الطرق التالية في توزيع الإستمارات :

- الإتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم إستمارة الإستبيان .
- إرسال إستمارات الإستبيان عن طريق البريد الإلكتروني.
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم .
- الإستعانة بالأساتذة في مجال التخصص.

وبتعدد القنوات المعتمد عليها في الحصول على الإجابات، تنوعت كذلك أساليب وطرق الردود وحتى الوقت، حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين ساعات وأيام، وذلك بعد إلحاح كبير من طرف الطلبة، وعموماً يمكن حصر عملية إسترجاع قوائم الإستبيان في الآتي :

- الإتصال بالأساتذة الذين إستعنا بهم لإستلام الإستمارات .
- الحصول على الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني من الأشخاص الذين تم مراسلتهم عن طريق هذا الأخير .
- الإتصال بالمكاتب التي تم زيارتها وإسترداد الإستمارات .

وقد تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الإستبيان، وذلك لقياس إستجابات المبحوثين لفقرات الإستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (02): يبين درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

كما انه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للإستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، حيث تبنت الدراسة المعيار للحكم على الإتجاه عند إستخدام مقياس ليكرت الخماسي، والجدول التالي رقم (03) يوضح ذلك:

جدول رقم (03): مقياس تحديد الوزن النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجات المقياس المستخدمة في الدراسة		الأهمية النسبية لدرجات المقياس
		من	إلى	
4.20	05.00	%84	%100	درجة كبيرة جداً
3.40	4.19	%68	%83.8	درجة كبيرة
2.60	3.39	%52	%67.8	درجة متوسطة
1.80	2.59	%36	%51.8	درجة صغيرة
1.00	1.79	%20	%35.8	درجة صغيرة جداً

وقد تم إعداد هذا الجدول وفق المعيار التالي:

- المدى = 5-1 = 4 (أعلى قيمة - أدنى قيمة) ،
- عدد الفئات = 5 (حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة)
- طول الفئة = $0.8 = \frac{4}{5}$ (المدى / أكبر قيمة في المقياس)

- إضافة هذه القيمة (0.8) إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

وهنا أصبح بالإمكان تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل فقرة من الفقرات، والأهمية النسبية لها.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وحدودها

للوصول الى نتائج موضوعية تفي بغرض هذه الدراسة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، كان لابد من وضع منهجية للدراسة الميدانية ولذلك قمنا بتحديد النقاط التالية :

الفرع الأول : مجتمع الدراسة الميدانية

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع المنتمين الى المجموعات الآتية :

1- بالنسبة لمجال البحث الأكاديمي في المراجعة: تم القبول ضمن مجتمع الدراسة بناء على الإنتماء الى الدراسات العليا، الماجستير فما فوق.

2- بالنسبة لميدان ممارسة المهنة : تم القبول ضمن مجتمع الدراسة على أساس شهادة الليسانس على الأقل مع توفر عنصر الخبرة في ممارسة مهنة المحاسبة أو المراجعة، أو يكون حائز على مؤهل ثانوي يدعمه بشهادة مهنية أدناها محاسب معتمد .

وعليه يمكن حصر مجتمع الدراسة ضمن فئتين رئيسيتين هي:

- مكاتب محافضي الحسابات القانونيين خبراء المحاسبة ومحافضي الحسابات والموظفون في مكاتب الخبرة المحاسبة والمراجعين الداخليين، والمراجعين الداخليين بالمؤسسات .
- الأكاديميين من ذوي الاختصاص أساتذة الجامعة المهتمين بمجال التخصص.

الفرع الثاني : حدود الدراسة

تتم هذه الدراسة أساسا بدور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي، وسنوضح فيما يلي مختلف حدود هذه الدراسة .

- أ- الحدود الزمنية : مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي شهر ابتداء من يوم 15 مارس 2016 الى غاية 15 افريل من نفس السنة، وذلك بدء من إعداد وتحضير الاستبيان مروراً بتوزيعه، ومن ثم جمع الإستمارات ومعالجتها

- ب- الحدود المكانية : اقتصر أفراد العينة في الوادي وبعض الولايات (ورقلة، بومرداس).
- ت- الحدود البشرية : تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة والحائزين على مؤهل علمي ليسانس فما فوق .
- ث- الحدود الموضوعية : إهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للبحث والمربط أساسا بدور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات .

الفرع الثالث : عينة الدراسة

أما عينة الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثين بتحديد حجم العينة بصورة تقريبية لكل مجموعة اعتمادا على حجم المجتمع من تلك المجموعة حيث تم توزيع عدد(50) إستبيان على المستهدفين، واستجاب (42) فردا بصورة تامة حيث أعادوا الإستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

اما باقي الإستثمارات فلم يتم توزيعها نظرا لإحجام فئة من المهنيين وامتناعهم عن ملأ الإستمارة وعدم إهتمامهم بالموضوع، بحجة عدم وجود الوقت، ولقد اعتمدنا طريقة التسليم والإستلام المباشر أو عن طريق مساعدة بعض الزملاء هذا بالنسبة لإستمارة الإستبيان العادي، أما بالنسبة لإستمارة الإستبيان الإلكترونية، فقد قمنا بإرسالها الى عدة أفراد من بينهم أساتذة ومحافظ حسابات تحصلنا على عناوين بريدكم الالكتروني من الأساتذة والزملاء ومن الملتقيات التي شاركو فيها.

وتشمل عينة الدراسة الأساتذة الجامعيين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومراجعين داخليين، وبذلك تكون العينة قد غطت معظم مجتمع الدراسة وتم اختيار العينة تبعا لمتغيرات الدراسة، حيث بلغ عدد أفراد العينة (38) مفردة تم أخذها من (50)، حيث وزع الإستبيان لكل مفردة من أفراد العينة، وقد تم إسترجاع (42) إستبيان، وبعد إلغاء (4) من الإستبيانات، أصبحت الإستثمارات الصالحة للمعالجة (38)، وهي نسبة عالية قياسا للأبحاث المماثلة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (04): يبين توزيع عينة الدراسة

عينة الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	النسبة	عدد الاستمارات الملغاة	عدد الاستمارات الصالحة للمعالجة	النسبة
أساتذة جامعيين	12	10	%23.80	-	10	%26.31
محافظي حسابات	13	11	%26.19	-	11	%28.94
محاسبين معتمدين	12	09	%21.28	01	08	%21.05
مراجع داخلي	13	12	%28.57	03	09	%23.68
المجموع	50	42	%100	04	38	%100

المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

المبحث الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة وصفية للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة، وذلك كالآتي:

المطلب الأول: الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين ومحاسبين معتمدين ومحافظي حسابات ومراجعين داخليين وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع (50) استمارة استقصاء، وقد تم استرجاع (42) استمارة ومنها (04) ملغاة والصالحة للمعالجة تكونت من (38) استمارة.

وتتمثل الخصائص الديموغرافية للعينة فيما يلي:

الفرع الأول: توزيع عينة الدراسة حسب الموصفات الشخصية

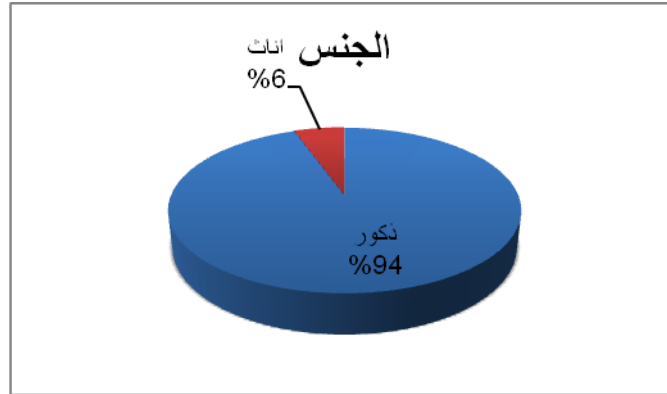
أولاً: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (05): يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	36	%94.73
إناث	02	%05.52
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (02): يبين توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

تتكون عينة الدراسة من (38) فرداً منهم (36) ذكر و (2) إناث حيث يوضح الشكل أعلاه، والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، عن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 94.73 % ، في حين قدرت نسبة الإناث بحوالي 5.5 %.

ويرجع ذلك إلى طبيعة المراجعة سواء كانت الداخلي أو الخارجي التي تحتاج إلى جهد أكبر وقدرة على العمل الميداني وتنقل أكثر بين الفروع المختلفة للمؤسسة، ويدل هذا ان اهتمام الذكور بمهنة محافظ الحسابات

والمراجعة والمحاسبة أكثر من اهتمام الإناث، إضافة إلى عزوف الإناث تقريبا عن امتهان هاذي المهن، وهذا أيضاً يعكس طبيعة المجتمع الجزائري وتوجهات العمالة بالنسبة للذكور أكثر من الإناث.

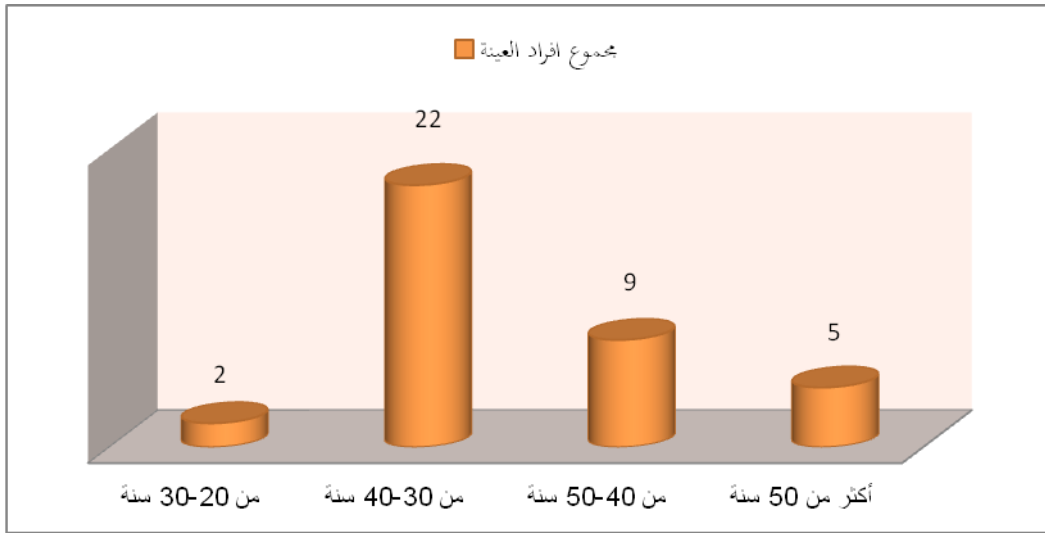
ثانياً: توزيع عينة الدراسة حسب العمر :

جدول رقم (06): يبين توزيع العينة حسب العمر

العمر	من 30-20 سنة	من 40-30 سنة	من 50-40 سنة	أكثر من 50 سنة	المجموع
التكرار	2	22	09	5	38
النسبة	% 5.26	% 57.89	% 23.68	% 13.15	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (03): يبين توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (06) والخاص بأفراد توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ تباين عمر أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكرار في عينة الدراسة هي الفئة العمرية من 30 سنة إلى 40 سنة بنسبة مئوية 57.89 %، تليها الفئة العمرية من 40 سنة إلى 50 سنة بنسبة مئوية 23.68 %، ثم تأتي الفئة أعمارهم 50 سنة فأكثر بنسبة تقدر بنسبة 13.15 %، وأن ما نسبته 5.26 % من 20 سنة إلى 30 سنة. ويلاحظ أن النسبة الأعلى من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم بين من 30 سنة إلى 40 سنة، وذلك لأن في هذه الفترة من العمر يكون الموظف قد جمع بين الخبرات العملية والعلمية المتنوعة، ومن ثم يكون الاعتماد عليه بشكل كبير من قبل المؤسسة وخاصة في مجالات المراجعة المتنوعة. كما أن هذا الاختلاف في الفئات العمرية يدل على استطلاع جميع آراء مجتمع الدراسة بمختلف فئاته العمرية.

الفرع الثاني : توزيع عينة الدراسة حسب المؤهلات العلمية والعملية

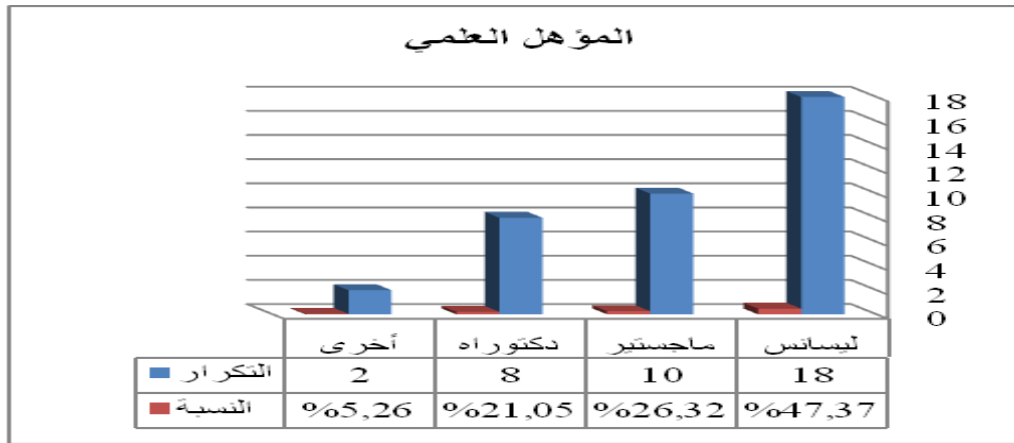
أولاً: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (07): يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	18	%47.37
ماجستير	10	%26.32
دكتوراه	08	%21.05
أخرى	02	%05.26
المجموع	38	% 100

المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (04): يوزع العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس حيث بلغ عددهم 18 فرد بنسبة مئوية 47.37 % وهي نسبة مرتفعة ويرجع ذلك إلى أن أغلبية أفراد العينة من فئة المحاسبين ومحافظ الحسابات، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماجستير 26.32 %، ونسبة حاملي شهادة الدكتوراه 21.05 % ونسبة حاملي شهادات أخرى 5.26 % ، ويلاحظ أن ما يزيد عن 95 % من أفراد مجتمع الدراسة يحملون شهادات علمية عالية، مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الإستبانة والإجابة عليها بفاعلية، وهذا ما يزيد من أهمية البحث والنتائج المتوصل إليها.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن نسبة حاملي شهادة الليسانس هي الأكبر، ويعزى ذلك إلى طبيعة العمل في البنوك وشركات المراجعة و المؤسسات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى مؤهلات أكاديمية عليا، ومع ذلك نجد أن نسبة 47.37 % من مجتمع الدراسة من حملة الدراسات العليا (ماجستير والدكتوراه) وهذا يعد مؤشراً على توافر الكفاءات العلمية في مجالات المراجعة المختلفة، والحرص على تطوير الذات.

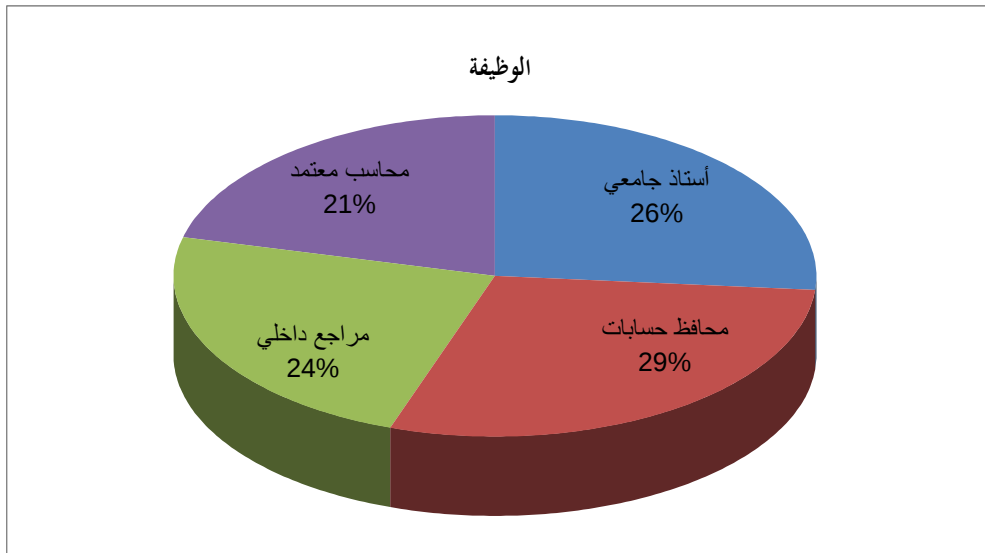
ثانيا: توزيع عينة الأفراد حسب الوظيفة

جدول رقم (08): يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي	10	26.31%
محافظ حسابات	11	28.94%
مراجع داخلي	09	23.68%
محاسب معتمد	08	21.05%
المجموع	38	100%

المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (05): يبين توزيع العينة حسب الوظيفة



المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

من خلال الجدول (08) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة يتضح لنا أن النسب متقاربة جدا لبعضها البعض وكان أكبر عدد من أفراد العينة يعملون كمحافظي الحسابات يليها أفراد العينة الأخرى بين مهنة أساتذة جامعيين و المراجعين الداخليين والمحاسبين المعتمدين حيث بلغت النسبة المئوية لمحافظي الحسابات 28.94 % في حين كانت نسبة للأساتذة الجامعيين و المراجعين الداخليين على التوالي 26.31 %، 23.68 % والمحاسبين 21.05 % أي تم التركيز في هذه الدراسة على كل العينة، ويمكننا من معرفة آرائهم حول دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية وتقديم مختلف الإقتراحات حول فاعلية لجان المراجعة داخل المؤسسة وما لها من تأثير على الاطراف الأخرى ، وهذا لكي تكون الآراء والإجابات حول الاستبيان من طرف افراد العينة أكثر مصداقية.

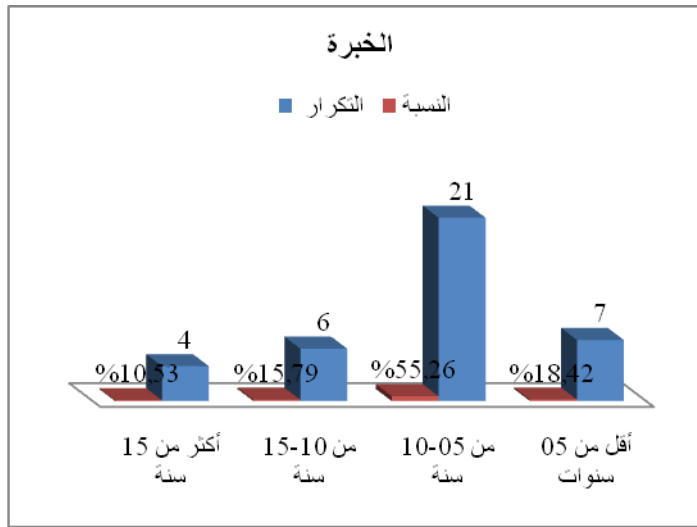
ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة

جدول رقم (09): يبين توزيع العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	07	% 18.42
من 05-10 سنة	21	% 55.26
من 10-15 سنة	06	% 15.79
أكثر من 15 سنة	04	% 10.53
المجموع	38	% 100

المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06): يبين توزيع العينة حسب الخبرة



المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

يمثل الجدول رقم (09) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل تتراوح بين 05 الى 10 سنوات بنسبة مئوية 55.26 % وهي نسبة مهمة جدا إذ من الممكن أن تفضي على الدراسة نوع من الدقة والقرب أكثر من الواقع، تليها نسبة الأفراد الذين لا تزيد خبرتهم عن 05 سنوات حيث قدرت بـ 18.42 % ثم تليها الأفراد الذين خبرتهم من 10-15 سنة بنسبة قدرت بـ 15.79 %، ثم أولئك الذين تزيد خبرتهم عن 15 سنة بنسبة مئوية قدرت بـ 10.53 %، وبالنظر إلى تلك النتائج نجد أن 81.58 % من أفراد مجتمع الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن 5 سنوات.

وهذا يدل على ارتفاع مستوى الخبرة لدى المراجعين بصفة عامة مما يساعد على أن تتميز الإجابات بالدقة النسبية وهذا بدوره يؤدي إلى صحة وسلامة النتائج المراد التوصل إليها من خلال الأسئلة الموجهة لأفراد العينة حول موضوع دراستنا .

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى الأدوات المستخدمة في إثبات الصدق والاتساق الداخلي والبنائي لمخاور الاستبيان، والأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل.

الفرع الأول: صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وبعد تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، تم استخدام :

- اختبار ألفا كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية، وذلك من أجل معرفة ثبات فقرات الاستبيان.

وقام الباحثون بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

أولاً: صدق المحكمين: قبل نشر الاستبيان على أفراد العينة تم عرضه على الأساتذة المحكمين في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الوادي، متخصصين في المحاسبة والمراجعة والإحصاء، وذلك للاسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبيان للهدف منها، وكذلك التأكد من صحة الصياغة اللغوية ووضوحها، وقد تم الأخذ بملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين، وقد تمت صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

ثانياً: صدق المقياس:

1- صدق الاتساق الداخلي:

ويقصد بالاتساق الداخلي قوة الارتباط بين الدرجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للمحور الرئيسي الذي تنتمي إليه، أي يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها (38)، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للفرضية التابعة له كما يلي:

- الصدق الداخلي لفقرات الفرض الأول: تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

جدول رقم (10): يبين الصدق الداخلي لفقرات الفرض الأول: تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	يعد مفهوم لجنة المراجعة حديث النشأة في الجزائر.	0.907	0.914	0.000
2	لا توجد مؤسسات في الجزائر توجد فيها لجنة للمراجعة.	0.921	0.614	0.000
3	يجب على الهيئات الجزائرية المختصة تطوير مفهوم لجنة المراجعة في المؤسسات الجزائرية.	0.934	0.322	0.000
4	لجنة المراجعة تعتبر ضرورية لحل النزاعات بين المراجع والعميل.	0.927	0.493	0.000
5	يعد وجود لجنة المراجعة في المؤسسة دليل على استقلالية ونزاهة	0.907	0.914	0.000

			المؤسسة.	
0.000	0.631	0.920	ان وجود لجنة المراجعة في المؤسسة يكلفها مصاريف لا تستطيع تحملها.	6
0.000	0.422	0.929	ان غياب أعضاء اللجنة مؤهلين يعد من اهم أسباب انعدام وجودها في المؤسسات الجزائرية.	7

المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن الفرض الأول: " تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية"، مرتبطة ارتباطا طرديا مع جميع الفقرات التي تقيسه وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.907-0.934) وجميعها دالة احصائيا عند مستوى معنوية (0.05) وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس الفرض الأول بمجالها، مما يعني أنها متسقة داخليا مع المجال الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات الفرض الثاني: تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

جدول رقم (11): الصدق الداخلي لفقرات الفرض الثاني: تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	وجود لجنة مراجعة فعالة يجعل عناصر التنظيم المهني والإداري بالمؤسسة ذو فعالية (العنصر هي: مجلس الادارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي).	0.842	0.517	0.000
2	تمثل الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة في: استقلالية أعضائها (مستقل عن ادارة المؤسسة).	0.839	0.559	0.000
3	تمثل الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة في: الخبرة المالية والمحاسبية.	0.842	0.520	0.000
4	تمثل الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة في: اجتماعات اللجنة السنوية .	0.842	0.517	0.000
5	تناسب حجم اللجنة مع حجم المؤسسة وأنشطتها، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 7 أعضاء	0.850	0.386	0.000
6	توجد علاقة طردية بين استقلالية وحياد لجنة المراجعة مع كفاءة اداء لجنة المراجعة بالمؤسسة.	0.843	0.493	0.000
7	ان لجنة المراجعة التي يكون بها اغلبية من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون ذات فعالية كبيرة، ويؤثر ذلك على استقلاليتها	0.841	0.529	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن الفرض الثاني: " تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية"، مرتبطة ارتباطا طرديا مع جميع الفقرات التي تقيسه وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.839-0.850) وجميعها دالة احصائيا عند مستوى معنوية (0.05) وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس الفرض الثاني بمجالها، مما يعني أنها متسقة داخليا مع المجال الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات الفرض الثالث: فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

جدول رقم (12): الصدق الداخلي لفقرات الفرض الثالث: فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	مراجعة مدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح السارية بها.	0.841	0.527	0.000
2	مناقشة مجلس الإدارة في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .	0.835	0.617	0.000
3	مناقشة المراجع الداخلي في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .	0.845	0.472	0.000
4	مناقشة المراجع الخارجي في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .	0.838	0.569	0.000
5	الإشراف والرقابة على وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة .	0.837	0.589	0.000
6	متابعة التوصيات التي يرفعها كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للإدارة حول بعض المخاطر .	0.852	0.387	0.000
7	يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالمعرفة الكافية بطبيعة عمل المؤسسة والمخاطر التي تواجهها.	0.843	0.493	0.000

المصدر: من أعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن الفرض الثالث: " فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها "، مرتبطة ارتباطاً طردياً مع جميع الفقرات التي تقيسه وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.835 - 0.852) وجميعها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس الفرض الثالث بمجالها، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المجال الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

- الصدق الداخلي لفقرات الفرض الرابع: دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

جدول رقم (13): بين الصدق الداخلي لفقرات الفرض الرابع: دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	الإشراف والرقابة على مراجعة القوائم المالية السنوية .	0.911	0.931	0.000
2	مراجعة وتحليل التغيرات الهامة في السياسات المحاسبية وأثرها على الفترة المحاسبية .	0.923	0.768	0.000
3	تقييم المعلومات المالية التي تقدمها الإدارة عن مؤشرات الأداء الرئيسية خلال مدة معينة بمقارنتها بمؤشرات مخططة او سنوات سابقة .	0.933	0.574	0.000
4	مراجعة وتحليل التقديرات والاجتهادات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية .	0.929	0.641	0.000
5	مناقشة الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي في أية تغيرات ملموسة مثيرة للشك في إعداد القوائم المالية.	0.921	0.921	0.000
6	تتوقف ثقة المجتمع المالي في القوائم المالية على فاعلية أداء لجنة المراجعة	0.941	0.641	0.000

7	يعتبر تقرير لجنة المراجعة أداة رئيسية يعتمد عليها المستثمر في تقييم أداء المؤسسات بالبورصة ، بما يؤثر على حركة تداول الأسهم .	0.945	0.722	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين حسب نتائج الاستبيان

يتضح من الجدول السابق أن الفرض الرابع: " دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات"، مرتبطة ارتباطاً طردياً مع جميع الفقرات التي تقيسه وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.911- 0.945) وجميعها دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس الفرض الرابع بمجالها، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المجال الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

2- صدق الإنساق البنائي لفرضيات الدراسة:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل فرض من فرضيات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، ويوضح الجدول التالي رقم (14) مدى ارتباط كل فرض من فرضيات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، وعلاقتها القوية بالهدف العام للدراسة، وبذلك يكون الباحثين قد تحققوا من أن المقياس يتسم بدرجة عالية من الصدق.

جدول رقم (14): معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فرض من الفرضيات والدرجة الكلية للاستبيان

الرقم	الفرضية	معامل الارتباط	الارتباط المصحح	مستوى الدلالة
1	تقييم لجان المراجعة و ضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.	0.685	0.560	0.000
2	تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات .	0.716	0.503	0.000
3	فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.	0.648	0.624	0.000
4	دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	0.741	0.685	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية

للتأكد من ثبات المقياس قام الباحثين بتطبيق هذا المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (38) من محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والأساتذة الجامعيين والمراجعين الداخليين من خارج عينة الدراسة، حيث استخدمت طريقة التجزئة النصفية .

وفيها تجزأ أداة القياس إلى جزأين يشمل الجزء الأول على الفقرات الفردية الترتيب، ويشمل الجزء الثاني على الفقرات الزوجية الترتيب، تم إيجاد معامل الارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل قسم وقد تم تصحيح معاملات الارتباط بإستخدام معامل ارتباط سيرمان براون للتصحيح

(Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية: معامل الثبات $r = 1 + 2r$ ، حيث r يمثل الارتباط، ويوضح الجدول رقم (15) ثبات أداة القياس بطريقة التجزئة النصفية.

جدول رقم(15): يبين معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

الرقم	محتوى الفرضية	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الثبات
01	تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.	7	0.436	0.607
02	تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات .	7	0.585	0.738
03	فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.	7	0.676	0.806
04	دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	7	0.918	0.957

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

ونلاحظ من خلال جدول رقم(15) أن قيمة معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) لردود المستجوبين على جميع الفرضيات ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقبول معامل ارتباط سييرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها

سنحاول في هذا المبحث مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الإختبارات اللازمة لتحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات، ثم يتعرض الباحثين بعد ذلك لتحليل فقرات محور الاستبيان ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، وسنعرض مايلي:

- اختبار كولومجروف-سمرنوف، لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- المتوسط الحسابي النسبي
- معامل ارتباط سبيرمان، لقياس درجة الارتباط، ويستخدم هذا الإختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات اللامعلمية.

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرونوف) وتحليل فقرات الدراسة:

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرونوف)

سنعرض اختبار كولمجروف-سمرونوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول التالي رقم (16) نتائج الاختبار حيث تبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل فرضية.

جدول رقم (16): يبين اختبار التوزيع الطبيعي (One Sample Kolmogorov-Smirnov)

الرقم	محتوى الفرضيات	عدد الفقرات	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
1	تقييم لجان المراجعة و ضوابط تشكيكها في المؤسسات الجزائرية.	07	0.139	0.000
2	تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات .	07	0.154	0.000
3	فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.	07	0.177	0.000
4	دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	07	0.192	0.000
	جميع الفقرات	28	0.222	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج SPSS

ويوضح الجدول التالي رقم (16) نتائج الاختبار حيث أن قيمة الاختبار Z صغيرة (أي اصغر من قيمة Z الجدولية 2.02 وكذلك قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05) ($\text{Sig} \geq 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الفرع الثاني: تحليل إختبار فقرات الإستبيان

تم إستخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) لتحليل فقرات الإستبيان، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها.

إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.02 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والمعدل النسبي أقل من 60%)، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1- تحليل فقرات الفرض الأول: تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

جدول رقم(17): يبين تحليل فقرات الفرض الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة
01	يعد مفهوم لجنة المراجعة حديث النشأة في الجزائر.	3.911	1.25129	0.7822	10.062	0.000
02	لا توجد مؤسسات في الجزائر توجد فيها لجنة للمراجعة.	3.2726	1.49323	0.65452	3.876	0.000
03	يجب على الهيئات الجزائرية المختصة تطوير مفهوم لجنة المراجعة في المؤسسات الجزائرية.	4.0628	1.16358	0.81256	12.624	0.000
04	لجنة المراجعة تعتبر ضرورية لحل النزاعات بين المراجع والعميل.	3.9738	1.23729	0.79476	10.877	0.000
05	يعد وجود لجنة المراجعة في المؤسسة دليل على استقلالية ونزاهة المؤسسة.	3.9738	1.22446	0.79476	10.991	0.000
06	ان وجود لجنة المراجعة في المؤسسة يكلفها مصاريف لا تستطيع تحملها.	3.3267	1.31606	0.66534	4.225	0.000
07	ان غياب أعضاء للجنة مؤهلين يعد من أهم أسباب انعدام وجودها في المؤسسات الجزائرية.	3.3188	1.48411	0.66376	3.900	0.000
	جميع الفقرات	3.6913	0.94565	0.73826	14.204	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(17) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في الفرض الأول (تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية)، كما أن الإتجاه العام للمستقصي منهم تجاه العبارات السابقة هو اتجاه ايجابي نحو الموافقة ومحايد في بعض الفقرات، مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم 3 المتوسط الحسابي يساوي 4.06 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 12.62، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة،

وهذا يدل على أنه يجب على الهيئات الجزائرية المختصة تطوير مفهوم لجنة المراجعة في المؤسسات الجزائرية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

2- في الفقرة رقم 4 و 5 المتوسط الحسابي لهما يساوي 3.97 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة لهما 10.87,10.99 وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر الفقرتين دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرات، وهذا يدل على أن لجنة المراجعة تعتبر ضرورية لحل النزاعات بين المراجع والعميل، وكذلك وجود لجنة المراجعة في المؤسسة هو دليل على استقلالية ونزاهة المؤسسة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

3- في الفقرة رقم 1 المتوسط الحسابي يساوي 3.91 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 10.06 ، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن مفهوم لجنة المراجعة حديث النشأة في الجزائر، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

4- في الفقرة رقم 6 المتوسط الحسابي يساوي 3.32 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 4.22 ، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة في درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك اعتراض على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن آراء العينة ترى أن وجود لجنة المراجعة في المؤسسة قد لا يكلفها مصاريف مقارنة مع الدور الذي تلعبه داخل المؤسسة حسب اجوبة بعض المراجعين والمحافظين، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

5- في الفقرة رقم 7 المتوسط الحسابي يساوي 3.31 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 3.90 ، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة في درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك اعتراض على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن غياب أعضاء اللجنة مؤهلين قد يعد من أهم أسباب انعدام وجودها في المؤسسات الجزائرية، وهذا حسب اجوبة اغلبية المستجوبين من أفراد العينة.

6- في الفقرة رقم 2 المتوسط الحسابي يساوي 3.27 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 3.87 ، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة في درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك اعتراض على هذه الفقرة، وهذا يدل

على أن عينة الدراسة تؤكد وجود نسبة من المؤسسات في الجزائر توجد بها لجان مراجعة، وبالأخص المؤسسات المدرجة بالبورصة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

ويتبين لنا من الجدول رقم(17) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرض الأول " تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية" يساوي 3.6913، والمعدل النسبي يساوي 73.826% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60%، وأن قيمة T المحسوبة تساوي 14.204 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

لذلك يعتبر فرض " تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذا الفرض يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذه الفرضية.

نتيجة اختبار الفرضية الأولى

بناء على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة :بأن تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية . ويعزى ذلك إلى أن لجنة المراجعة تعتبر مهمة لحل النزاعات بين المراجع والعميل كما انها تزيد من إستقلالية المؤسسات ونزاهتها، كما أن تكوين اللجان داخل المؤسسات لا يكلفها مصاريف كبيرة مقارنة بالأداء الذي تقوم به في المراقبة والإشراف، وكذا اعطاء الثقة لدى المستثمرين على مصداقية القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين، وعليه فعلى الهيئات الجزائرية المختصة تطوير مفهوم هذه اللجنة وبالأخص المؤسسات التي لم تقم بتكوين وتشكيل لجان مراجعة، لذلك فإنه من الأهمية وضع خطة متكاملة لتنفيذ آليات ومهام عمل تلك اللجان بالكفاءة والفاعلية المطلوبتين، وإدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بأدائها لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب ويصادق عليه مجلس الإدارة.

2- تحليل فقرات الفرضية الثاني: تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

جدول رقم(18): يبين تحليل فقرات الفرض الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	T قيمة	مستوى الدلالة
01	وجود لجنة مراجعة فعالة يجعل عناصر التنظيم المهني والإداري بالمؤسسة ذو فعالية.(العناصر هي: مجلس الادارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي).	4.0471	1.16659	0.80942	12.405	0.000
02	تمثل الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة في: استقلالية أعضائها (مستقل عن ادارة المؤسسة).	4.2042	1.05889	0.84084	15.717	0.000
03	تمثل الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة في: الخبرة المالية والمحاسبية.	4.1309	1.14185	0.82618	13.688	0.000
04	تمثل الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة	4.1885	1.15898	0.8377	14.172	0.000

					في : اجتماعات اللجنة السنوية .	
0.000	6.170	0.73194	1.22446	3.6597	05	تناسب حجم اللجنة مع حجم المؤسسة وأنشطتها، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 7 أعضاء
0.000	9.239	0.77486	1.30784	3.8743	06	توجد علاقة طردية بين استقلالية وحياد لجنة المراجعة مع كفاءة أداء لجنة المراجعة بالمؤسسة.
0.000	12.948	0.82198	1.18475	4.1099	07	ان لجنة المراجعة التي يكون بها أغلبية من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون ذات فعالية كبيرة، ويؤثر ذلك على استقلاليتها
0.000	16.415	0.80612	0.78190	4.0306	جميع الفقرات	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(18) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في الفرض الثاني " تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية "، كما أن الإتجاه العام للمستقصي منهم تجاه العبارات السابقة هو اتجاه ايجابي نحو الموافقة، مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم2 المتوسط الحسابي يساوي 4.20 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 15.71، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة تتمثل في: استقلالية أعضائها (مستقل عن ادارة المؤسسة)، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

2- في الفقرة رقم4 المتوسط الحسابي يساوي 4.18 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 14.17، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة تتمثل في: اجتماعات اللجنة السنوية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

3- في الفقرة رقم3 المتوسط الحسابي يساوي 4.13 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 13.68، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة تتمثل في: الخبرة المالية والمحاسبية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

4- في الفقرة رقم 7 المتوسط الحسابي يساوي 4.10 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 12.94، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن لجنة المراجعة التي يكون بها أغلبية من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون ذات فعالية كبيرة، ويؤثر ذلك على استقلاليتها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

5- في الفقرة رقم 1 المتوسط الحسابي يساوي 4.04 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 12.40، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن وجود لجنة مراجعة فعالة يجعل عناصر التنظيم المهني والإداري بالمؤسسة ذو فعالية، (العناصر هي: مجلس الإدارة، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي)، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

6- في الفقرة رقم 6 المتوسط الحسابي يساوي 3.87 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 9.23، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أنه توجد علاقة طردية بين استقلالية وحياد لجنة المراجعة مع كفاءة أداء لجنة المراجعة بالمؤسسة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

7- في الفقرة رقم 5 المتوسط الحسابي يساوي 3.65 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 6.17، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على تناسب حجم اللجنة مع حجم المؤسسة وأنشطتها، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 7 أعضاء، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

ويتبين لنا من الجدول رقم (18) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرض الثاني " تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية "يساوي 4.0306، والمعدل النسبي يساوي 80.612، وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60%، وأن قيمة T المحسوبة تساوي 16.415 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

لذلك يعتبر فرض " تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية" عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا الفرض يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذه الفرضية.

نتيجة إختبار الفرضية الثانية

بناء على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة : تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية . ويعزى ذلك إلى أن تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، ووجود العدد الكاف من الأعضاء المؤهلين علمياً وعملياً في مجال المحاسبة والأمور المالية بحيث يكون لديهم المقدرة على فهم القوائم المالية والتعامل مع الأنشطة المختلفة للمؤسسة، وكذلك عقد الاجتماعات اللازمة التي تمكنهم من القيام بالمهام المنوطة بهم، كل ذلك يؤدي إلى تعزيز فاعلية دور لجنة المراجعة في القيام بمهامها داخل المؤسسة . ومن جهة أخرى نظراً لطبيعة الدور الرقابي والإشرافي المهم الذي تلعبه لجنة المراجعة في المؤسسة كونها جهة عليا منبثقة عن مجلس الإدارة، وكذا وجود لجنة مراجعة فعالة تجعل عناصر التنظيم للمؤسسة من مجلس ادارة والمراجع الداخلي والخارجي ذو فاعلية، فهذا الدور تتحقق فاعليته من خلال توفر مجموعة من الخصائص في أعضاء لجنة المراجعة ومن ثم تحقيق المنفعة المرجوة من وجود تلك اللجنة في المؤسسات.

3- تحليل فقرات الفرضية الثالث: فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

جدول رقم(19): يبين تحليل فقرات الفرض الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	T قيمة	مستوى الدلالة
01	مراجعة مدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح السارية بها.	3.3979	1.70720	0.67958	3.221	0.000
02	مناقشة مجلس الادارة في مدى مناسبة انظمة المعلومات الادارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .	4.2827	1.20248	0.85654	14.742	0.000
03	مناقشة المراجع الداخلي في مدى مناسبة انظمة المعلومات الادارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .	3.8010	1.39254	0.7602	7.950	0.000
04	مناقشة المراجع الخارجي في مدى مناسبة انظمة المعلومات الادارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .	4.0524	1.20411	0.81048	12.079	0.000
05	الاشراف والرقابة على وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة .	3.8220	1.30171	0.7644	8.727	0.000
06	متابعة التوصيات التي يرفعها كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للإدارة حول بعض المخاطر .	4.0262	1.20715	0.80524	11.746	0.000

0.000	8.587	0.75812	1.27243	3.7906	07 يتمتع اعضاء لجنة المراجعة بالمعرفة الكافية بطبيعة عمل المؤسسة والمخاطر التي تواجهها.
0.000	13.344	0.77636	0.88877	3.8818	جميع الفقرات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(19) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في الفرض الثالث " فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها "، كما أن الاتجاه العام للمستقصي منهم تجاه العبارات السابقة هو اتجاه ايجابي نحو الموافقة، معدى الفقرة الاولى التي كانت تقريبا محايدة، وهي مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم2 المتوسط الحسابي يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 14.74، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على مناقشة مجلس الادارة من قبل لجنة المراجعة في مدى مناسبة انظمة المعلومات الادارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

2- في الفقرة رقم4 المتوسط الحسابي يساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 12.07، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على مناقشة المراجع الخارجي من طرف لجنة المراجعة في مدى مناسبة انظمة المعلومات الادارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

3- في الفقرة رقم6 المتوسط الحسابي يساوي 4.02 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 11.74، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على متابعة لجنة المراجعة التوصيات التي يرفعها كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للإدارة حول بعض المخاطر، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

4- في الفقرة رقم5 المتوسط الحسابي يساوي 3.82 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 8.72، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة،

وهذا يدل على قيام لجنة المراجعة بالإشراف والرقابة على وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

5- في الفقرة رقم 3 المتوسط الحسابي يساوي 3.80 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 7.95، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على مناقشة لجنة المراجعة للمراجع الداخلي في مدى مناسبة انظمة المعلومات الادارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

6- في الفقرة رقم 7 المتوسط الحسابي يساوي 3.79 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 8.58، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن لجنة المراجعة يتمتع اعضاءها بالمعرفة الكافية بطبيعة عمل المؤسسة والمخاطر التي تواجهها، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

7- في الفقرة رقم 1 المتوسط الحسابي يساوي 3.39 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 3.22، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة في درجة الحياد وهي 3 مما يؤكد أن هناك حياد في آراء افراد العينة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن مراجعة مدى إلتزام المؤسسة بالقوانين واللوائح السارية بها من قبل لجنة المراجعة قد يكون غير متبع تقريبا في بعض المؤسسات التي تحتوي على لجنة مراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

ويتبين لنا من الجدول رقم(19) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرض الثالث " فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها " يساوي 3.8818، والمعدل النسبي يساوي 77.636% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 13.344 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

لذلك يعتبر فرض " فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها " عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا الفرض يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذه الفرضية.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة

بناء على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة : أن لجان المراجعة لها دور فعال في إدارة المخاطر والحد منها. ونتيجة لذلك التحليل فإن المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الثالثة بلغ 3.8818، بما يشير الى ان اداء لجنة المراجعة له تأثير معنوي ايجابي في الحد من المخاطر، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة. ويعزى ذلك إلى ان لجان المراجعة تقوم بعدة مهام والهدف منها هي حماية المؤسسة من التعثر المالي والإفلاس، وهذا لا يحدث إلا اذا كانت هناك رقابة ومتابعة فعالة على الأطراف ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر تنتج من خلال مناقشة كلا من المراجعين الداخليين ومحافظ الحسابات ومجلس الادارة حول مدى مناسبة انظمة المعلومات الادارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها، ومراجعة كل التوصيات التي يقدمها المراجع الداخلي والخارجي بصفة عامة حول المخاطر، وهذا لكي يكون للجنة المعرفة الكاملة بطبيعة عمل المؤسسة والمخاطر التي تواجهها.

4- تحليل فقرات الفرضية الرابع: دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

جدول رقم(20): يبين تحليل فقرات الفرض الرابع

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	T قيمة	مستوى الدلالة
01	الإشراف والرقابة على مراجعة القوائم المالية السنوية	4.2827	1.20248	0.85654	14.742	0.000
02	مراجعة وتحليل التغيرات الهامة في السياسات المحاسبية وأثرها على الفترة المحاسبية .	3.9738	1.22446	0.79476	10.991	0.000
03	تقييم المعلومات المالية التي تقدمها الإدارة عن مؤشرات الأداء الرئيسية خلال مدة معينة بمقارنتها بمؤشرات مخططة او سنوات سابقة .	3.9527	1.15768	0.79054	11.325	0.000
04	مراجعة وتحليل التقديرات والاجتهادات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية .	3.9738	1.23729	0.79476	10.877	0.000
05	مناقشة الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي في أية تغيرات ملموسة مثيرة للشك في إعداد القوائم المالية.	3.9384	1.216234	0.78768	10.887	0.000
06	تتوقف ثقة المجتمع المالي في القوائم المالية على فعالية أداء لجنة المراجعة .	3.6851	1.21234	0.73702	10.215	0.000
07	يعتبر تقرير لجنة المراجعة أداة رئيسية يعتمد عليها المستثمر في تقييم أداء المؤسسات بالبورصة ، بما يؤثر على حركة تداول الأسهم .	3.8226	1.46323	0.76452	10.576	0.000
	جميع الفقرات	3.9470	0.93478	0.7894	14.211	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(20) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في الفرض الرابع (دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات)، كما أن الاتجاه العام للمستقضي منهم تجاه العبارات السابقة هو اتجاه ايجابي نحو الموافقة، مرتبة تنازلياً حسب المعدل النسبي لكل فقرة كما يلي:

1- في الفقرة رقم 1 المتوسط الحسابي يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 14.74، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على ان من مهام لجنة المراجعة الإشراف والرقابة على مراجعة القوائم المالية السنوية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

2- في الفقرة رقم 2 و 4 المتوسط الحسابي لهما يساوي 3.97 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 10.99,10.87، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 $\alpha =$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرات قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرات، وهذا يدل على قيام لجنة المراجعة بمراجعة وتحليل التغيرات الهامة في السياسات المحاسبية وأثرها على الفترة المحاسبية، وتحليل التقديرات والاجتهادات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

3- في الفقرة رقم 3 المتوسط الحسابي يساوي 3.95 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 11.32، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 ، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على تقييم المعلومات المالية التي تقدمها الإدارة عن مؤشرات الأداء الرئيسية خلال مدة معينة بمقارنتها بمؤشرات مخططة او سنوات سابقة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

4- في الفقرة رقم 5 المتوسط الحسابي يساوي 3.93 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 10.88، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على مناقشة لجان المراجعة كل من الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي في أية تغيرات ملموسة مثيرة للشك في إعداد القوائم المالية، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

5- في الفقرة رقم 7 المتوسط الحسابي يساوي 3.82 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 10.57 وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 ، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن تقرير لجنة المراجعة يعتبر أداة رئيسية يعتمد عليها المستثمر في تقييم أداء المؤسسات بالبورصة، بما يؤثر على حركة تداول الأسهم، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

6- في الفقرة رقم 6 المتوسط الحسابي يساوي 3.68 (الدرجة الكلية من 5) ، وقيمة اختبار الإشارة 10.21، وأن مستوى الدلالة 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، ما يدل على أن متوسط درجة الإستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 ، مما يؤكد أن هناك موافقة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن ثقة المجتمع المالي في القوائم المالية تتوقف على فعالية أداء لجنة المراجعة، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

ويتبين لنا من الجدول رقم(20) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرض الرابع "دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات" يساوي 3.9470، والمعدل النسبي يساوي 78.94% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 14.211، وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

لذلك يعتبر فرض "دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات" عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا الفرض يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذا الفرض.

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة

بناء على ما سبق يتم قبول الفرضية القائلة أن دور لجان المراجعة له اثر في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات ويعزى ذلك إلى أن جميع المراجعين الداخليين و الخارجيين الذين يتعاملون مع لجان المراجعة يرون بشكل متساوي تقريباً أن لجان المراجعة تقوم بتنفيذ المهام المطلوبة أو المتوقعة منها وهذا بالأخص بالمؤسسات المدرجة بالبورصة، على غرار تلك المؤسسات التي لا تحتوي على لجان مراجعة بأكملها الإداري، وتحسين الأداء المالي ينتج من خلال أهم مهمة للجنة والتي تتمثل في الإشراف والرقابة على مراجعة القوائم المالية السنوية من اجل إثبات الصحة والمصداقية فيها وكذلك مراجعة وتحليل التقديرات والإجتهادات المحاسبية التي إستخدمت في إعدادها، كما ان ثقة المجتمع المالي

تتوقف على فعالية لجنة المراجعة، أين يعتمد المستثمر على تقرير لجنة المراجعة في الحكم على تقييم أداء المؤسسة وهذا أكيد سوف يؤثر على حركة تداول الأسهم وبالتالي تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الثالث: تحليل جميع الفرضيات

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول الموالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بدور لجان المراجعة في ادارة المخاطر وتحسين الاداء المالي بالمؤسسات الجزائرية.

جدول رقم(21): يبين تحليل جميع فرضيات الدراسة

الرقم	الفرضيات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعدل النسبي	T قيمة	مستوى الدلالة
01	تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية	3.6913	0.94565	0.73826	14.204	0.000
02	تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.	4.0306	0.78190	0.80612	16.415	0.000
03	فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.	3.8818	0.88877	0.77636	13.344	0.000
04	دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.	3.9470	0.93478	0.7894	14.211	0.000
	جميع الفرضيات	3.88767	0.98367	0.77753	16.474	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم(21) الذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة المتعلقة بدور لجان المراجعة في ادارة المخاطر وتحسين الاداء المالي، مرتبة تنازليا حسب المعدل النسبي لكل فرض كما يلي:

1- في الفرضية رقم2 بلغ المعدل النسبي 80.61% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن خصائص لجان المراجعة لها تأثير في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

2- في الفرضية رقم4 بلغ المعدل النسبي 78.94% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن دور لجان المراجعة يؤثر في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات.

3- في الفرضية رقم3 بلغ المعدل النسبي 77.63% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أداء لجان المراجعة فعال في إدارة المخاطر وتعمل على الحد والتخفيض من المخاطر.

4- في الفرضية رقم1 بلغ المعدل النسبي 73.82% ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية فعال ولكنه محدود في بعض القطاعات، وخصوصا المؤسسات المدرجة في البورصة وهذا حسب إجابات بعض أفراد العينة عند إستجوابهم .

ويتبين لنا من الجدول رقم(21) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضيات الاربعة يساوي 3.887، والمعدل النسبي يساوي 77.75% وهو أكبر من المعدل النسبي المحايد 60% وأن قيمة T المحسوبة تساوي 16.474 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 1.96 ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، لذلك

تعتبر جميع فقرات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة على جميع فقرات الاستبانة. وتشير تلك النتائج بأن تأثير دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الاداء المالي بالمؤسسات الجزائرية ليست بدرجة كافية.

المطلب الثاني: اختبار وتحليل الفرضيات بإستخدام علاقة الارتباط

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بعرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة بإستخدام اختبار علاقة الارتباط بمعامل بيرسون (Corrélation de Pearson).

وسنحاول إستخدام معامل الارتباط بيرسون (Corrélation de Pearson) للاختبار وتحليل فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: اختبار فرضيات الدراسة

في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

أولاً: الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة.

جدول رقم(22): يبين معامل الارتباط بين تقييم لجان المراجعة و ضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

الفرض	الإحصاءات	وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.
تقييم لجان المراجعة	معامل الارتباط	0.562
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	38

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

ثانياً: الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وأدائها داخل المؤسسات الجزائرية، عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$.

جدول رقم(23): يبين معامل الارتباط بين خصائص لجان المراجعة وأدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

الفرض	الإحصاءات	وأدائها داخل المؤسسات الجزائرية
خصائص لجان المراجعة	معامل الارتباط	0.815
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	38

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

ثالثا: الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين أداء لجان المراجعة ودورها الفعال في إدارة المخاطر والحد منها، عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$.

جدول رقم(24) يبين معامل الارتباط بين أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

الفرض	الإحصاءات	و دورها الفعال في إدارة المخاطر والحد منها
أداء لجان المراجعة	معامل الارتباط	0.728
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	38

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

رابعا: الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين أداء لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي في المؤسسات.

تم استخدام اختبار بيرسون (Corrélation de Pearson) لإيجاد العلاقة بين أداء لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات، عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$.

جدول رقم(25) يبين معامل الارتباط بين دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات.

الفرض	الإحصاءات	وأثرها في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات
أداء لجان المراجعة	معامل الارتباط	0.76
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	38

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج SPSS

الفرع الثاني : تحليل فرضيات الدراسة

أولا: الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

ويتبين لنا من الجدول رقم (22) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.562 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117.

مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين تقييم لجان المراجعة و وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول، نجد أن العلاقة بين لجان المراجعة وضوابط تشكيلها داخل المؤسسات، توجد علاقة ارتباط متوسطة وهذا من خلال ما إستنتجناه من معامل الارتباط الذي كان 0.562، وهو دال على أن هناك علاقة طردية أي أن لجان المراجعة لها أداء متوسط تجاه تشكيلها داخل المؤسسات بسبب عدم التركيز على نظام أو دليل مكتوب وعليه أنه كلما زاد توضيح أهمية لجان المراجعة في مردودية المؤسسة زادت معه ضوابط تشكيلها داخل المؤسسات.

ثانيا: الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

ويتبين لنا من الجدول رقم (23) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.815 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 . مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين تأثير خصائص لجان المراجعة في أدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول، نجد أن العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وأدائها داخل المؤسسات توجد علاقة ارتباط قوية وهذا من خلال ما استنتجناه من معامل الارتباط الذي كان 0.815، وهو دال على أن هناك علاقة طردية أي أنه كلما توفرت الخصائص الفعالة للجان المراجعة وأهمها (الاستقلالية- الخبرة المالية والمحاسبية) كلما زاد من أدائها الفعال.

ثالثا: الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

ويتبين لنا من الجدول رقم (24) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.728 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 . مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول ، نجد أن العلاقة بين أداء لجان المراجعة و ادارة المخاطر توجد علاقة ارتباط قوية وهذا من خلال ما إستنتجناه من معامل الارتباط الذي كان 0.728، وهو دال على أن هناك علاقة طردية أي كلما قامت لجنة المراجعة بدورها الفعال في مناقشة ومتابعة نظام ادارة المخاطر مع الاطراف الاخرى على أحسن وجه داخل المؤسسة كلما زاد من كبح المخاطر، أي تعتبر لجان المراجعة كأداة رقابية للمخاطر .

رابعاً: الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين أداء لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات.

ويتبين لنا من الجدول رقم(25) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.76 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.117 . مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين أداء لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي.

من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول ، نجد أن العلاقة بين أداء لجان المراجعة و الأداء المالي توجد علاقة ارتباط قوية وهذا من خلال ما إستنتجناه من معامل الارتباط الذي كان 0.76، وهو دال على أن هناك علاقة طردية أي كلما قامت لجنة المراجعة بدورها الرقابي على أحسن وجه داخل المؤسسة كلما زاد من تحسين أدائها المالي، كما يوضح لنا تأثير لجنة المراجعة على مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة، أي تعتبر لجان المراجعة كمساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بدور لجان المراجعة في ادارة المخاطر و تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة ما هو دور لجان المراجعة في ادارة المخاطر و تحسين الأداء المالي للمؤسسات، وتمت هذه الدراسة من خلال وضع وعرض ومناقشتها وتحليلها باستخدام برنامج ونظام SPSS من أجل الكشف على ما مدى صدق وثبات الأداة المستخدمة في هذه الدراسة، وتم أيضا الإشارة إلى نوع المنهج المستخدم والأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة.

وبعد القيام بعملية التحليل الإحصائي بإستعمال برنامج SPSS من خلال استخراج النتائج الخاصة بالبيانات العامة وتحليلها للمؤسسات محل الدراسة .ثم إيجاد علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة. لنلخص في ختام هذه الدراسة لعرض النتائج وتحليلها من أجل إيجاد العلاقة التي تربط لجان المراجعة وإدارة المخاطر والأداء المالي.

1- تمهيد :

لقد وجدت جميع المؤسسات في ظل الانفتاح العالمي وعمولة الأسواق سواء كانت مؤسسات كبيرة أو متوسطة أو صغيرة نفسها مضطرة لتنفيذ وتطبيق سياسات وبرامج أكثر ملائمة وأكثر صرامة لمواجهة تحديات هذه المرحلة، فالكفاءة، التنافسية، الفاعلية وحتى البقاء لهذه المؤسسات أصبح على المحك، وحتى المؤسسات التي لا تنتمي إلى قطاعات تنافسية هي في أمس الحاجة إلى وضع إجراءات التي تلبي متطلبات القيادة الصارمة في ظل هذا الاقتصاد المتقلب، أصبح يتعين على جميع المؤسسات تطوير جميع الأنشطة المتعلقة بالإشراف والرقابة وبالأخص نظم الرقابة الداخلية وكذا أعمال المراجعة.

ففي ظل هذا الانفتاح والعمولة ظهرت حالات إعداد التقارير المالية الاحتيالية وكثر الحديث عن فشل المراجعة، ما أدى للاهتمام بإعداد تقارير عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية، ومع ذلك تزايدت حالات انهيار الشركات الكبرى والهامة وتعرضها للفشل بالرغم من خضوع قوائمها المالية لعملية المراجعة من قبل أكبر مكاتب المراجعة، والتي أوضحت نتائجها تمتع تلك المؤسسات بدرجة عالية من اليسر المالي والربحية، وذلك على خلاف الواقع، الأمر الذي أدى إلى قيام لجنة سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية SEC وكذا لجان الكونجرس الأمريكي بإصدار معايير تحكم أداء الإدارة وتحكم أداء المراجعة الداخلية والخارجية، ومن أحداث هذه المعايير ما يعرف بحركة ساربنز أوكسلي Sarbanes-Oxley التي أصبحت قانون واجب التنفيذ على الشركات العامة الأمريكية منذ 2002 ، وذلك بهدف تعزيز الثقة لدى المستثمرين في أسواق المال وتجنب الغش في التقارير المالية، وهذا دليل إلى أن غياب الثقة وانعدام الشفافية والإفصاح الملائم هو الهاجس الأكبر بالنسبة للمستثمرين، فقد اوجد هذا القانون العديد من المتطلبات الخاصة بتنظيم المهنة وضبط الأداء، وتعزيز نظم المحاسبة والمسؤولية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وأضاف مسؤوليات جديدة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة التنفيذ والمراجعة الداخلية والمراجعة المالية (مراجعة الحسابات). كما جاءت هذه القوانين والإصلاحات لتعزيز ما يسمى بحوكمة المؤسسات Gouvernance d'entreprise والتي أصبح المستثمرون والأطراف الفاعلة مع المؤسسة ينادون بتطبيقها ، ونظرا للأهمية عملية اتخاذ القرار يمكن فهم الاتجاه العام للمستثمرين ودفاعهم عن حقوقهم وامتاعهم من أعمال المراجعة والتي لم تعد تلبي لهم متطلباتهم ، فالمستعملين للقوائم المالية كانوا في السابق يبحثون عن مراجعين لتأكيد مصداقية القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم ، وجدوا أنفسهم اليوم يبحثون عن آليات تسمح لهم بمراجعة جودة عمل المراجعين أنفسهم .

و يعتبر مفهوم إدارة المخاطر مفهوما حديثا نسبيا وظهرت الحاجة إليه مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، حيث أصبح لزاما على الإدارة أن تضع الإجراءات والسياسات اللازمة لتحديد المخاطر المرتبطة بأعمالها وتقييمها والاستجابة لها من خلال إجراء ما يلزم للتقليل من آثارها.

إن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من أن نشاطات المؤسسة وعملياتها لم تتعرض لخسائر غير مقبولة، ومراقبة الأخطار ومتابعتها، بهدف الكشف المبكر عن أية انحرافات وتجاوز لسقوف الأخطار المحددة من قبل الإدارة العليا، وتخفيض الأخطار التي قد تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى مستوى ممكن. لهذا أجريت العديد من الدراسات والبحوث تناولت هذه الإشكالية وحاولت اقتراح أساليب جديدة تأخذ في الاعتبار هذه التعقيدات في أعمال المراجعة وأكدت أن الحل يكمن في تفعيل لجان المراجعة التي أصبحت موجودة في جميع المؤسسات المسعرة في البورصة تقريبا، إذ تعتبر كخط دفاعي رئيسي للوقاية من إعداد تقارير مالية احتيالية من جهة وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة أخرى. وبناء على ما تقدم فإن هذا البحث يحاول التطرق للتطورات الحاصلة في مجال الإشراف والرقابة والتي تبنتها الدول المتقدمة في هذا المجال، بغية الوصول لإيجاد آلية مناسبة لتحقيق الإدارة السليمة والإشراف الفعال في المؤسسات الجزائرية بغية التغلب على الخسائر التي تكبدتها المؤسسات الجزائرية نتيجة ضعف أساليب المحاسبة و المراجعة، وذلك من خلال التأكيد على أهمية تشكيل لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية.

2- إشكالية البحث:

مما سبق يمكن القول ان تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية اصبح امرا ضروري، وكدليل على هذا صدور قانون 01-10 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وقبله ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية المنعقد بالجزائر في شهر جويلية 2007 والذي صدر سنة 2009 كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية من جهة، وحديث السلطات الجزائرية عن سعيها نحو إيجاد احسن السبل لتعزيز الرقابة والمتابعة من جهة اخرى بعد فضائح الخليفة بنك وسوناپراك و... وكذا اصدار بنك الجزائر للتعليمية رقم 03-02 بتاريخ 14 نوفمبر 2002 والتي حددت في مادتها الثانية، امكانية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات المالية والبنوك، كما جاء قانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل للأمر رقم 95-07، يدعم التأطير التوجيهي بإنشاء لجنة وطنية للإشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية مستقلة، وغير مكلفة بانشغالات تسيير رؤوس الاموال العامة، ولها صلاحيات ومجهزة بالوسائل اللازمة. وتمارس رقابتها على نشاط التأمين

وإعادة التأمين وفقا للمادتين 209 و 210 من القانون السالف الذكر، لكن هذا لا يكفي مقارنة مع ما قامت به الدول المتقدمة في هذا المجال من اجل تعزيز وتفعيل لجان المراجعة . وعليه يمكن صياغة الإشكالية المتعلقة بالبحث في التساؤل الرئيسي التالي:

" ما هو الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في ادارة المخاطر وتحسين الاداء المالي في المؤسسات الجزائرية ؟ "

3- الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن هذا التساؤل، يتطلب منا البحث و الإجابة عن عدد من التساؤلات الجزئية التالية :

- ما المقصود بلجان المراجعة ؟ وما هي المعايير الفعالة الواجب توفرها في اللجنة؟
- ما العلاقة بين لجان المراجعة والأطراف الاخرى (مجلس الإدارة ، المراجع الداخلي، المراجع الخارجي) ؟
- هل توجد علاقة بين لجان المراجعة وإدارة المخاطر داخل المؤسسة ؟
- كيف تساهم لجان المراجعة في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة ؟

4- فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والتوصل إلى النتائج المتوخاة منها، تم اعتماد اربعة فرضيات، وفيما يلي عرض لهذه الفرضيات :

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين تقييم لجان المراجعة وضوابط تشكيلها في المؤسسات الجزائرية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين تأثير خصائص لجان المراجعة وأدائها داخل المؤسسات الجزائرية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين فاعلية أداء لجان المراجعة في إدارة المخاطر والحد منها.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي $\alpha=0.05$ بين دور لجان المراجعة وأثرها في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات.

5- مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع دون غيره من المواضيع الاقتصادية الأخرى، نذكر منها على الخصوص :

- تواجد المؤسسة ببيئة مليئة بالمخاطر مما أوجب الاهتمام بالمعلومة من حيث دقتها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال لجان المراجعة .

- الضعف الذي تعيشه تجربة لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية.
- الزيادة في فهم هذا الموضوع والتعمق والتحكم فيه أكثر وضبط لمفاهيمه.
- مكانة الموضوع على الصعيد الدولي والمحلي، بسبب انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري، وسلسلة الفضائح التي مست كبرى الشركات في العالم، بالإضافة إلى العديد من الفضائح التي لم تسلم منها مؤسساتنا الوطنية التي يكاد ينعدم فيها جهاز رقابي متين.
- الوضعية الاقتصادية التي تمر بها الجزائر في الوقت الراهن لا تساعد في مسيرة الركب العالمي وما يحيط به من تحولات اقتصادية جديدة، تفرض عليها إعادة النظر في توجهاتها وممارساتها.
- الإهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لإرتباطه بمجال تخصصنا.
- رغم أهمية الموضوع إلا أن القليل من البحوث والمذكرات التي تناولته، ولهذا رغبة منا في إثراء المكتبة.

6- أهمية البحث:

- تأتي أهمية هذا البحث من أهمية تقدم تصورات للكيفية التي تجري بها تعزيز آليات حوكمة المؤسسات حتى تمارس دورها بفاعلية وذلك من خلال النهوض بمهنة المراجعة وبالأخص لجان المراجعة، بالإضافة لأمر أخرى نلخصها في الآتي:
- التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العربية للتجارة الحرة والمفاوضات للدخول للمنظمة العالمية للتجارة، والإصلاحات التي بادرت بها الدولة الجزائرية لمواكبة هذه التحديات أخرها الإصلاح المحاسبي وتكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية.
 - إبراز الدور الهام للجنة المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة وفق أسس ومفاهيم جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات، خاصة وأن التجارب الأخيرة في العالم أظهرت أن ضعف الحوكمة في المؤسسات يؤدي إلى تدمير الاقتصاديات القومية بشكل خطير، وعليه فإن تفعيل مبادئ الحوكمة، والبدء بتطبيق قواعدها، يعمل على تطوير أداء المؤسسات، مما ينعكس إيجابيًا على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وحركة سوق الأوراق المالية، وبالتالي تنشيط الاقتصاد.
 - الأزمات المالية والفساد المالي والإختلاسات المالية في معظم المؤسسات الوطنية وما تبعه من حديث حول مدى جودة أعمال الرقابة والمراجعة وإلزام الشركات الوطنية بضرورة تحديث وتطوير نظم المراجعة الداخلية فيها.

- توقيت هذا البحث جاء في الوقت المناسب ففي ظل تطور الأسواق الدولية عن طريق عولة الإقتصاد، على المؤسسات مواجهة هذه التحديات عن طريق تحسين أدائها ونظمها ومواكبة المعايير الدولية الجديدة.

7- أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث الى تحقيق عدة أهداف تتمثل في الاتي:
- إلقاء الضوء على ماهية لجان المراجعة وأهم الخصائص الفعالة لتكوين اللجنة .
- الكيفية التي يمكن لهذه اللجنة أن تلبي بها طموحات مختلف الأطراف من خلال الأشراف والمتابعة لكل المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة .
- أهمية اللجنة في إضفاء الثقة لدى المستثمرين في القوائم المالية ،بهدف تحسين الأداء المالي وزيادة حركة أداء الأسهم .

8- الدراسات السابقة :

على الرغم من تناول العديد من الباحثين لموضوع لجان المراجعة، إلا أن الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي تعد نادرة إن لم نقل معدومة بالمقارنة مع تلك التي تعاملت مع كل من المراجع الداخلي والخارجي وكذلك مع نظام الرقابة الداخلي و جودة القوائم المالية كلا على حدا على حسب علم الباحثين، وربما السبب يعود إلى حداثة هذا النوع من الموضوع ومحدودية التعامل معه في البلدان النامية والعربية تحديدا.

1* - دراسة: السويطي موسى سلامة.

بعنوان: " تطوير نموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006 .

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج لتعزيز دور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، بما يؤدي إلى تحسين جودة التدقيق وزيادة مصداقية البيانات المنشورة، حتى تعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية في قطاعي البنوك وشركات التأمين تقوم بتشكيل لجان مراجعة بنسبة تصل إلى 100% ، في حين وصلت نسبة شركات الخدمات المدرجة في بورصة عمان التي شكلت لجان مراجعة عام 2005 إلى 85% .

كما توصلت الدراسة إلى أنه رغم وجود كفاءات ممتازة في بعض أعضاء لجان المراجعة المشكلة، إلا أنه لا تتوفر في هذه اللجان بشكل عام المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفعالية، وليس لها تأثير مهم في فعالية واستقلالية التدقيق الخارجي .

لذلك خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها أن تقوم هيئة الأوراق المالية الأردنية والجهات التشريعية، بإجراء التعديلات التشريعية اللازمة على القوانين والتعليمات المتعلقة بتشكيل ودور لجان المراجعة، بحيث تتلاءم تلك التشريعات مع النموذج المقترح في البحث حتى يتسنى لتلك اللجان القيام بدورها بكفاءة وفعالية.

* (2) - دراسة: سليمان رشيدة

بعنوان: " دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ل م د تخصص مالية وحوكمة الشركات، بسكرة ، 2013. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، وذلك لما تلعبه هذه الآليات من دور كبير لتصبح أكثر جذبا للمستثمرين، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الحوكمة تعد أحد الأسباب الرئيسية في تحسين الأداء المالي، وذلك بتطبيق الآليات والمبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية، كما تمثل حوكمة الشركات أداة فعالة للرقابة على شركة التأمين، وذلك من خلال عدة آليات داخلية وأخرى خارجية. اين توصلت الباحثة الى ان مجلس الادارة يعتبر أهم آلية من آليات الحوكمة في شركات التأمين لأنه من الجهات المراقبة داخل الشركة حيث يراقب الادارة، ويشرف عليها ويقوم بتقييمها، كما تكون لقراراته تأثير كبير على أداء أي شركة. وكذلك وجود علاقة ارتباط قوية بين آليات الحوكمة في شركات التأمين و الأداء المالي و هذا ما يدل على تأثير الحوكمة على شركات التأمين.

لذلك خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها يجب على الشركات الدولية زيادة الدور الرقابي على شركات التأمين، وهذا من خلال إلزامها بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، ويجب الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات في وضع مقياس للأداء المالي لشركات التأمين، ولابد من جهة حكومية تشرف على شركات التأمين وأنظمتها، وتراقب علاقتها بالمستأمنين، حتى لا يؤدي إهمال ذلك الى انفلات سوق التأمين والتلاعب بأموال الناس، وخاصة الراغبين الصغار، فيدخل سوق شركات الصغيرة، ومكاتب وسطاء مما يتسبب في ضياع ثروات الأمة.

*3 - دراسة: إياد سعيد محمود الصوص .

بعنوان: " مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي "،
قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل،
فلسطين، 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك البنوك، وكان من أهم نتائج الدراسة أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان التدقيق في البنوك أثناء تنفيذ مهامها .

9- الإطار الزمني والمكاني :

ان مضمون نتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن الذي اجريت فيه الدراسة حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي شهر وذلك ابتداء من 15 مارس 2016 الى غاية 15 افريل من نفس السنة وذلك بدءاً من إعداد وتحضير الإستيبيان، مروراً بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجتها. اما المكان فكانت العينة محدودة على اقليم ولاية الوادي، وبعض الولايات مثل (ورقلة، بومرداس)

10- المنهج والأدوات المستخدمة:

تحقيقاً لأهداف البحث و وصولاً لأفضل الأساليب والطرق لتوضيح دور لجان المراجعة على إدارة المخاطر وأثرها في تحسين الأداء المالي بالمؤسسات، ومن اجل معالجة مشكلة البحث، سنعتمد على المناهج العلمية التالية:

1- المنهج الوصفي: وهذا بالدراسة النظرية قصد وصف لجان المراجعة وإدارة المخاطر والأداء المالي.

2- المنهج الاستقرائي: وذلك بمهدف دراسة وإستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

3- المنهج الإستنباطي: والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للجان المراجعة ومدى علاقتها بإدارة المخاطر وتأثيرها على الأداء المالي.

4- اما في القسم التطبيقي فاعتمدنا منهج دراسة حالة مستعملين الأدوات اللازمة كالملاحظة وقائمة الإستبيان، والتحليل الإحصائي ببرنامج spss.

11- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الإتصال ببعض العينات خارج الولاية من اجل زيادة تجميع الإستبيانات والآراء المختلفة حول الموضوع وهذا بسبب عدم وجود الوقت الكاف لهذا .
- نقص استيعاب الفئة المستهدفة لموضوع الدراسة، وإمتناع بعض افراد العينة على ملئ الإستبيان .

12- محتوى البحث:

للتعامل مع مشكلة البحث، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين منها تشكل الجانب النظري، وجانب تطبيقي يتمثل في دراسة ميدانية حول آراء بعض المختصين، معتمدين في ذلك الأسلوب الذي يمكن من ترابط أجزائه وتجانسه وتكامل أفكارها وتسلسلها بحيث:

- الفصل الأول جاء بعنوان دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي، وهذا من خلال التطرق إلى ماهية لجان المراجعة وأسباب ظهورها وأهم المعايير الفعالة الواجب توفرها في اللجنة وعلاقتها بالحكومة، ثم إلى مدى مساهمة اللجنة في إدارة المخاطر من خلال توضيح ماهية إدارة المخاطر، ثم الى علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، ثم تطرقنا الى توضيح العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الخارجية، وأخيرا ربطنا المهام التي تقوم بها اللجنة توجه نظام الرقابة الداخلية وإدارة وتقييم المخاطر. أما في آخر الفصل فتناولنا إسهامات لجان المراجعة على الأداء المالي أين تطرقنا الى ماهية الأداء المالي وإلى القوائم المالية بإعتبارها كمصدر قياس وتقييم، ثم بينا كيفية قياس وتقييم الأداء المالي وأخيرا فاعلية لجان المراجعة وإدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي .

- في حين يأتي الفصل الثاني مشخصا للدراسة الميدانية لعينة من مجموعة مختصين، من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف البحث، حيث تطرقنا فيه إلى تحضير وتنفيذ الإستبيان ثم إلى معالجة وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

لنصل في النهاية إلى الخاتمة التي تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع وتشمل على اختبار الفرضيات المطروحة في الإشكالية والنتائج المستخرجة من مناقشة واختبار الفرضيات، ثم إعطاء مجموعة من النتائج العامة للبحث وختامها باقتراحات حول الموضوع.

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى أولاً ونحمده كثيراً على أن يسر لنا أمرنا في القيام

بهذا العمل، وإتمام المشوار الدراسي بنجاح وتوفيق منه وحده .

كما نتقدم بخالص تشكراتنا إلى الأستاذ الفاضل

"ضيف الله محمد الهادي"

الذي أعاننا كثيراً في إنجاء هذه المذكرة ولم يخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

القيّمة، فجزاه الله خيراً على كل ما قدمه لنا .

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة

الموقرة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة

وجميع من كان يدعونا في إتمام وإنجاء هذه المذكرة سواء من قريب أو بعيد .

يوسف، حياة، سميرة

الملحق رقم 02



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



شهادة تحكيم

يشهد الأساتذة الأتية أسمائهم بأنهم قاموا بتحكيم الإستبيان لدراسة : دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية .
وبعد التعديل وحذف بعض الأسئلة وال فقرات ومن ثم إعدادده بالصورة النهائية القابلة للمعالجة الإحصائية ببرنامج spss

- د- هشام لبزة :
- د- مهاوات لعبيدي :
- د- ساملي محمد دينوري :
- د- عقبة ريمي :

1- فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال والملاحق
أ	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية .
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول : ماهية لجان المراجعة وعلاقتها بحوكمة المؤسسات .
03	المطلب الأول : نشأة ومفهوم لجان المراجعة .
06	المطلب الثاني : أهداف لجان المراجعة وأهميتها .
09	المطلب الثالث : العناصر اللازمة للجنة المراجعة الفعالة .
15	المطلب الرابع : علاقة لجان المراجعة بالحوكمة .
19	المبحث الثاني: اسهامات لجان المراجعة في إدارة المخاطر.
19	المطلب الأول : ماهية إدارة المخاطر ومنهج عملها.
25	المطلب الثاني : علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.
27	المطلب الثالث : علاقة لجان المراجعة بالمراجعة الخارجية.
29	المطلب الرابع : مهام اللجنة اتجاه نظام الرقابة الداخلية وإدارة وتقييم المخاطر.
32	المبحث الثالث: مساهمة لجان المراجعة في تحسين الاداء المالي .
32	المطلب الأول : مدخل عام للأداء المالي.
35	المطلب الثاني : القوائم المالية كمصدر قياس وتقييم.
38	المطلب الثالث : تقييم وقياس الأداء المالي.
41	المطلب الرابع : فاعلية لجان المراجعة وإدارة المخاطر في تحسين الاداء المالي.
45	خلاصة الفصل الأول
46	الفصل الثاني: دراسة ميدانية

47	تمهيد الفصل الثاني
48	المبحث الأول: عرض الإستبيان المعتمد في البحث الميداني.
48	المطلب الأول: مراحل اعداد الإستبيان
51	المطلب الثاني: مجتمع الدراسة وحدودها
53	المبحث الثاني: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الإستبيان.
53	المطلب الأول: الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.
58	المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
63	المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.
63	المطلب الأول: إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار كوجمروف - سمرنوف) وتحليل فقرات الدراسة
76	المطلب الثاني: إختبار وتحليل الفرضيات بإستخدام علاقة الارتباط.
80	خلاصة الفصل الثاني
82	الخاتمة
88	قائمة المصادر و المراجع
93	الملاحق

2- فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قواعد تشكيل لجان المراجعة	11
02	درجات مقياس ليكرت الخماسي	50
03	مقياس تحديد الوزن النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي	50
04	توزيع عينة الدراسة	52
05	توزيع العينة حسب الجنس	53
06	توزيع العينة حسب العمر	54
07	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	55
08	توزيع العينة حسب الوظيفة	56
09	توزيع العينة حسب الخبرة	57
10	الصدق الداخلي لفقرات الفرضية الأولى	58
11	الصدق الداخلي لفقرات الفرضية الثانية	59
12	الصدق الداخلي لفقرات الفرضية الثالثة	60
13	الصدق الداخلي لفقرات الفرضية الرابعة	60
14	معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فرض والدرجة الكلية	61
15	معامل الثبات - طريقة التجزئة النصفية-	62
16	إختبار التوزيع الطبيعي	63
17	تحليل فقرات الفرض الأول	64
18	تحليل فقرات الفرض الثاني	66
19	تحليل فقرات الفرض الثالث	69
20	تحليل فقرات الفرض الرابع	72
21	تحليل جميع فرضيات الدراسة	75
22	معامل الارتباط للفرض الأول	76
23	معامل الارتباط للفرض الثاني	76
24	معامل الارتباط للفرض الثالث	77
25	معامل الارتباط للفرض الرابع	77

3- فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	أهمية إنشاء لجنة المراجعة	01
53	توزيع العينة حسب الجنس	02
54	توزيع العينة حسب العمر	03
55	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	04
56	توزيع العينة حسب الوظيفة	05
57	توزيع العينة حسب الخبرة	06

4- قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
93	إستمارة الإستبيان	01
98	شهادة تحكيم	02

الفهارس

المقدمة العامة

الفصل الأول

دور لجان المراجعة في ادارة المخاطر وتحسين

الأداء المالي بالمؤسسات الجزائرية

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

الخاتمة العامة

قائمة المصادر و المراجع

الملاحق

أولا : المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 .
2. توماس وهنكي، " المراجعة بين النظرية والتطبيق"، تعريب ومراجعة: أحمد حجاج وكمال سعيد، الرياض: دار المريخ للنشر، 1989
3. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007 ، الطبعة الأولى ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2008 .
4. خالد وهيب الراوي ، إدارة المخاطر المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 1999.
5. الذنيبات علي، تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية :نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
6. وائل محمد صبحي ادريس ، طاهر محسن منصور الغالي، اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2009.
7. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ودور اعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين، الاسكندرية ، الدار الجامعية ،مصر، 2008.
8. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة: الإسكندرية: الدار الجامعية، مصر، 2006 .
9. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، ط1 ، دار النشر للجامعات، مصر، 2005.
10. سيد الهواري، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، الأردن، 1985.
11. شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، ادارة المخاطر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
12. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
13. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
14. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف ، المفاهيم -المبادئ -التجارب -المتطلبات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
15. عاطفة وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2007 .
16. عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيم وإدارة الأفراد، الطبعة غير مذكورة ،دار الطبع المكتب العربي الحديث ، مصر، 1993.
17. عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات و دور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية ، 2007 .
18. علي عبد الوهاب وشحاته شحاته، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، 2003 .
19. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الطبعة غير مذكورة ، عمان ، 2005.
20. محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 .
21. محمد عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف ،إدارة الأعمال ، الطبعة غير مذكورة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، سنة النشر غير مذكورة.
22. مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، ترجمة سمير كرم، دليل لإرساء أسس حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، واشنطن دي - سي ، 2003.
23. نور احمد، مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ، 1992.

II . الرسائل والأطروحات الجامعية

1. إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2009.
2. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، فلسطين، 2011.
3. اياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، 2012.
4. بادن عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2008.
5. حسوبة كريم منصور علي، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في مستوى الخبرة المالية للجان المراجعة في إطار حوكمة الشركات، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2012.
6. زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2012.
7. زوزو نعيمة، دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة سونلغاز، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، الجزائر، 2012.
8. السويطي موسى سلامة، تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2006.
9. سليمان رشيدة، دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين - دراسة حالة شركة CRMA للتأمينات -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في علوم الاقتصادية تخصص مالية وحوكمة الشركات، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.
10. شذري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة سونلغاز-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
11. صالحى أمال، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د التخصص: تدقيق محاسبي، جامعة الوادي، 2013.
12. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التقني والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك BADR، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2008.
13. عصام حسين محمد السعدي، دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين اداء الاسهم بسوق الاوراق المالية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر، 2014.
14. عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2009.

III . الدوريات والمجلات:

1. اسامه غيث - تزييف القوائم المالية - جريدة الاهرام - العدد 43482 - السنة 130 - 2005.
2. دحدوح حسين أحمد، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.
3. عمر علي عبد الصمد، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر -دراسة مقارنة مع مصر-، مجلة الباحث عدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013.
4. عوض بن سلامة الرحيلي، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات -دراسة حالة السعودية -، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 1، 2008.

5. فاطمة جاسم وثامر الصقر، تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، بجامعة البصرة، العدد 30 المجلد الثامن، 2012.
6. المنيف عبد الله علي و الحميد عبد الرحمن إبراهيم، مهام لجان مراجعة ومعايير اختيار أعضائها، دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 11، 1998.
7. المومني محمد عبد الله، دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

IV المؤتمرات والملتقيات والندوات :

1. بديسي فهمية، مداخله بعنوان: التدقيق الداخلي و دوره في إنجاح مسار تطبيق الحوكمة، جامعة منتوري -قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، بدون تاريخ نشر.
2. بن جاحدو رضا، مايو عبد الله، مداخله بعنوان تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، محور المداخله: مبادئ و ممارسات الحوكمة المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 07- 08 ديسمبر 2010، أم البواقي.
3. سلطان عطية صلاح، دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، في مصر، في الفترة 24-28/09/2005.
4. عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، الندوى الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010 .
5. قورين حاج قويدر، مداخله بعنوان الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، محور المداخله: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010، أم البواقي.
6. مزباني نور الدين، زرزاز العياشي، ادارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، 18.11/2009.
7. ميخائيل أشرف حنا، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، في مصر، في الفترة 24-28/09/2005.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

Books :

1. Hamilton, C.R., " New trends in Risk Management " ,Information Systems Security, 1998, Vol. 7, No.1.
2. ject –risk management hand book, office of project management process improvement ,first edition ,June 26,2003.
3. Louis BRAIOTTA et al, The Audit Committee Handbook, Published by John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey, Fifth Edition., 2010.
4. Ludovic DONNADIEU, Audit externe des institutions de micro finance: guide pratique, volume 1, Série outil technique N°3, Dumas, Saint-Etienne, France, 2000.
5. Serge evraert ,analyse et diagnostic financiers méthodes et cas,crolles,paris,1992.
6. Treadway, J.C., Jr. " Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting" . Washington, D.C.,1987.

Theses :

7. Olivier HERRBACH, Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université Des Sciences Sociales – Toulouse I, France, 2000.

Reports, Laws, Decrees and Orders :

8. International Organization for Standardization, Risk management Principles and guidelines on implementation, Switzerland, 2008.
9. The Institute Of Internal Auditors, « IIA Position Paper:The Role Of Internal Auditing In Enterprise-Wide Risk Management », USA: January 2009..
10. Yadong LUO, «Corporate governance and accountability in multinational enterprises: Concepts and agenda», Journal of InternationalManagement, 11 (2005).
11. Report of the BlueRibon committee on improving the effectiveness of corporate audit commttees, whitehead-millstein committee, 1999.
12. Joseph V. Carcello and Terry L. Neal, «Audit Committee Characteristics and Auditor Dismissals following "New" Going- Concern Reports», the accounting review, vol. 78, No. 1, January 2003.

Web sites :

13. Persaud, S. and Mason, A. "Finance and Audit Committees Can Play a Key Role Both in Detecting Fraud and in Preventing it", Canadian Fundraiser, 2000. <http://www.vancouver.volanteer.ca>.

الملحق رقم 01



جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الأستاذ - الأستاذة الفاضلة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين يديك هذه الإمتحانة، الغرض الأساسي منها انجاز دراسة تحت عنوان * دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي * من اجل نيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص تدقيق محاسبي. وهي تحتوي على مجموعة من الأسئلة وعددها (28) فقرة، موزعة على أربعة مجالات و هي مكانة لجنة المراجعة في الجزائر وأهمية خصائصها وتأثيرها على إدارة المخاطر وأخيرا دورها على الأداء المالي. وقد وقع إختيارنا عليك لتكون احد أفراد عينة الدراسة، والمطلوب منك سيدي ان تقرأ كل فقرة من فقرات الإمتحان ثم تضع إشارة (X) عند الدرجة التي تعبر عن إجاباتكم المحايدة والممثلة لقناعتكم الشخصية .

وسوف تعامل هذه الإجابات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لإغراض البحث العلمي فقط .
شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين أن إجاباتكم تأثيرا مهما في دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة والمساعدة في التوصل إلى نتائج صحيحة ومفيدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الطالبة: بوزيان يوسف ، مصطفىاوي حياة ، بوعمره سميرة .

أولاً: مقدمة هامة قبل إستفتاء بيانات الإستبيان:

- **لجان المراجعة :** هي إحدى آليات حوكمة المؤسسات، ويقصد بها إحدى اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، مهمتها الأساسية إضفاء الثقة والموضوعية على القوائم والتقارير المالية، ويجب أن يتوافر للجنة المراجعة كافة الصلاحيات والسلطات التي تمكن أعضائها من أداء مهامهم ومسئولياتهم على الوجه الأمثل، ولكي تقوم اللجنة بذلك يجب أن تتكون من أعضاء يتصفوا بمجموعة من الخصائص أهمها: الإستقلالية، الخبرة المالية والمحاسبية، وتنظيم عملهم من خلال عقد إجتماعات دورية، فضلاً عن أن يكون حجم اللجنة مناسباً لحجم المؤسسة وأنشطتها.
- **الإستقلالية:** العضو المستقل هو ذلك العضو الذي يكون مستقياً عن الإدارة، ويكون إرتباطه الوحيد بالمؤسسة من خلال عضويته في لجنة المراجعة، فلا يكون من كبار المساهمين بالمؤسسة او من كبار العملاء او الموردين مثلاً .
- **الخبرة المالية والمحاسبية :** هي القدرة على قراءة القوائم المالية وإستيعابها، وتمثل الخبرة الوظيفية السابقة في كونه محاسب قانوني معتمد أو مراجع أو مدير مالي أو مراقب مالي أو مدير حسابات، أو في الحصول على مؤهل عالي في مجال التمويل أو المحاسبة، أو الخبرة في العمل كعضو في العمل كعضو منتدب له خبرة في تحمل مسئوليات متابعة التقارير المالية أو كمسئول مالي أو كمحلل مالي أو أي دور في الإدارة المالية.
- **القوائم المالية:** هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة التي ظهرت لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي التزويد بمعلومات للمستثمرين والمقرضين الحاليين وأصحاب العلاقة الآخرين من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم ،و تتضمن المجموعة (قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
- **إدارة المخاطر:** يقصد بها امكانية التوصل الى وسائل محددة للتحكم في الخطر و الحد من تكرار تحقق حدوثه والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر عند صاحب الخطر او مديره، كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة.

القسم الأول : المعلومات العامة

يرجى بوضع إشارة (x) في المكان الذي ترونه مناسباً.

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. العمر:

☐ من 20 - 30 ☐ من 30 - 40 ☐ من 40 - 50 ☐ أكثر من 50

3. المؤهل العلمي:

☐ ماجستير ☐ ماستر او ليسانس:
☐ أخرى حددها ☐ دكتوراه

4. الوظيفة:

☐ مراجع داخلي ☐ أستاذ جامعي
☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد

5. سنوات الخبرة:

☐ اقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة
☐ أكثر من 15 سنة

القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالفرضيات

الرجاء تحديد مدى تأثير دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية ، وذلك بوضع إشارة (x) في المكان الذي ترونه مناسباً.

الفرضية الأولى: فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بلجان المراجعة، للوقوف على مدى تقييم ضوابط تشكيلها و مكانتها في المؤسسات الجزائرية.

الرقم	ما رأيك في العبارات التالية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعد مفهوم لجنة المراجعة حديث النشأة في الجزائر.					
02	لا توجد مؤسسات في الجزائر توجد فيها لجنة للمراجعة.					
03	يجب على الهيئات الجزائرية المختصة تطوير مفهوم لجنة المراجعة في المؤسسات الجزائرية.					
04	لجنة المراجعة تعتبر ضرورة لحل النزاعات بين المراجع والعميل.					
05	يعد وجود لجنة المراجعة في المؤسسة دليل على استقلالية ونزاهة المؤسسة.					
06	ان وجود لجنة المراجعة في المؤسسة يكلفها مصاريف لا تستطيع تحملها.					
07	ان غياب أعضاء للجنة مؤهلين يعد من أهم أسباب انعدام وجودها في المؤسسات الجزائرية.					

الفرضية الثانية : فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس أداء لجان المراجعة ، للوقوف على مستوى أدائها ومدى توافر الخصائص الفعالة بها.

الرقم	ما رأيك في العبارات التالية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
08	وجود لجنة مراجعة فعالة يجعل عناصر التنظيم المهني والإداري بالمؤسسة ذو فعالية .(العناصر هي: مجلس الإدارة ، المراجع الداخلي ، المراجع الخارجي).					
	تمثل الفعالية والجودة التي يجب ان تتميز بها لجان المراجعة في:					
	09- استقلالية أعضائها (مستقل عن إدارة المؤسسة).					
	10- الخبرة المالية والمحاسبية.					
	11- اجتماعات اللجنة السنوية .					
	12- تناسب حجم اللجنة مع حجم المؤسسة وأنشطتها ، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن 3 أعضاء ولا يزيد عن 7 أعضاء					

13	توجد علاقة طردية بين استقلالية وحياد لجنة المراجعة مع كفاءة أداء لجنة المراجعة بالمؤسسة.				
14	ان لجنة المراجعة التي يكون بها أغلبية من المديرين غير التنفيذيين المستقلين تكون ذات فعالية كبيرة، ويؤثر ذلك على استقلاليته				

الفرضية الثالثة : فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس اثر أداء لجان المراجعة على إدارة المخاطر .

الرقم	ما رأيك في مهام لجان المراجعة تواجهه	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
15	مراجعة مدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح السارية بها.					
16	مناقشة مجلس الإدارة في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .					
17	مناقشة المراجع الداخلي في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .					
18	مناقشة المراجع الخارجي في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية المطبقة بالمؤسسة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها .					
19	الإشراف والرقابة على وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة .					
20	متابعة التوصيات التي يرفعها كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي للإدارة حول بعض المخاطر .					
21	يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالمعرفة الكافية بطبيعة عمل المؤسسة والمخاطر التي تواجهها.					

الفرضية الرابعة : فيما يلي مجموعة من العبارات المتعلقة بقياس اثر أداء لجان المراجعة على الأداء المالي .

الرقم	هل تقوم لجان المراجعة في المؤسسة فعلا بالمهام التالية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	الإشراف والرقابة على مراجعة القوائم المالية السنوية .					
23	مراجعة وتحليل التغيرات الهامة في السياسات المحاسبية وأثرها على الفترة المحاسبية .					
24	تقييم المعلومات المالية التي تقدمها الإدارة عن مؤشرات الأداء الرئيسية خلال مدة معينة بمقارنتها بمؤشرات مخططة او سنوات سابقة .					
25	مراجعة وتحليل التقديرات والاجتهادات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية .					
26	مناقشة الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي في أية تغيرات ملموسة مثيرة للشك في إعداد القوائم المالية.					
27	تتوقف ثقة المجتمع المالي في القوائم المالية على فعالية أداء لجنة المراجعة .					
28	يعتبر تقرير لجنة المراجعة أداة رئيسية يعتمد عليها المستثمر في تقييم أداء المؤسسات بالبورصة، بما يؤثر على حركة تداول الأسهم .					

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على: " دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية؟". وهذا راجع لتزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات حوكمة المؤسسات على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات، الراجع إلى نقص الإفصاح والشفافية و عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الإقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لدى المجتمع المالي، وهذا راجع إلى ضعف هذه الأخيرة.

ولتحقيق هذه الغاية أعتمد على جانب نظري لمعرفة ماهية لجان المراجعة، ومن ثم التعرف على إدارة المخاطر والأداء المالي وتوضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينها.

وخلصت الدراسة الى أن لجنة المراجعة أصبحت تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية ومصداقية القوائم المالية، وحماية المؤسسة من الوقوع في المخاطر وإستمرارية نشاطها وهذا من خلال الإلتزام بالإشراف والمتابعة، كل هذا يؤكد وجود علاقة وثيقة الصلة بين أداء لجان المراجعة وإدارة المخاطر والأداء المالي .

الكلمات المفتاح: لجان المراجعة ، إدارة المخاطر ، الأداء المالي ، القوائم المالية.

Rusime :

This study aimed to identify the revision group role in administraty dangers and improving the finacial state in algerian fctouies .

This is dueto its inportans in the later years concerning the element .

This is the result of unreal information and false accounting .

To realie this aim I used a thoritial part includug and identifying danges and its ways of administration .

Al last we got that revision groub is considereda neant to ensure its active and real finicial list . to protect the factouy .